

لمحقق المقام على كفاية الدوام

في
علم الكلام

الحمد لله

حاشية
العالم العلامة شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم
البيجوري السمة بتصديق المقام على كفاية
العوام في علم الكلام لشيخه الشيخ محمد
الفضالى قدسهما الله برحمته
وأسكنهما فسيح جنته
آمين

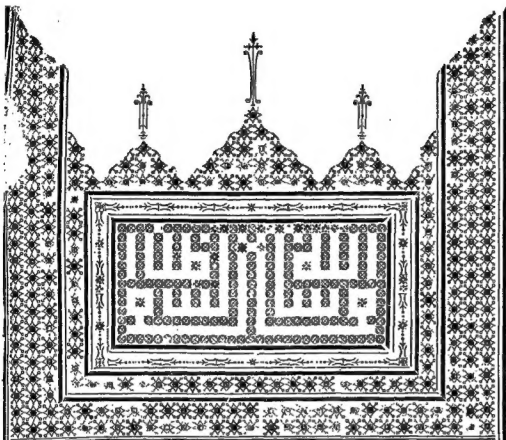
وبالهامش المتن المذكور

الطبعة الثانية

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٩

هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العالم بالكلية والجزئيات المتصف سبحانه وتعالى بجميع الكالات وأشهد أن لا إله إلا الله
 الخالق الموجد في الذات والصفات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل الخلق صلى الله
 وسلم عليه وعلى آله وصحبه وذوي الجلال والإكرام صلاة وسلاما داعين بنحوهم من الفتات (وبعد)
 فيقول التقى إلى رحمة ربه إبراهيم البجوري الضعيف ابن محمد غفر له اللطيف الكريم قد طلب من
 شخص العالم العلامة خيرا المرحوم من هو الاتصال الجيدة وإلى مولانا الشيخ محمدا الفضالي بعض
 الإخوان كاتبة على رسالته المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لي الشيخ في الكتابة
 عليها فأنشأت صدرى لذلك والله أعلم بها نالك فعلق عليها كلمات لطيفة بعارة مستحسنة شريفة
 لجات بمحمداته شاسة نافعة وأرجو أن تكون بالقبول ماطعة (وسميتها بتحقيق المقام على كفاية العوام
 فيما يجب عليهم من علم الكلام) والله أسأل أن يتقرب بها وهو حسبي ونعم الوكيل وكفى لي قيام الكفيل
 (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ به القصد ما بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز وعلا
 بخبر كل أمر ذي بال لا يدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أتم وأجند وأقطع ورايات أي كل فعل ولو
 قول لا تذكر البسملة في أوله الخ والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوث والعظيم كما في
 القاموس والمراد به هنا الحال فيكون المعنى كل أمر ذي بال يتم به شرعا وقبيل المراد به القلب على أن المراد
 قلب ذلك الأمر على صيد الاستعارة بالكثرة حيث شبه الأمر المهم به شرعا بالإنسان يصح ما مع الشرف
 وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشئ من لوازمه وهو البال وقوله فهو أتم وأجند وأقطع الخ لا يتم مقطوع الذنب
 والأجند الذي ذهب آثاره من الجسام والأقطع مقطوع اليد والكلام على كل من باب التشبيه
 البليغ وهو ما حذف فيه الأداة والوجه وأمن باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد
 في نحو زيد أمد ثم إن جعلت البناء أصلية وهو الأرجح احتاجت إلى متعلق متعلق به ويجوز أن يكون فعلا

أو اسما خاصا وعاما مؤخر أومعة ما وذلك ان كانت صادرة من العباد فان كان اخبارا من الله فلا يجزى ذلك
 لان المعنى بسم الله كل شئ ومنه تكون الاشياء فتكون الباسم بجمع العاقد كذا ذكر بعض آفة
 التفسير ووجهه ان المراد الاسم المسمى والمسمى وهو الذات وجد كل شئ ولا يوجد جدا لمن انصف
 بالوجودوا تقدم الى آخرها ثم ان المحذوفات المقدرة في القرآن قبل انعامه وقبل ان الباسم عنه ووقش
 قول بانه يلزم عليه تألف القرآن من الحداث والقديم والمركب من مباحث فيلزم ان القرآن حادث
 يجب بان الكلام هنا في القرآن اللفظي ولا شك انه بجميع اجزائه حادث ووقش الثاني بانه يلزم عليه
 ساج القرآن لغیره وهو نقص وأجيب بان التألف كون ذلك نقصا لان احتياجه اليه ليس من حيث تمام
 معناه حتى يكون نقصا بل من حيث تمام اللفظ لاقتضاء المقام لذلك الثاني هو قول الجمهور وهو الاصح لان
 القرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وهذه
 ليست منزلة بل مرادة لله تعالى والباء للاستعانة والمصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من الحق
 وهو العلو وقيل من السمة وهي العلامة واختلف فيه فقيل هو غير المسمى وقالت الشافعية هو عين المسمى
 والاول محمول على ما اذا اريد به الدال والثاني على ما اذا اريد به المدلول والله علم على الذات الاقدس فهو علم
 شخص وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا خلافا لمن زعم ذلك والرجح ما أخذ
 من الرخصة وهي رقة القلب تقضي الفضل والاحسان وهي بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شئ
 استحصال عليه تعالى باعتبار ما يذمه جاز اطلاقه عليه تعالى باعتبار ما يثمه فهي في حقه تعالى بمعنى الاحسان
 والرجح بمعنى الحسن فيكون مجازا مرسلانعيامن اطلاق السبب وارادنا المسبب وانما كان نعيان لان جريان
 التخويل في المشتق بالنسبة لغيره في نفسه وهو المصدر وهكذا يقال في الرحيم واعلم ان جملة البسملة يصح ان
 تكون خبرية باعتبار ما تعلقها المحذوف كاتدى أو لف لان حصول ذلك لا يتوقف على التلقف بها فانطبق
 عليها ضابط الخبر اذ هو الذي لا يتوقف حصول مدلوله على التلقف به والمعنى هنا أو لف حال كوفي مستتبنا
 على تألفي أو حال كون تألفي معي وباسم الله ويصح ان تكون انشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة
 اللفظيتين لان ذلك يحصل اذا التلقف بها كما هو ضابط الانشاء اذ هو حاصل مدلوله بالتلقف به والحاصل ان
 جملة البسملة يصح ان تكون خبرية باعتبار المتعلق وان تكون انشائية باعتبار المعنى الباسم وهو الاستعانة أو
 المصاحبة والكلام على البسملة كثير وشبه وقد أدبرت رسائل كثيرة فمن أراد مزيد الكلام عليها فليراجعها
 (قوله الحمد لله) اني به اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بر وايد كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الحديث وجمع
 بين الجنتين عملا بر وابتى البسملة والحمد له واشارته الى أنه لا تعارض بينهما اذا الاستدعاء نوعان حقيقي وهو
 الاستدعاء بما تقدم امام المقصود ولم يسبقه شئ واذني وهو الاستدعاء بما تقدم امام المقصود سبقه شئ أم لا
 وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع والجدلة للشماعلى الجليل الاختيار على جهة التعظيم سواء
 تعلق بالفضائل أى الصفات التي لا يتوقف تحققها على تعدى أثرها لغیر أم بالفواضل أى الصفات التي
 يتوقف تحققها على تعدى أثرها فالاولى كالعلم والثانية كالكرم والتناء باسم مصدر لا تثنى اذا ذكر ما يدل
 على الاتصاف بالجميل وعرفا فعل بني عن تعظيم المزمع من حيث انه منع على الحمد أو غيره واعلم ان كان
 الحمد خمسة حامد محمود ومجوده ومجوده عليه وصيغة فاذا حدث زيد الكونه أكرمك بقولك زيد عالم فانت
 حامد وزيد محمود والكرم مجوده عليه أى لاجله وثبوت العلم الذي هو مدلول الصيغة محمودية وقولك زيد عالم
 هو الصيغة وان المجوده عليه يشترط أن يكون اختياريا حقيقة أو حكما والمراد بالحكمى ما كان منشأ الأفعال
 اختيارية كذا قال الله وقدره أو ملازم لمقتضىها كالسمع والبصر والكلام ونحوها مما لا يشأ عنه فعل
 اختياري وأما المجوده فلا يشترط أن يكون اختياريا بل تارة يكون اختياريا كالكرم وتارة يكون
 اضطراريا كحسن الزجور أو المجوده والمجوده عليه مختلفان ذاتا باعتبار كمال المتقدم وقديمتان
 ذاتا ويختلفان اعتبارا كأن يكون كل منهما الكرم ولكن من حيث كونه باعتبار على الحمد يقال له محمود

عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمودية وأن أقسام الجدا أربعة جد قديم لقديم وهو جدان
 نفسه منه أزل و جد قديم لحادث وهو جد الله بعض عبادوه و هذا الجدان قديمان و مما ينبغي التنبه
 كما قال بعضهم أن الجدا القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكالات و جد حادث لقديم
 وهو جد العباد لله تعالى و جد حادث لحادث وهو جد العباد بعضهم لبعض و هذا الجدان حادثان وألفي
 الجدا ما العهد والألاستغراق أو البنس واللام في الله اما لا استحقاق أو الاختصاص أو اللات لكن ان جعل
 المعهود الجدا القديم فقط امتنع جعل اللام للام بخلاف ما لو جعل جدم من بعد تسميته كحده الله و جد
 أنبائه وأولياءه فإنه يصح تقديرها لكل من الثلاثة وكذا على جعل اللام للاستغراق أو البنس في ضمن أفراد
 ان لو حظ التركيب والاجعل بالنسبة للقديم لغير الملك وبالنسبة للصادق لكل منها والجله خبر به لفظ
 انشائية معنى ويصح أن تكون انشائية لفظا ومعنى بناء على أن ما اوضحته في عرفنا شرع لانشاء الجدا
 كصمغ العقودو رد على الاحتمالين أن العبد لا يكتنه انشاء مضمون بالجله الذي هو اختصاص الجدا لله
 أو استحقيقه اذ هو ثابت أزل وأوجب بأن المراد انشاء انشاء مضمون بالجله لا انشاء مضمون و لكن أن
 يتجمل خبره لفظا ومعنى فيكون المعنى آخر كيان كل جدم محصور به تعالى أو مستحق له لا قال الاخبار
 بشئ ليس من أفراد ذلك الشئ فلا يلزم من الاخبار بأن الجدا لله كون الشخص حامدا فلم يحصل مقصود
 الشارع وهو اتصاف الشخص بكونه حامدا لا نقول بحمل كون الاخبار بالشئ ليس من أفراد ذلك الشئ
 ما لم يتناول حقيقة كالأخبار بقيام زيد قولك زيد قائم فان حقيقة لا تتناول الاخبار به إلا بعد تفرقة
 داخل فيها أما اذا تناولتموه عند اختلافها فيكون الاخبار بهذا الشئ فردا من أفرادها ولا شك أن ما هنا من
 هذا القيل فان الاخبار بأن الجدا لله من أفراد الجدا لانه يصدق عليه انه شاء على الله تعالى أي ذكره بغير
 فيعد الخبر بذلك حامدا لفصل مقصود الشارع (قولها المنفرد بالعباد) أي التي اختص بعبادة الاشياء
 اختيارها واضطرارها بغيرها وشرها وان كان لا يجوز نسبة الشرايه تعالى الا في مقام التعليم في كلامه
 اشارت الى مذهب أهل السنة من وحدانية الافعال ورد المذهب المعتزلة من أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية
 كما سياتي والابحاد هو ابراز الله ممكن من العدم الى الوجود فان قلت انتمصر على الابطحاد مع أنه كما
 انقرد سبحانه وتعالى به انقرد بالاعدام قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق عليه عند أهل السنة وأما
 الاعداد فقد خالف فيه امام الحرمين حيث قال بان الممكن يتعدم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب
 الوجود كما سياتي ان شاء الله تعالى وهذا أدق من جواب بعضهم بأن فيه كثفا وعليه قائما بتركيب
 لا بل الصمم لا يقال كان عليه أن ينسب على انفراد تعالى بآيات الاحوال الحادثة ككون زيد عالما لا
 نقول انما تزلزله التنسب على ذلك لكون التصديق عدم ثبوت الاحوال كما سيذكر في بابي ولا يخفى ما في
 كلامهم من راعة الاستلال وهي أن يشترط التكلم في طاعة كلامه الى مقصوده أما راعة المطلب فهي تقديم
 التناعلى المقصود وأما راعة القطع فهي الاتيان بما يشعر بالانتهاء لقوله في الاخر ونسأله حسن
 الختام وانظر هل ورد اطلاق المنفرد عليه تعالى أو لا ما على وروده قطعا وما على عدم وروده وهو الظاهر
 فكيف يطلعه عليه تعالى مع أن أحماده قديمة أي يتوقف جواز اطلاعه عليه تعالى على ورودها
 في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو اجاع الآن يقال جرى الشيخ في ذلك على طريقته أي بكره بالافلاقي من
 تجوز اطلاق ما لم يرد فيه اذن ولا منع وكان تعالى متصفا بعبادته لم يكن موها ما يستحيل في حقه تعالى ثم
 رأيت لبعضهم يحرم رابن في التعويل عليه وهو ان التراجع اعما هو في الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في
 الاطلاق على سبيل الوصف الكلية والفرق بينهما في الحوادث كل أحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى
 الوصفى ولا يلزم أن يكون علما لكل أحد فليأمل وعلى هذا فكلام الشيخ ظاهر مطلقا (قولها والصلوة هي)
 اسم مصدر لصلى والصلوة التولية ولم يعبرم الا بها العذاب وانما أتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

لنيل كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على "فهو أقطع أكنع وهو وان كان ضعيفا نيل به في فضائل
 الأعمال ونيل من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفله مادام اسمي في ذلك الكتاب واختلف هل لفظ
 الصلاة من قبل المشترك المعنوي أو اللفظي والحق الاول كما استصوبه ابن هشام في معنيه وفيه ما يابا لعطف
 بفتح العين ويختلف حقيقته باختلاف المصلي فان كان المولى سبحانه وتعالى فعليه الصلاة لكن ان تعلقت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا باقي الانبياء والملائكة قلنا زيادة الرحمة وهذه زيادة سقاوت بحسب مراتبهم
 وان كان الملائكة فعليه الاستغفار لكن لا يختص بصيغته بل يكون بأي صيغة كانت وان كان غيرهم فعليه
 الدعاء المرد بالغير ما يشمل الجادات لشبوت صلاتهم بغيره واما الخلق في السيرة فمن انه كان عليه الصلاة
 والسلام اذا أراد ان يقضى حاجة الانسان بعد عن الناس فلا ير بجحر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة
 والسلام عليك يا رسول الله اه ومقتضى تفسير الجهر والثاني حيث قالوا الصلاة من الله الرحمة ومن
 الملائكة الاستغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي ان الاول هو ما تعدد
 وضعه ومعناه كعين فانهم وضعت الباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه
 ومعناه واشتركت افراد في هذا المعنى كما سداقته وضع مرة واحسنت لعنائه وهو الخبز وان المقترن واستدل
 ابن هشام على ما قاله بانور منها ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها ان ما قاله اوفق بآية الله ولائكة
 يصلون على النبي وأما ما قاله الجهر فليس كذلك لانه يصير معنى الايمان ان الله يصلي أي يرحم والملائكة
 تصلي أي تستغفرون أي الذين آمنوا صلوا أي ادعوا وهذا غير لائق بالامر بالاقتداء ولما استشعر بعضهم
 بهذا قال ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا وكان الله يطلب من ذاته اقبال الخبر وهو كلام هائل كما قاله بعض
 المحققين ووقيل انه اقتداء في حلق الاقتداء لكان احسن من هذا والمشهور في هذه الجملة انه اخبره لفظا
 انشائية معنى أي الله صل ومن يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى فان قلت يلزم على ذلك أن القائل الصلاة
 على سيدنا محمد يلزم بأن يقصد الشارع اظهار قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه قلت لا يلزم ذلك لئلا
 صرحوا به من أن المقصود من الصلاة لآزها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شأن بالخبر بان الله صلى
 على النبي فقد عظمه صلى الله عليه وسلم والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كبقية الانبياء ينتفع بصلاته
 لكن لا ينبغي للصلي أن يقصد ذلك لنفسه من اساءة الارباب بل يقصد أنه مفتقره صلى الله عليه وسلم وأنه
 يتوسل به الى ربه في نيل مطلوبه لانه الواسطة العظمى في اقبال التمس التناويل ان المنفعة ثابتة على المصلي
 ليس الا انه يجوز ما جرت به العادة بعد القرآن من قوله ما جعل فواب ذلك وأمثله الى حضرة النبي صلى الله
 عليه وسلم أو زيادة في شرفه كما قاله جماعة من المتأخرين وأفتى به الشهاب الرمي وقال احسن مندوب
 اليه بخلافه فان وهم فيه لانه صلى الله عليه وسلم أن لنا بأمره بخوسوال الواسيلة لمن كل دعاء بما فيه زيادة
 تعظيمه والى هذا اشار الشيخ السجاعي بقوله

ويحسروا بأنه ينتفع * بنى الصلاة ثم مرتفع
 لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بنا القول وذو صبح
 وجائز يقول شخص اجعلا * فواب ذا المنطق من قدعلا
 أو مثله مقصدا لحضرته * أو زده نشره بالا على رتبته
 اذا زانبات التي الفضل * لربنا لا تنتهي بالعقل
 ومنع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيد العرب
 قدرده المحققون فاعرفا * وأجسد الكرم ربي ولقي

نبي أن أبا احسن الشاطبي صرح بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي لا يدخله
 رياء أي لا يقطع به بل هو مقبول قطعا وقال بعضهم ان لها جهتين بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لا يقطعها

الرجاء بالنسبة للأصل يقطعها كذا نقله بعض المحققين وأقره لكن رأيت معزاً لبعضهم وسعته من الشيخ
 أن الملقب أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يدخلها الزيادة حتى بالنسبة للشيء صلى الله عليه وسلم **(قوله)**
 والسلام هو اسم صدره وسلم والمصدر التسمية ولم يعبر به بالنسبة الصلاة وقرن بينهما الصلاة لفظاً هو قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وحذر من كراهة الأفراد على ما يأتي وهو يعنى التأمين
 والمراد تأمين صلى الله عليه وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه إذا المرء كلما اشتد قرع به من الله تعالى اشتد
 خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام أنى لا تخوفكم من الله وقيل يعنى الصية والمراد ما فى حقه تعالى
 أن يخاطب بكلامه القديم خطاباً بالاعلى رفعة مقامه صلى الله عليه وسلم ولم يرض بعضهم التفسير الأول
 وإن ذكره السنوسى وغيره لأنه ربما أشعر بمظنة الخوف والنهي صلى الله عليه وسلم بل وأبغاه لا خوف
 عليهم وإن قال أنى لا تخوفكم من الله فهذا مقام عودته فى ذاته وإجلاله لمولاه وبوجه بعضهم أن المراد
 بالسلام اسم على اسمائه والمعنى حينئذ والله راض وأخضع على سيدنا الخ قال شيخنا وبالجملة لا تشكر ثبوت
 السلام اسم على اسمائه تعالى ولكن بعد حمله عليه فى نحو هذا الموضوع وأفراد الصلاة عن السلام وعكسه
 مكره وعنده المتأخرين بشرط ثلاثة أن يكون متناوياً أن يكون من غير داخل الحجر الشريعة وأن يكون فى غير
 الوارد أمثله صلى الله عليه وسلم فلا لأنه حقه وأما داخل الحجر الشريعة فالأولى والسلام هو ما فى الوارد
 فلا يكره وكراهة الأفراد خاصة شيئاً صلى الله عليه وسلم وقيل جارية فى غير شيئاً أيضاً لأنها أخف قال ابن
 عبد الحق محل الكراهة ما لم يجمعها كتاب أو مجلس واحد اهـ وقال ابن الجوزى أن الجمع بين الصلاة
 والسلام هو الأولى ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف
 منهم الإمام مسلم فى أول صحيحه والإمام أبو القاسم الشافعى اهـ **(قوله على سيدنا)** خير عن الصلاة والسلام
 بتقدير يتعلق معنى أى كائنات يصبح أن بتقدير ما ويكون خبراً عن أحدهما وحذف خبر الآخر لانه لا
 المذكر عليه لأن باب التنازع لانه لا يجرى فى اسم المصدر على الصحيح وفى تأنيده على إشارة إلى شدة التمكن
 والسيد هو المتولى للسواد أى الجماعة الكثيرة فليز أن يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل
 باطلاً أى من جمع الوجوه وفى سائر الحالات ويطلق أيضاً على الشريف وعلى المالك العترة لا واطلاق
 السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث أناس سيد ولد آدم يوم القيامة ولا تخروا خلف هل الأولى
 ذكره فى الحديث الذى لم يذكر فيه حديث قولوا اللهم صل على محمد مرعاة للأدب وعدم ذكر كفيه مرعاة
 للوارد والراجح منهما الأول لأن فيه امتثال الأمر وزيادة وحديث لا تسودونى فى صلواتكم باطل والضرب
 سيدنا جميع الخلق إذ لا شك فى سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الأنبياء والمرسلين والملائكة **(قوله)**
 محمد يصبح فيه أوجه الأعراب الثلاثة والراجح منها من حيث الأعراب الجريد لا أو عطف بيان لانه لا يجوز
 إلى تقدير بخلاف النصب والرفع وما يرد على البدلية من أن البدل منه فى غير الطريق والراجح ما عطف
 بأوجه ثلاثة الأول أنه أمر أعلى الثانى أن ذلك بالنسبة لعمل العامل الثالث أن معناه كما قاله النمامى أن
 البدل ليس موضعاً البدل منه كالتعظيم وأولاهما من حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستقلال وعدم التبعية
 ولأجل أن يكون الاسم من نوعاً وعند كائن المسمى من نوع الرتبة وعمدة الخلق وهو علم مقول من اسم
 مقول الفعل المضعف أى الذى فكرت عينه ومعناه فى الأصل من كثر جداً خلق له لكثرة خصاله الجيدة
 فسمى به شيئاً راجحاً لخصاله الجيدة المقترنة لكثرة جملته الخلق له وقد حقق ذلك الرجاى كاسبق فى علمه
 قال الشيخ المولى وقد استنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف عدة الرسل وهى ثلثمائة وأربعة عشر
 رسولاً قال فيه ثلاثمائة وأبسطت كلامها قلت ميم وعنتها بحساب الجمل تسعون فتصجل منها
 مائتان وسبعون وفيه حوا واذن أبسطت قلت ح وعنتها بما ذكر تسعة وفيه دال واذن أبسطت قالت دال
 وعنتها بذلك خمسة وثلاثون فالجمله ما ذكر فى الاسم الكريم إشارة إلى أن جميع الكالات الموجودة فى

المسلمين موجودة فيه اه والى هذا أشار بعضهم بقوله

ان شئت عدة رسل كلها جعا * محمد سيد الكونين من فضلا

خلفه من ثلاثا ثم جاؤنا * نال تبعه عددا للرسين علا

(قوله أفضل) أى تفصيل من الله تعالى لاسبب زيادة كماله كما وكيفا عن كمالهم وان جرمنا بذلك الزيادة ومن أين لنا أن نساب التفصيل حتى ندعى ذلك هذا المراد الشيوخ المأوى وقوله المسمى عن الامام ابن عبيد في رسائله الكبرى وسياق ذلك عند قوله ومحاسب اعتقاد ان أفضل الخلوفاة على الإطلاق نبينا الخ (قوله العباد) جمع عبده وهو الانسان را أو رقيقا وله جوع كثيرة وقيل نظمها ابن مالك في بيتين وذيلهما بالخلال السيوطي عنهما وطا قبلهما بيت فقال

جوع لعبدا بن مالك نظمها * وزدت عليها مثلها فاستقدو جسد

عباد عبيد جمع عبيد أو عبد * أعاد معبوداه معبودة عبد

كذلك عبادان وعبدان اثنا * كذلك العبادا وعبدا شئت ان غد

وقد زيدا عباد عبود عبدة * وخفف بنفع العبدان ان تشد

وأعبدة عبدون شئت بعدها * عبيدون معبودا بقصر فخذند

وقوله خفف بنفع راجع للآيتين قوله وقوله ان تشد أى فتقول عبدان بالتشديد وان لم تشد فتقول عبدان بالتخفيف وكسر الباء وحذف ما ذكرنا ثمان وعشرون لآين مالا أحد عشر وزاد السيوطي مثلهما وقد زاد صاحب القاموس سبعين ليدكرها وهو جماعه عباد وعبد كندس وجعل أعباد جمع كاعلم ذلك بالوقوف على عبارته فان قلت لم أقصر على العباد مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع الخلق قلت أقصر على ذلك لأجل السجح وأيضا لأن من تفضله عليهم تفضله على غيرهم لأنهم أفضل منه وإذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من المنضول بالاولى (قوله وعلى آله) أى على راعى الشيعة الراعين وروى حديثا على عدم جواز الفصل بها وهو لا تعلق بين آى يعلى وهو مكذوب وإشارة الى أن العطية الواصلة للنبى صلى الله عليه وسلم أعظم من العطية الواصلة للأول وأول كعمل بدليل تصغيره على أويل وقيل أهل بدليل تصغيره على أهل ودليل الاول أوضح من دليل الثانى لآين كان البحث فيه باحتمال أن أهى لا تصغر أهل لآل وان أجاب بعضهم بأن تحسين التثنية بالنقله يرفع هذا الاحتمال ولا يضاف الا الى الشرى بحقيقة أو صورته فالاول كان يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثانى كان يقال آل فرعون وهو اسم جمع لا واحد من لفظه والمراد به مؤمنون بنى هاشم وبني المطلب وكذلك المؤمنين وأما أولاد البنات فلا بد لآين وقيل كل مؤمن تقى وقيل أمة الاجابة أى من آمن به وأجابه صلى الله عليه وسلم وهذا الذى اختاره بعض المحققين أنه ان دلت قرينة على ان المراد به أهل بيته جعل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أنهب عنهم الزبحس وظهرتهم بظهورهم وأعلى أن المراد به الاتقياء جعل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملا تعلق بهم بأقاربهم وكشف عنهم حجب أسرارهم وأعلى أن المراد به الاتقياء أو خلا عن القرينة جعل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد مكان حبسهم أو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذى يظهر أن المراد به الاتقياء بدليل قوله أولى البهجة الخ (قوله وأصحابه) جمع صاحب كعاهل وأجبال على ما فى التوضيح وان لم يكن قياسا أو محجب كقروا قرأوا ان كان شرط اطراف أفعال فى فعل عند الجهر واعتلال عنه كتبوا وأواب وقيل جمع محجب بكسر عينهما خوف من صاحب بخلف الآلاف أو من محجب بغيرك السالكين والمراد بالصاحب هنا الصحابي وهو من اجتمع بينه مؤنسا بنينا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة فى حال حياة كل فى محل التعارف قال بعضهم وهو بالنسبة الى الارض وبالنسبة الى الملائكة السماء لكن فى كلام غير واحد إطلاق أنه الارض ولا يحتاج

أفضل العباد وعلى آله
وأصحابه

فقول بعضهم ومات على الإيمان لأنه ليس شرطاً للإسلام العجبة وإنما هو شرط لدوامها فإذا ارتد والعباد بالله تعالى انقطع صحبته وأعماله يشترطوا طول مدة الاجتماع لأنه باجتماع المؤمنين معه صلى الله عليه وسلم وإن كان في لحظة يحصل له من الأتوار الباطنة ما يدخل تحت حصر لانه إذا كان ثلاثاً لمشاهدة في الاجتماع مع كثير من الأولياء فكيف الاجتماع مع من هو أشرف الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام وعطف الأصحاب على الأئمة من عطف الخاص على العام لشرفهم بناء على ما تقدم من أن المراد بهم الإتيان (قوله) (أولى) أي أصحاب (قوله) (الهجرة) أي الحسن كافي القاموس (قوله) (والرشاد) أي الهدى كافي القاموس (قوله) (وبعد) أي كل ما يفي بمعاينة الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر والنوع المنتقل عنه هنا جلة البسملة وما بعدها والنوع المنتقل إليه ما ذكره من السبب الحامل له على التأليف وهو السؤال الآتي ويجوز في الظرف الضم على يتبع في المضاف إليه والنصب على تية لفظه وأعل أن الأصل الأصل مهمما يكن من شيء بعد حذف مهمما يكن مع البيان يعني أنه ليات شيء من ذلك من أول الأمر وأقيمت أمامه مقام ذلك كذا يؤخذ من كلامهم وقد يقال كما يحسنه بعض المحققين أنهم أقيم الامتياز مهمما وفي كلامهم آية الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارة والتموا حتى القيل بعدها يعني أما والتموا حتى يقع بينهما وبين جوارحهم ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزم من الجلة الواقعة بعد الفاعل فقدم عليها لغرض العوضيه أنه من بعض المؤلفين يعبر بما يقول أمابعد وهو السنة لأنه صلى الله عليه وسلم كان بأمره بكتفي أمره لأنه وبعضهم يحذف أمابالمعنى المذكور وبأقربها بالواو كما هنا في أن الظرف يحذف أن يكون من معمولات فعل الشرط وأن تكون من معمولات الجزاء وهو الصحيح كما تقدم عن ابن الحاجب لمافيه من أبلغه التحقق إذ عليه التعليق يكون على مطلق وهو وجود شيء في النساء سواء كان بعد البسملة وما بعدها أم لا بخلاف الأول فإن التعليق عليه يكون على مقيد بالبعدية المذكورة والمعلق على المطلق أبلغ في التصق من المعلق على المقيد كذا قالوا وفيه أن التعليق على وجود شيء بعد ما ذكر على كل من الاحتمالين كما يظهر من أنه أدنى تأمل غاية الأمر أنه لم يصرح بالقيد على الثاني بخلافه على الأول والآخر من ذلك ما أفاده بعض المغاربة في توجيهه الأولى السابقة من أن الثاني أشد امتثالاً للأمر بالبسملة بالبسملة وما بعدها وذلك لأن صريحه أن الشرع في التأليف بعد البسملة بعد كذا المعنى مهمما يوجد من شيء فيقول بعد ما ذكر بخلاف الأول فإنه لا يشيد ذلك إلا بما هو واسطة كون الشرط بعد البسملة وما بعدها لأن المعنى عليهم مهمما يوجد من شيء بعد ما ذكر فيقول العبد الفقير المحتامل (قوله) (العبد) وإنما أتى بهذا الوصف لأنه أحب الأوصاف إلى الله تعالى وأرفعها عنده لمافيه من الإشارة إلى كمال الله تعالى واحتياج غيره إليه ووجه ذلك أنه دال على الخضوع والتذلل للوحي تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات العلية فقام الأسراء قال تعالى سبحان الذي أسرني بضده ومقام انزال القرآن قال تعالى أنزل على عبده الكتاب ومقام الدعاء قال تعالى وإنه لما قام عبداً لله بضده على غير ذلك ومن ثم خرج صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبياً ملكاً أو أن يكون نبياً عبداً فاختار الثاني لأنه بشر في العبودية وبما ينسب للقاضي عياض

ومما زاد في شرفها وتبها * وكنت بأخصي أطا التريا

دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صبرت أجيلى نيبا

(قوله) (الفقير) أي دائم الاحتياج أو كثيره فيقول الأول يكون صفة مشبهة وعلى الثاني صيغة مبالغة وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله (قوله) (الدرجة) أي إحسانه أو إدارته فهي على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات ولا يجوز زعمه أن يقال اللهم اجعنا في مستقر رحمتك لأن مستقرها عليه الذات والاجتماع فيها بخلافه على الأول فإنه يجوز ذلك لأن مستقرها الجنة والرب له معان خمسة عشر نظمها الشيخ السجاعي بقوله

أولى البسملة والرشاد (وبعد)
فيقول العبد الفقير إلى
رحمته

قريب محسب ماله ومدبر * مررب كثير الخير والمول للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسربنا * ومصطفينا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد حافظ فهدنه * معلى أنت الرب فادع لمن تقم

(قوله تعالى) أى المتزعم عن كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال فى شرح الحصن ويمكن أن يكون بمعنى
المنيع وهو الذى يتعصم الوصول اليه ويستعمل الوصول لاديه ويحذف ما له على ما قرئ فى المتوازى وصلا
ووفقا له وهو من أمهاته تعالى الحسى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أعطف بيان ساعلى ما أشهر
من أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ولأعربت على بدلاً أعطف بيان بخلاف نعت
النكرة فإنه إذا تقدم عليها ينصب على الحال وتعرب على بحسب العوامل ويصح أن يكون خبر المبتدأ
محذوفاً ومفعول الفعل محذوفاً لانه مستأنفة استثناء فإسبابا بمعنى أنها واقعة فى جواب سؤال مقدر
فكأن قيل من هذا العبد الفقير فقال هو محمد أو أعنى بمحمد مثله وقوله ابن مسفة لمجد على كل من أوجه
الاعراب الثلاثة وهذا للفظه ترسم بدون أن تبشر طأت تقع بين علمين مذكرين وان يكون الثانى بالاول
وان يكون فى وسط سطر أو آخر وقوله الثانى اسم والد الشيخ (قوله القضاى) هو وما بعد موصفان لمحمد
فالاول نسبة للبلد المشهور وعينه فضالة والثانى نسبة الى امام الأئمة فى عبد الله بن ادریس الشافعى (قوله
سألنى) أى طلب منى من السؤال بمعنى الطلب وهو من الاعلى للادنى أمر ان كان طلب فعل والافتهى وان
كان من الادنى للادنى فهو دعاء وان كان من المتساويين فهو القياس قال صاحب السلم

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالقياس وقعا

وهذه طريقة المعتزلة وبعض أهل السنة والحق أن الطلب فى الأقسام كلها أمر ان كان طلب فعل والافتهى
أفاده بعض الثقات (قوله بعض الاخوان) بكسر الهمزة ويجوز وضعها فى القاموس جمع أخ أصله أخو فردّه
الجمع لأصله كقضى وقبىان وهو جمع قياسى كاهو مة قضى كلام ابن مالك فى التسهيل لكن مقتضى كلامه
فى الخلاصة وشرح الكفاية أنه غير قياسى والمراد بهم الاصداق جلا على المتبادر فان الكثير فى الاخ بمعنى
الصديق جمعه على اخوان وفى أخو الولادة جمعه على اخوة كما نقل بعضهم عن المختار ومن غير الكثير قوله
تعالى اغيا المؤمنين اخوة فلا يراد على ما ذكرتم هو واراد على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم لا كسر فقط
وأجيب عنه بأن المعنى اغيا المؤمنين كالاخوة (قوله ان أولف) أن حرفه صدرى بمعنى أنها اله فى كون
ما بعدها فى تأويل مصدر معول لسأل والتأليف ضم شئ الحشى آخر على وجه الافة بضم الهمزة كما ضبطه
بعضهم (قوله رسالة) نقل عن شرح المطالع أن الرسالة ما اشتملت على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر
ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فتن والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فتن
فإن رسالة أخصها والكتاب أعمها والمختصر أعم من الرسالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها (قوله فى التوحيد)
استشكلت نظار هذه الظرفية بأن أسماء العلوم كالتوحيد والفقه تطلق على القواعد وعلى المسالك وعلى
لادرا كالتبديد أن يكون كل منها على دليل كالجس عليه بعضهم ولا معنى لظرفية الانفاط المخصوصة التى
هى مدلول اسماء الكتب وشعها فى ذلك وأجيب بأوجه منها أن فى بعضى اللام والمعنى هنا رسالة محصلة
للتوحيد وعلى هذا يصح ارادة كل من معانيها الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها فى باقية على
حقيقتها وقد مر مضاف الى فى دال التوحيد والظرفية حيثئذ من ظرفية الخاص فى العلم وعليه المراد
من التوحيد القواعد والادب لا يصح أن يراد غير هاولك أن تستغنى عن هذا المضاف وتكون الظرفية حيثئذ من
ظرفية الدال فى المدلول فان المعانى قوالب للانفاط النظر للتكلم وما بالنظر السامع فيعكس الامر
فمكون الانفاط قوالب للمعنى كجس أى ان شاء الله تعالى (قوله فاجبته الخ) انفاطاً طرفة لاجل أجبت على
مجلسه سأل هو للتعقيب والاجابة يحتمل أن تكون بالوعود وان تكون بالشرع وفى التأليف بقوله اعلم الخ

التمسالى محمد بن الشافعى
القضاى الشافعى قدسنا لى
بعض الاخوان أن أولف
رسالة فى التوحيد فأجبت
الى تلك

والتمسب على كل ظاهر لانه في كل شئ بحسب وقوله الى ذلك أي التأليف المفهوم من أوّل (قوله ناحيا نحو العلامة الخ) التحويل على معان ستة تنظمها بعضهم في بيت فقال

قصود مثل جهة مقدار * قسم وبعض فاه الاخبار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى القصد والمعنى فاصدا فاصدا للعلامة الخ أي فاصدا فاصدا كقصده في تقرير الخ والتأني في العلامة ثلثا كيدل بالعلامة ما أصلها فقلنا مستقيمين الصيغة لانها من صيغ المبالغة (قوله السنوسي) هو أبو عبد الله محمد بن الولي الصالح يوسف السنوسي المالكي المغربي التلساني وهو من أظهره بالدين وتبحر في العلم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتأليفه كثيرة مشهورة قل أن يوجد على وجه الارض تأليف يقيد معرفته بالبراهين القاطعة في أقرب زمان مثل عقائد لاسماعيقه انصغري فانها أحسن مؤلفاته وأجمعها وفي يوم الاحد بعد عصر الثامن عشر من جمادى الاخرى سنة خمس وتسعين وثمانمائة وعمره ثلاث وستون سنة فراح مع المسك بسبب موته وقبر مشهور في تلمسان زاروه ومنسوب لبني سنوس قبيلة بالمغرب والقول بأنه منسوب لسنوسة بلدته التي نشأ فيها الأصل له لعدم وجود بلد بالمغرب تسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مصدق الرشدي أنجلجه في قراروا المراهدين كبقية الدليل واقامته (قوله البراهين) جمع برهان وهو ما تركب من مقدمتين يفيدتين بخلاف الدليل فانه أعم من ذلك لانه غلبت كل من يشعل المركب من المقدمتين المذكورتين والمفرد كالمراد بالمراد دليل على وجوده تعالى من جهة حسدونه على ماسأى ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لخصوص ما تقدم كإعلام من استقصا كلامه فغلبت (قوله غير الخ) لفظ غير منصوب على الاستثناء من قوله ناحيا نحو فانه الخ ربما يوهما به سرد العقائد أولا ثم ذكر أدلتها جله وانه ذكر الدليل على الوجه الذي ذكره السنوسي بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح فذلك بقوله غير الخ (قوله أثبت الخ) فيه انه لم يجز على ذلك في الجميع كإعلام باستقصا كلامه مقبته (قوله بدليل الخ) المتناسب لقوله في تقرير البراهين أن يقول بالبرهان بحجاب البرهان عليه وقد قبل بغير ذلك الإشارة الى ما تقدم من أنه ليس المراد بالبرهان حقيقته بل المراد به مطلق الدليل (قوله بحجاب المدلول) أي بصفه بحيث تكون من غير فاصل بينهما والمخاطب كالجنب والجنبه محرر كشيء الانسان وغيره كافي القلموس وحديثه ككون في الكلام استعاره كناية حيث شبه المدلول بشئ له جانب تشبيها مضرا في النفس وحذف اسم المشبه وأثبت تشبها من لوازمه وهو الجانب (قوله وزدته توضها) أي تبيننا كما يؤخذ من القلموس (قوله لعلى الخ) عمله لكل من قوله أنت الخ وقوله وزدته الخ وأخصر من هذا أن قولك قوله غير الخ (قوله بقصور الخ) أي يحزه عن أن يتأمل في العبارات الصعبة فأتى بالدليل بحجاب المدلول وزاد في التوضيح ليتوصل هذا الطالب وأمثاله الى فهم علم التوحيد فجزاه الله عنا خيرا (قوله هذا الطالب) كان الاوفق مجلسي أن يقول هذا السائل والامر في ذلك سهل لان المعنى واحد (بخات الخ) أي فحققت وثبتت حال كونها متلبسة بجهدها الله أي بالتأني على الله رسالة الخ (قوله مفيدة) من أفاد أي حصل الفائدة وهي في اللغة ما حصلته من غير أموال وغيرها كالحاء فاقتصار من أقصر على العلم والمال الشرفهما وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي غرته ونتيجته وخرج بهذه الخبسية الغنية والغرض والعلامة فان الغاية هي تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض هو هي من حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل والعلامة الباعثة هي هي من حيث انها باعثة للفعل على الاقدام على الفعل فالاربعة متحدة في ذات مختلفة بالاعتبار لكن الاولان أعم من الآخرين مطلقا لا نفرا الاولين بل محقق في طرف الفعل وليس مطلوبوا ولا باعثة ككثرة وجوده بعد حفر بشر (قوله وتقرير الخ) اخبار الحجج ومعلق بقوله بعد مجيئة قالوا وفي الحقيقة داخله عليه والتقدير ويجيئنا لتقرير ما فيه المراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) ما وافقه على المعاني فتكون الظرفية من ظرفية المدلول في الدال نظر الى أن الالتفات قول باللعاني بالنسبة للسامع فانه يفهم منها المعاني وأما بالنسبة

فاحيا نحو العلامة الشيخ السنوسي في تقرير البراهين غير الى أن يتبين الدليل بحجاب المدلول وزدته توضيحا على بقصر هذا الطالب فقامت بحمد الله تعالى رسالة مفيدة وتقرير ما فيها

للتكليم المعاني قوال للالفاظ والمعنى وتوضيح المعاني التي فيها الخ (قوله بحسب) من أجاد وأجاد في
 بالحيصدا فردى (قوله وسعيتها) الضمير عائدي على الرسالة باعتبار مدلولها وهو الالفاظ لان التصديق أن أسماء
 الالك من موضوعه للالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني الخصوصية وقوله كفاية هي في الأصل
 مصدر تكي أطلقت على الرسالة اما على سبيل المبالغة بأن بالغ فيها حتى جعلها نفس الكتابة أو على تقدير
 مضاف أي ذات كفاية أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي كفاية هذا كله يقطع النظر عن العلة أما بالنظر
 لها فلا تأويل أسلا بل مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام علم على هذه الالفاظ
 الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني الخصوصية كما بين (قوله العوام) هم ما قابل الخواص والمراد بهم من
 ليس له قدرة على فهم العقائد أو دلالتها على الوجه الآخر (قوله فيما يجب) أي في المهم من العلم لا يمتنع
 جمعه كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بكفاية والمراد بالوجوب هنا وفي قوله أعلم أنه يجب الوجوب الشرعي
 لا العقلي وان كان هو المراد في هذا الفن كما سيذكره لان ذلك أمر أعني لا كلي (قوله من علم الكلام)
 الاقرب ان من تبعية مضافه علم الكلام من اضافة السمي الى الاسم وهذا كله بحسب الأصل كما تقدم
 وانما سمي هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان قولهم الكلام في كذا وكذا وان مسألة الكلام كانت أكثر
 نزاعا وحدا ولا لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات والزام النصوص ولأنه ولما يجب من
 العلوم التي انما تعلم وتعلم بالكلام فاطلق عليه هذا الاسم ولم يطلق على غيره تميزه ولأنه انما يتحقق بالمباحثة
 وإدارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فإنه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولأنه أكثر العلوم نزاعا
 وخلافا فيستد افتقارها الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم ولأنه بقوة أدلته صار هو الكلام دون ما سواه
 من العلوم كما يقال للأقوي من الكلامين هذا هو الكلام ولأنه لا يتناه على الأدلة القطعية لمزيداً ذكرها
 بالأدلة السبعة أشد العلوم تأثيراً في القلب فسمي بالكلام المستقيم من الكلم وهو المخرج ذكره السعد
 التفتازاني في أول شرح العقائد وجعله مآذ كرم من النكاشات (قوله والله تعالى أسأل) اللفظ الشريف
 منصوب على التعليل هذا هو الأدب وتقديره اللفظ الشريف في هذا المصير أي أسأل الله لا غيره (قوله أن
 يتفهم بها) أي بأن لا تفرح ولا تهمل بل تطالع وتقرأ وتكتب فيحصل بها النفع العظيم (قوله وهو حسبي)
 هو اسم مصدر لا بحسب معنى كني والمراد منه هنا اسم الفاعل وهو حسبي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل
 فعل وفاعل والنقص من المذبح مخدوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر وجله نعم الوكيل خبره وهو خبر مبتدأ
 مخدوف أو مبتدأ خبره مخدوف والتقدير الممدوح الله أو الله الممدوح فعل الأول يكون الكلام جملة
 واحدة بخلافه على الأخير بن فانه جملتان ثابتة مستأنفة استئنافاً بالقوة أو جملتان جواب سؤال المقدر
 كما قيل من الممدوح فقال الله وأعلم أن جملة نعم الوكيل لا نشاط المذبح وحديثه بلزم عطف الانشاء على
 الخبر الذي هو جملة وهو حسبي والتحقق من خلافه كما سياتي كما أشار به بعضهم بقوله

وعطفك الانشاء على الاخبار • وعكسه فيمختلف جاري

فان الصلاح وابن مالك أو • جواز فيه وبالبل اقتدا

وجوته فرقته قلبه • وسيؤيد وارضى لديه

والجواب أن جملة هو حسبي انشاء على الكفاية وان نقل عن حفيد السعدان وقوع الانشاء بالامية نادر
 لان لم يتبع الجواز كافي جملة الصلاة وأن نعم الوكيل عطف على حسبي وهو مفرد لا وصف بغيره يقول
 بأن الله لا يحتاج الى اضماع قول لان الانشاء يقع خبراً على الصحيح كما يقتضيه قول ابن مالك في باب النعت
 وامن هنا يقع ذات الطلب • انهم فهمه ان غيره لا يتبع في ذلك لكن الحال كانت كما قاله شيخ
 شيخنا في حاشية الاشعري فالاحترار بالطرف عن الخبر فقط (قوله اعلم) الخطاب به كل من يتأقنه

بحسب (وشميتها) كفاية
 العوام فيما يجب عليهم من
 علم الكلام والله تعالى أسأل
 أن يتفهم بها وهو حسبي ونعم
 الوكيل (واعلم)

العلمين بطبع على هذه الرسالة وان كان أصل الخطاب أن يكون للعلمين والتحقيق ان العلم والمعرفة مترادفان
وان اختلفا فعلا تعدى العلم للفعول والمعرفة للفعول والمشهور انه لا يجوز نسبتها الى الله لاستدعاء تها سبق
الجهل فلا يتطابق على الله عارف بخلاف العلم في ذلك لكن الذي يرجع عليه شيخ الاسلام ذكره في رسالة
الحدود كما قاله بعض المحققين انه يجوز ذلك لوروده قال و منع دعوى استدعاء تها سبق الجهل اه فان قيل انما
كان العلم والمعرفة مترادفين فلم عبر بـاعلم دون اعرف اوجب بانه عبر بذلك تأسيا بالكتاب العزيز قال تعالى
فاعلم انه لا اله الا الله وهذا المعبر بكل من لفظ ادرا أو أقرأ أو أسمع أو أجزم أو اعتقد أو أفهم أو أدرك (قوله انه
يجب الخ) الضمير للعال والشأن والقاعدة انه يقسمه ما بعده فقول يجب الخ تفسيره كما في قوله تعالى قل هو
الله احد الى آخر السورة واعلم انه اختلف في أول الواجبات ما هو قليل هو المعرفة وقيل هو النظر الموصول
اليها وقيل هو أول سر من النظر وقيل هو القصد الى النظر أي توجيه القلب اليه بقطع العلائق المانعة
كالكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين الى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية الله للعبد كما قاله في شرح
الكبرى وكل من هذه الاقوال الثلاثة غير متناف للقول الاول لان من قال بكل منها سر اده أنه أول
الواجبات من الرسائل ومن قال بذلك مراد أنها أول الواجبات من المقاصد فهذه أقوال أربعت وهي أقرب
الاقوال فيه وقد أنها بعضهم الى اثني عشر قولاً وانما يقيد الوجوب بالشرع كما قيسه السوسني في
الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعا لعدم اختصاص ذلك به لان الاحكام كلها اثبت بالشرع كما
هو مذهب الاشاعرة ولهذا لم يقده في الكبرى ونهت المعتزلة الى أن ثبت بالعقل بناء على التخصيص
والتمحيص العقلين والشرع حاكم للعقل وذلك لان الفعل بقطع النظر عما به الشرع اما ان يكون
متصفا بالحسن او بالقبح والاول له اربع مراتب الاولى أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وتاركة
الذم وحينئذ يدرك العقل أنه واجب الثانية أن يكون بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركة الذم
وحينئذ يدرك العقل أنه مندوب الثالثة أن يكون بعكس ذلك وحينئذ يدرك العقل انه مكروه الرابعة أن
يكون بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركة مدسا ولا ذما وحينئذ يدرك العقل انه مباح وأما الثاني فليس
له الامر به واحتجوا على أن يكون الفعل بعكس الاول وحينئذ يدرك العقل أنه حرام هذا حاصل ما نقله سم
عن السعدي في مذهبهم ونقلهم ما تقرر ان المراد بالحسن ما عدا القبح فيتناول وصف كل من المكروه والمباح
ونَهت الماتريدي الى أنها ثبت بالشرع الا وجوب معرفته تعالى فانه بالعقل لكن لا للتخصيص العقلي كما
تقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبني له كالرسول كما قاله النسفي في بحر الكلام والحاصل انه اتفق على ان
منشئ الاحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم الآن الفرق بين الثلاثة ان الاشاعرة يقولون ان الاحكام
ثبت بالشرع ولولم تعترض لم تثبت لان عقولنا لا تدركها استقلالاً وانما تدركها بتعاضد المعرفة يقولون
ثبت بالعقل لانه قوة على التخصيص والتقييم والرسول جاءت بمقوية ومؤكد لذلك والماتريدي يقولون ثبت
بالشرع ما عدا وجوب المعرفة ما هو فهو بالعقل لوضوحه لا لتخصيصه له والحق مذهب الاشاعرة ثم ان
الاحكام قسمان أحد هما احكام فروع وهي لا تثبت الا في حق من باغتم دعوى من أرسل اليها بتأليفهم كما
نص عليه سم وثانيها احكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بأي رسول فقليل يكتفي
فيه بذلك وقواه النووي وعز ام بعضهم للماتريدي وظاهر ما أنهم يقولون بان الاحكام كلها اثبت بالشرع وهو
خلاف ما تقدم عنهم من أنه يستثنى منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل ثم ان استثنى هذا ايضا فلا مخالفة
وعلى هذا فكل من بقلته دعوى رسول من الرسل ولو ادم كلف بالايمان وان لم يكن من سلا المي في عاند وتكبر
عن انماعه استحق التعذيب وأما من لم يسله بان شذ في أطراف البلاد فهو معدور وقيل لا يكتفي فيه بذلك بل
يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فاهل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل اليهم ناجون
وان عبدوا الاوثان لعذرهم ويعطوهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لامن جنات الاعمال لانه

انه يجب

على لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فاحفظه * (تنبيه) وإذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الراجح علمت أن أئمة علي عليه وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل هما من أهل الاسلام لأجائهما له تعظيما فأنابه بعد البعث وما أحسن قول القائل

حبا لله الذي من يفضله * على فضل وكن به رؤفا

فأحيا أمه وكذا أباه * لايمان به فضلا متيفا

فسلم فالقديم به أقدير * وإن كان الحدت يعضيفا

هذا الحدت هو ما روى عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يحيي له أئمة أحباها له فأجابته ثم أمأتهما قال النبي والله قادر على كل شيء أنه أن يخص نبيهما شامنا من فضله ويسمى نبيهما شامنا من كرامته اه ولعل هذا الحدت صحيح عنده بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم

أيقنت أن أبا النبي وأمه * أحباهما الرب الكريم الباري

حتى له شهد بصديق رسالة * صدق قتلك كرامة المختار

هذا الحدت ومن يقول بضعفه * فهو الضعيف عن الحقيقة عاري

للبعضهم وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد الأئمة المالكية عن رجل قال أن أبا النبي في النار باب ما به ملعون لأن الله تعالى قال أن الذين يؤذون الله ورسوله ماتهم الله في الدنيا والآخرة وعذبهم الله أبدا مهينا ولا أذى أعظم من أن يقال أن أبا في النار اه كيف لا وقد روى ابن منداه وغيره عن أبي هريرة

عن أبيات سبعة بنت أبي لهب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الناس يقولون أنت بنت علي النار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضب فقال ما بال أقوام يؤذونني في قراري ومن آتاه فقد آذى الله وقد آذى لجلال السوطي مؤلفا فيما يتعلق بختامه ما خذاه الله خيرا وسألت في الحقائق أن

فيهم ثبت الإيمان بجميع آياته صلى الله عليه وسلم هذا خلاصه مقولته الآن فادع إلى بالا بحسان (قوله) كل مسلم الخ أي على كل فرد فرد لان لفظة كل لا فرا دوايس مراده بالتعبير بالله الخ والمسئلة التقيد

الذي ذكره من الكافر والكافر مخاطب بالجمع عليهم من الأصول وكذلك من الفروع على كل المخرج اختار تعبير بالمسلم والمسئلة لكونها أسرع للاقتتال وكأني سمعوا يقولون أن غير المكلف مخاطب بذلك وليس بذلك فكان الأولى بالتعبير بالمكلف كما صرح غيره لكونه أكثر على * رخص أن غير المكلف لا يتوجه إليه

مخاطب التكليف لرفع قلبه عنه واعلم أن الحق مكلفون من أصل الخلق وأما الملائكة فليسوا مكلفين على تحقيق لأنهم مجبولون على الطاعة فأرسل نبينا صلى الله عليه وسلم لهم لتشرعهم فقط وقيل إنهم مكلفون من أصل الخلق كالجن فأرسل النبي لهم ارسل تكليف (قوله أن يعرف) أن حرف مصدرى فما بعدهما

تأويل مصدرى معرفة حقيقة الجزاء المطابق للواقع عن دليل والمراد بالواقع ما علمه الله تعالى وأما الألواح المحفوظة فإن قيل الجزم بمعناه الإدراك ولا معنى لما يقته ذلك أجيب بأن المعنى الجزم المطابق لخلق وهو النسبة للمعنى على الله أولا لمخاليق المحفوظة وخرج عن ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين بحجة والوهم وهو ادراك أحد ما يجزئ وجوبه والشك وهو ادراك كل منهما على السواء وخرج المطابق

أو فانه يوجب جهلا كما يجوز التصاري بالتثنية وبما بعده ما يمكن عن دليل وهذا يقتضي أن الجزم ناشئ عن ضرورة لا يسيى معرفة بل يسمى علم فقط فيكون أعظم من ادراك حال السنوسى في بعض كتبه لتحقيق إنهما متوافقات كما هو فيكون كل منهما ضروريا كادراك أن الواحد نصف الاثنين ونظرا كادراك

دالله تعالى وحيدته فالتعريف غير جامع وأجيب بثلاثة أجوبة أولاها أنهم اغتافوا بالدليل لنظرا ووص المقام إذ معرفة صفاته تعالى وصفات رسله لا تحصل إلا عن دليل فلا ينافي أن أعمرة قد تكون عن ضرورة ثانيها أن في الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو عن ضرورة ثالثها ما أجاب به السكتي عن أن

إدراك الدليل المرشد الذي لا يحتمل التقيض بوجه في تناول الضرورة والبرهان (قوله تخمين) هذا بنا على

على كل مسلم أن يعرف تخمينه

عقيدة وكل عقيدة يجب
عليه أن يعرف لها دليلا
اجباليا أو تفصيليا قال
بعضهم يشترط أن يعرف
الدليل التفصيلي لكن الجمهور
على أنه يكفي الدليل الاجبالي
لكل عقيدة حتى هذه
التحسين والدليل التفصيلي

القول بثبوت الاحوال الذي جرى عليه السنوسي في الصغرى والحق خلافه كما سياتي وانما جرى عليه
تنبيه على أن في الاحوال خلافا كذا أوجب عن صنيع السنوسي في الصغرى وفيه أنه كان يمكن أن
على ذلك مع الجرى على التحقيق (قوله عقيدة) أي معتقده فعله بمعنى معتقده (قوله وكل عقيدة
هذا مستغنى عنه بقوله أن يعرف فحسن عقيدة ان حقيقة المعرفة ما كان عن دليل كما تقدم الآن يقال
به للتوضيح كذا قيل وهو ممنوع لأنه أشار بذلك إلى أنه لا ينبغي من الشخص التقليد في الدليل كان يجب
على أن العالم لما صاغ بالحدوث مقلدا للغيري كونه دليلا بل لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالدليلون لم تظهر أن
كان مقلدا في الدليل كان مقلدا في الدلول لأن حزمه للدلول ان ذلك ليس ناشئا عن الدليل وحشدة قوله
عقيدة الخ مستغنى عنه بما قبله لأن معرفة المقلول تستلزم معرفة الدليل لكن يعتقد من ذكر مع ذلك
أنه يوطئة قد اختلف بين الجمهور وغيرهم في الاكتفاء بالدليل الاجبالي (قوله دليلا جباليا الخ)
أن الدليل الاجبالي هو المجهوز عن بيان وجه دلالاته على الوجه المطلوب أو عن دفع ما ورد عليهم من التردد
وأما التفصيلي فهو بخلاف ذلك أي فهو المقدور على بيان وجه دلالاته أو على دفع ما ورد عليهم من التردد
والمراد بالشبه ما يشبه الاعتراضات لخصوص ما سبق على وجه الدليل وليس بدليل ويوضح ذلك
أهل السنة استدوا على وجوده تعالى وجوده تعالى هذا العالم من جهته ودونه على ما سياتي في ذلك من الخلل
واستدوا على حدوث أراض العالم مشاهدة التغير وعلى حدوث أجرامه ملازمة للأعراض الخ
فقالوا في تقرير هذا الدليل الاجرام ملازمة للأعراض الحادثه وكل ما لازم الحادثه حادث فالأجرام
وقالت الملهدة اعتراضا على صغرى هذا الدليل لانسلم أن هذه الاجرام لازمة للأعراض بل قد ت
عنها وعلى كبرها لانسلم أن كل ملازم الحادثه حادث لأن محل ذلك اذا كانت الحوادث لها أول ونحن نت
أول لها بل ما من حادث الا قبله حادث وهكذا أوسيا في رد ذلك في تقرير الطالب السبعة ان شاء الله
فتب (قوله أو تفصيليا) أي بأول التي هي لاحد الشيتين أشار إلى أن الواجب أحدهما الآخر
التفصيلي فإذا عرف الاجبالي فقد أتى بالواجب العيني فلا يجب عليه التفصيلي حيث وجبوا على عينا
هذه الطريقة وهل يكون في هذه الحالة واجبا على سبيل الكفاية أو مندوبا قولان كذا يؤخذ من البر
فتأمل (قوله قال بعضهم يشترط الخ) هذا مقابل لما قبله لأن الواجب على هذا خصوص الدليل التفص
بخلافه على ما قبله كما علمت مقتضاه أن هذا البعض يقول بوجوب ذلك على كل أحد وجوب الام
يكون الايمان متوقفا عليه ونسب ذلك إلى اصحق الاسفراييني فالدليل التفصيلي على هذا واجب
الاعيان وجوبا أصوليا بمعنى أنه لم يعرفه المكلف لم يكن مؤمنا وهذا فيه افراط وخرج شديد كما
صلاح الدين العلائي ونقله عنه الحافظ ابن حجر وكانصر عليه الغزالي حيث قال أسرف طائفة ففكر
عوام السليين وزعموا ان من لم يعرف العقائد بالادلة التي حروها فهو كافر فسيقوا رجعة قاله الواجب
وجعلوا الجنة مختصة بطائفة يفسرهم من المتكلمين اه هذا والذي في الومسي ان الدليل التفصيلي لا يتوق
عليه الاعيان حتى عند من قال بوجوبه على الاعيان وعلى هذا فوجوبه من قبيل وجوب القرو وغيره
المكلف يعضي يفكر لا بمعنى أن ايمانه متوقف عليه فحصل أن في الدليل التفصيلي ثلاثة أقوال الاول
واجب على الكفاية الثاني أنه مندوب ومحل هذين بعدم معرفة الاجبالي كما يؤخذ مما مر الثالث انه واجب
على الاعيان لكن لا يتوقف الايمان عليه على ما مر (قوله لكن الخ) لما كان رعايتهم ان الجمهور وافق
من قال باشتراط التفصيلي ولم يقولوا الاول وهو الاكتفاء باحد الدليلين استدرك بقوله لكن الخ الا انه كا
الاولى في الاستدراك أن يقول لكن الجمهور على الاول كما هو ظاهر والمراد بالجمهور معظم علماء الكلام كما
واضح (قوله على أنه) أي الحال والشأن وهو مقسم بما بعده كما مر (قوله لكل الخ) الحاروا المحرو متعلق بكم
ومحتمل أن يكون متعلقا بالدليل وعليه فالألم بمعنى على (قوله والدليل التفصيلي الخ) غرضه بهذا العلم

ينج كل من الدليل التفصيلي والاجمالي فحين الأول بقوله والدليل الخ والثاني بقوله وأما إذا لم يجبه الخ
 إليه مثاله) المثال جزئي يذكّر لإيضاح كسبه فالكلي هو الدليل التفصيلي وما ذكر جزئي منه أي فرد من
 إده (قوله إذا قيل الخ) أي وقت قول القائل ما الدليل الخ وهو ظرف مقدم لقوله أن يقال الخ (قوله
 الدليل) نائب فاعل لفاعل قبله (قوله تعالى) أي تنزع كل ما لا يليق بحلال كبرياءه وأتى بذلك لأن
 لي لا بعد ذكر ما يدل على تنزيهه ولا مقي ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) أي متعلق أن يقال الخ
 بالدليل هو نفس هذه المخالقات لأنفس القول (قوله هذه المخالقات) نائب فاعل للفعل قبله والاصل
 يقول المسؤول هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من ثقة التثنية وإنما في بل يرتب عليه قوله فيجيبه
 فيه من جهة إمكانها) أي من جهة أنه إمكانها فالإضافة للبيان والإمكان أن يكون الشيء بحيث
 توى نسبة الوجود والعدم إليه (قوله أو من جهة الخ) الإضافة فيه كالإضافة فيما قبله وعدل عن قول
 أو من جهة حد ونها مع مساواة له لما ذكره للتوضيح وكان الأولى أن يزيد أو من جهة معامها والآخر في شطر
 ثم ليكون السؤال شاملاً لجميع الأقوال الاربعة وأجيب عن ذلك بأن أمانعة خلوها عن جميع
 محضته الشيخ حين عرضه عليه (قوله فيجيبه) أي بأن يقول له دلت عليه من جهة إمكانها وبين وجه
 أن يقول هذه المخالقات ممكنة وكل يمكن لا بد له من موجب هذا أن اختار أن جهة الدلالة الإمكان
 بأن اختار أن جهة الوجود بعد عدم فيقول هذه المخالقات موجودة بعد عدم وكل موجود بعد عدم
 له من موجب فلهذه المخالقات لا بد لها من موجب واختار أن جهةها معاً على أن الثاني شرط وأثر
 قول هذه المخالقات ممكنة حادثه وكل من كان كذلك لا بد له من موجب فلهذه المخالقات لا بد لها من موجب
 فاصل أنه اختلف المتكلمون في جهة الدلالة على أقوال أربعة فقال بالاول ناصر الدين البضاوي
 شاعراً وقال الثاني أكثرهم وقال بعضهم بالثالث وبعض آخر بالرباع واستدل كل على ما له بما يناسب
 وجهه هنا والحق كما قاله في شرح الكبرى أن كلام من هذه الأوجه موصول بالظوابط ثم إن المراد من قوله فيجيبه
 يكون فيه قدرة على إجابته لأنه يجيبه بالفعل كما قد يشوبهم ولا بد أيضاً من أن يكون فيه قدرة على دفع
 به التي ترد على ذلك الدليل لما مر من أن الدليل التفصيلي هو المقدور على بيان وجهه لا تموقع ما يرد
 به من النسبة (قوله أما إذا لم يجبه الخ) أي لم يقدر على إجابته وكذا إذا لم يقدر على دفع ما يرد عليه من
 به كما يؤخذ من (قوله بل) هي هنا لا تتقال فقط لا لا لاطلال فتأمل (قوله قاله الخ) أي قاله لذلك
 بالأسوال الأول أعني قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى وكان الظاهر أن يقول وأما إذا لم يجبه بأن
 عرف من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جواباً أما (قوله) أي لقوله هذه المخالقات أي لتعلقه كما مر
 (قوله دليل اجمالي) ويقال له أيضاً دليل جملي (قوله وهو كلف) فيه أن هذا مكر مع قوله لكن الجهو الخ
 أن يقال لما ذكره أولاً على وجه الاستدراك أراد أن يذكّر أنه استقلاً لا زيادة التوضيح (قوله وأما
 قلد الخ) هذا البعض منهم ما يعرفه بوني الظن والشك والوهم والجزم الذي يطابق الواقع وحكمه أن
 يصفها كافر اجمالي فيضدق النار والحاصل أن الأمور ستة لأن الشخص إما أن يصدق نفسه بالجزم
 والحق الحكم أو غير الأول ما عني دليل ويسمى معرفة ولا يسمى اعتقاداً وهو ما صحح ويسمى تقليداً
 المسدوس يسمى جهلاً كما هو الثاني ما أن يكون برأيه ويسمى ظناً أو برأيه ويسمى وهماً أو بمساواة
 يسمى شكاً فاقسام كل من الجزم وغيره ثلاثة كذا يؤخذ من شرح الكبرى (قوله وهو أن يعرف الخ) كذا
 بعض النسخ وعليه قرأه المرفقة مطلق الجزم بخبر زاولين المراد بها حقيقة المناقاة حيث لا يعتد به في
 أن آخر ما يحفظ وهو إلى والحفظ وصول نفس الشخص إلى تمام المعنى بشرط أن يكون بحيث لو نسبته
 رادحوره لوجدته والافتقار أن تصل إلى تمام المعنى فتعزير كقله السعد بن الإمام وهذا تعريف
 لغير المراد في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فإن تتبع غيرك في قوله وأما اعتقاده دون أن تعرف دليله

مثاله إذا قيل ما الدليل على
 وجوده تعالى أن يقال هذه
 المخالقات فيقول له السائل
 المخالقات دالة على وجود
 الله تعالى من جهة إمكانها
 أو من جهة وجودها بعد
 عدم فيجيبه وأما إذا لم يجبه
 بل قاله هذه المخالقات فقط
 ولم يعرف من جهة إمكانها
 أو وجودها بعد عدم فيقال
 له دليل اجمالي وهو كلف
 عند الجمهور وأما التقليد
 وهو أن يعرف

(مطلب في اختلاف
 المتكلمين في جهة دلالة
 المخالقات عليه - بصله
 وتعالى)

فيسهل التقليد في القروع وأباع القاضي للشهود ونحو ذلك * واعترض هذا التمرض باعتراض من الآن
أنه غير جامع لعدم غموله بأباع الغريق فعليه أو تقريره والثاني أن الاعتقاد في قلا يمكن الإتيان فيه وأجيب
عن الأول بأن المراد بالقول ما يعم كل من الفصل والتقرير ما تمليها كما قاله السعد وألانه يطلق على الزا
اطلاقا شاعرا وأى الغير من جهة قول لا غيره وعلى هذا فالعطف فيمن عطف الخاص على العام وعلى
الثاني بأن محل عدم إمكان الإتيان فيه لا يدل عليه دليل ولا يمكن فإذا قال قائل لاله إلا الله مثلا وقيل
من حيث أن مدلوله معقد فهذا التقليد في الاعتقاد ويؤخذ من التمرض حيث قيل فيه أن تتبرع
في قوله الخ أن أبا الغريق يعلم من الدين ضرورة لا بد من تقليد الأديان يخص به الغريق وكذلك كما يعم
شيخ الإسلام زكريا قال اليوسى وفيه بحث اه قال شيخنا ولعل وجهها من إضافة كل من القول والاعتقاد
لغيره لا تقتضى اختصاصه به حتى يؤخذ منه بل تقتضى كونه منسوبة له نسبة ما وحيد هذا الإتيان في
يسمى تقليدا **(قوله العقائد الخمسين)** احتزبها عن الأحكام القرعية فإن التقليد فيها كافيا اتفاقا
ظنية لا يقينية لا يتحمل أن لا تكون مطابقة للواقع * فإن قلت إذا كان يتحمل فيها ذلك كيف يبر
أباع المجتهد فيها من أن الخطأ لا يتبع * قلت أجب بأن محل كون الخطأ لا يتبع إذا قطع بأنه خطأ واستند
المجتهد من تلك الأحكام ليس كذلك بل هو محتمل **(قوله فاختلاف العلماء الخ)** اعلم أن الاختلاف في النظر
مبنى على اختلافه في النظر وحاصله أنه قيل أنه واجب وجوب القروع أى يصح المكافأة بتركه وإن لم يكن
فيه أهلية قبل يلزم عليه التكليف بما لا يطاق وهو غير جائز ورد بألا تسلم عدم جوازه بل هو جائز
أهل السنة نعم يلزم أنه واقع مع أهل السنة على أنه غير واقع وإن كان جائزا وقيل أنه واجب وجوب
القروع أيضا أن كان فيه أهلية وقيل واجب وجوب الأصول أى بحيث لو ترك المكلف كفر وقيل أنه ليس
بواجب أصلا بل هو شرط التكامل فقط من قال بالاول قال أن التقليد كافى في الإيعان لكن مع العصبان
مطلقا ومن قال بالثاني قال أنه كافى في ذلك لكن مع العصبان أن كان فيه أهلية للنظر والإفلاصيان وهذا
هو الصحيح ومن قال بالثالث قال أنه غير كافى في ذلك فالتصنيف كالفروع عليه اقتصر الشيخ فيما بعد
قال بالربيع قال أنه كافى من غير عصبان مطلقا وهذا ذهب بعضهم علم الكلام وقال بجملة النظر فيه وهو
نماية من الضعف بل لا يشك عاقل في فساده قال اليوسى ونسب بعض السنوسى في شرح الوسطى هذا القول
الى بعض المبتدعة حيث قال وما يمكن عن بعض المبتدعة كالتشوية وغيرهم من أن النظر في علم التوحيد
حرام فلا يخفى فساد وضلال معتقده لكل عاقل أذهو مصادم الكتاب والسنة واجماع المسلمين الذين ينفذ
هم وأما ما يحتلظون به من أن العصاة رضى الله عنهم لم ينكلموا فيه فكذب وافتراء وأطال في رده وقد
فيل للقاضي أى الطلب أن قوم ما يمتون علم الكلام فأنشد

العقائد الخمسين ولم يعرف
لهاد لاجمال أو تفصيلا
فاختلف العلماء فيه فقال
بعضهم لا يكتفى بالتقليد

عاب الكلام أناس لأخلاق لهم * وما عليه إذا عابوا من ضرر
ما شرس الخفى في الألق طالعة * أن لا يرى ضواها من ليس ذا بصير

ومحل ذلك كما اذا بقى على ظاهره فإن حل على أن مراده هؤلاء علم الكلام الخفاط والمحق بالقسط
فليس بفاسد بل صحيح وعلى هذا يجعل ما نقل عن إمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه من قوله لا ينبغي
العصبية بكل ذنب ما عدا الشرك أحسن من بقاءه علم الكلام اه **(قوله لا يكتفى بالتقليد)** أى
الإيعان بناء على أن النظر واجب وجوب الأصول كما هي وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عليه تكفير
أكثر عوام المؤمنين وذلك بما تقدم فمعامل من أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر الأنبياء أمثالا
ورد أن أمته المشرقة ثلث أهل الجنة وأجاب السنوسى عن ذلك في شرح الصغرى بأن المراد بالدليل الذى
تجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجلى ولا شك أنه غير بعيد حصوله لمعظم الأمة فيما
قبل آخر الزمان فلا يشترط معرفة النظر على طريق المتكلمين من غير الأدلة وترتيبهم بوضع الشبه

الأوردة عليها بل ولا القدرة على التعبير بما حصل في القلب من الدليل الجلي لكن قد تقدم أن بعضهم
 يوجب الدليل التفصيلي وجوب الأصول على ما فيه **(قولهم والمقلد كافر)** أي غير ناجح في الآخرة فلا يتأق
 بأنه يعامل معاملة المسلمين في الدنيا فلا تأثر بأنه يعامل معاملة الكفار بها فالتخلّص في أمهون أو كافر
 بالنسبة لا آخر وأما بالنسبة لادّيا فتجربى عليه أحكام الإيمان آتافا كانص عليه المومى ونقل بعض
 التحقيق عن يحيى الشاوى أن هذا الخلاف الذى فى المقلد بعكس الخلاف الذى فى المعتزلة انهم كانوا أو
 مؤمنون عصاة فانه بالنظر خلال الدنيا أى هل تجربى عليهم أحكام الكفار فى الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما فى
 الآخرة فلا خلاف انهم يخطلون فى الآراءه وفيهم من البعد ما لا يتحقق **(قولهم وذهب إليه ابن العربي**
والسنوسى) أى ذهبوا إلى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد وان المقلد كافر أما ابن العربي فبعبارة مصرحة
 بذلك ونصها ولا يصح أن يقال سبحانه وتعالى يعلم بالتقليد كما قالت جماعة من المنتدعة لانه ليس قول واحد
 من المقلدين أولى بالاتباع من قول غيره مع كون أقوالهم متضادة ومختلفة الخ وأما السنوسى فقد جرى عليه
 فى الكبرى ونسبته إلى الجهم وحكى أنه نقل حكاية الإجماع عليه وجرى عليه أيضا فى شرح الصغرى ونقل فيه
 بحار قبان العربى واستحسنه وابن العربى هذا هو الامام أبو بكر التقي به بخلاف يحيى الدين بن العربى الصوفى
 وقد يفرق بينهما فيقال فى الاول ابن العربى بال العربى فى الثانى ابن عربى بدونها **(قولهم وأطال فى شرح الكبرى**
بلغ) حاصل ما أطال به فيجمع زياتون ضيق أن من قال بكفاية التقليد - تجيب بأسور أحدها ان الصحابة رضى
 الله عنهم ماوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض ثانيا ما نقل عن بعض السلف من أنه قال عليكم بد من العجائز
 وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال لرجل سألته عن الأولاء عليك بد من الصبي الذى فى الكتاب بد من الاعوان
 ودع ما سواه وحكى عن الفخر أنه قال عند موتة اللهم إيمان العجائز ثالثها أن بعض المقلدين قد يكون أقوى
 اعتقادا من نظير في علم الكلام ولا يتحقق فساد ما عتسك به على كل موقف أما الاول فيجب أن يذكر منه من له
 بدى يتميز دليلا على الاكتمال بالتقليد ذلك ظهوره من ثمة من الالتفات المصطلح عليها ولا يدخل لها شئ من
 ذلة العقائد حتى يلزم من الجهل بها الجهل بالادلة نعم لو ثبت أن الصحابة ماوا ولم يعرفوا الله بل قلدوا
 أعرضوا عن النظر لكان ذلك دليلا على عدمى هذا المائل وثبت هذا عنهم بما ياله كل مؤمن لا سماع
 وقوع الحديث على النظر في آراءهم من سمة موضع فى القرآن العظيم ولقد قطعوا أكبر علماءنا فيحصل لهم
 من العلم بالدين ما حصل لادنى أم من اما الصحابة أو صبي يتميز من صبيانهم وكذلك التابعون وتابعوهم
 بإحسان وأما الثانى فكذلك اذ لم اراد امره بالتقليد كما أجمع عليه السلف الصالح حتى وصل إلى من ليس
 هلا للنظر كالعجائز والصبيان وأهل البدو بسبب اعتنائهم بالدين حيث كانوا يملونه لالاه والولد والعبد
 والامة امتثالاً لآلة وتعالى بأيماء الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهلكم نارا الآية وهذا هو امر دمج بن عبد العزيز
 بما قاله جوابا للسائل عن الأولاء فكانه قال عليك بما كان عليه السلف وأجمعوا عليه ودع عما يناقض
 ذلك مما أحدثته المبتدعة ولهذا اختار الفخر الداعى فى مواطن الموت فهو داعيه بقاء المعرفة والحفظ
 كما يذكرها كما هو شأن عجائز تلك الامة هذا امر ادم والله أعلم وأما جله على طلب التقليد فغير صحيح لانه
 حينئذ يكون دعاء بسبب المعرفة لا انتقال إلى ما هو أدنى والدعاء بمثل هذا لا يرضاهما نقل ولوسئل الله أراد
 العجائز المقلدات لوجب أن يجعل دعاءه على طلب لازم اعتقادهم وهو عدم خطورة الشبهات بالبال ليكون
 منتهى إلى كمال معرفته هو فتكون انذاك صافية من كل مكدر وبهذا يظهر أن هذا الذى غتر به هذا القائل
 الحقيقة حجة عليه لانه وأما الثالث فهو لا يدخل تحسبهم عاقل فكيف يدعى رجحانه ثم قد يحصل من
 لتعارف ما لا يمكن التوصل اليه بالنظر لبعض من لم يتطهر من أولاد الله تعالى وليس هذا هو محل النزاع لانه فى
 التقليد وهذا ليس مقلدا بل هو كالناظر أو على هذا المختار الاكتمال بالتقليد فى الإيمان لكن مع العصيان ان
 لمر على النظر والا فلا عصيان وتقدم أن هذا هو الصحيح وقد أطال ابن حجر الكلام فى هذه المسئلة وجلب

والمقلد كافر وذهب إليه ابن
 العربى والسنوسى وأطال
 فى شرح الكبرى فى الرد
 على من يقول بكفاية
 التقليد

أشكال كثيرة قد اختلفت على الاكتفاء بالتقليد وعلى أن السنوسي شد في هذه المسئلة وأبعد **قوله** لكن نقل الخ
استدراكه على ما قبله بأنهم ان السنوسي استمر على ما قاله من عدم الاكتفاء بالتقليد ويؤيد هذا القول
ما قاله بعض المحققين من أن السنوسي صرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع فيه على من قال
بعدم الاكتفاء به وفي كلام اليوسى في رجوعه وعدم ما احتمل أن وذلك أن السنوسي نسب عدم الاكتفاء
بالتقليد في شرح الكبرى والصغرى إلى الجمهور ونسب الاكتفاء به في شرح المقدمات إليهم أيضاً
اليوسى فيجمل أنه أراد بالجمهور في الأول جمهور المتكلمين وأراد بهم في الثاني غيرهم وهو الذي كانت كفايته
عن بعض أشياء خائفاً يحتمل أنه قد يرجع عنه في الأول أنه هو تشديد عظيم **قوله** عن ذلك أي عن القول
بعدم الاكتفاء بالتقليد **قوله** وقال بكفاية التقليد أي في الاعيان مع العصبان كان فيه أهله للتقليد
ومع عدمه إن لم يكن فيه الاهلية كالمواضع **قوله** لكن الخ استندراكه على الاستدراك قبله وغرضه
التنبه على أنه لم يطلع في كتب السنوسي على هذا القول لكن كان مقتضى الظاهر أن يأتي بهذا الاعيان
وجه الاستدراك فتأمل **قوله** لم يرفى كتبه الخ هذا لينافي ما تقدم عن بعض المحققين لأن المعنى لم يرفى
كتبه التي رأيناها وهذا لا يقتضي أن السنوسي لم يصرح بذلك في جميع كتبه بل في التي اطلع عليها الشيخ
فقط ويمكن أنه صرح به في الكتب التي لم يطلع عليها الشيخ كما قاله ذلك البعض **قوله** بعدم كفايته أي
التقليد **قوله** مقدمة اعلم أنه في الأصل صفة بلا نزاع أماما مخدوم قدم الألفاظ التي هو معنى تقدم
فتكون بكسر الدال لا غير معنى مقدمة أو من قدم المتعدي فتكون بكسر الدال وقبحها الأول على معنى
أنها مقدمة الغير والثاني على معنى أنها مستحقة أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق أن الفتح قليل
نقلت عن الوصفية في الاسمية واختلف قليل نقلت للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت من ذلك
أول كل شيء وتعين المراد بالاضافة فقال مقدمة كذا وقيل نقلت إلى أول كل شيء من أول الامر وتعين
المراد أيضا بالاضافة فقال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب من لا في عبارة عن معان مخصوصة يتوقف
عليها أصل الشروع في الكلام وهي المبادئ العشرة المشهورة والثانية عبارة عن ألفاظ مخصوصة
قدمت أمام المقصود لا رباط لها واستفاد بها فيه بالنسبة بين ذات المقدمة وبين التباين لأن احداها لم
لعمان والاخرى لالفاظ وأما بين ذات مقدمة العلم ومدلول ذات مقدمة الكتاب فالعلوم والخصوص بالجمهور
يختم معان فيقول ذكر المؤلف أمام مقصودها ألفاظ مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتنفرد ذات مقدمة
العلم فيقول ذكر تلك الالفاظ آخر أو وسطا وتنفرد مدلول ذات مقدمة الكتاب فيقول ذكر أمام مقصود
ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة غير تلك المعاني وكذا في النسبة بين ذات ذات مقدمة العلم وذات
مقدمة الكتاب وتنفرد بذلك واضح مما تقدم هذا حاصل ما اشتروا ويحتمل فيه بأن فيه تحكما حيث جعلت
مقدمة العلم اسم المعاني ومقدمة الكتاب اسم الالفاظ ويجوز أن يكون ذلك لأنه محذور اصطلاح لهم
ولما شاع فيه على أنه قد يقال لما كان العلم اسم المعاني ناسب أن يجعل مقدمته اسم المعاني ولما كان الكتاب
اسم الالفاظ ناسب أن يجعل مقدمته اسم الالفاظ وظاهر أن مقدمة العلم ليست مرادفها واغما المراد مقدمة
الكتاب فليتأمل **قوله** فهم العقائد أي فهم أن بعضها واجب وبعضها مستحيل وبعضها جائز
قوله يتوقف على أمور أي على فهم أمور كالمواضع به في بعض النسخ يعني أن فهم أن بعض العقائد
الواجب يتوقف على فهم الواجب وفهم أن بعضها مستحيل يتوقف على فهم المستحيل وفهم أن
بعضها جائز يتوقف على فهم الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يحتاج **قوله** الواجب الخ بدل من ثلاثة ويسمى
ذلك بنحوه بدل مفصل من يحمل وقدم الواجب لشرفه وأعقب المستحيل لأنه ضدّه والفضل أقرب الأشياء
خطورا بالبال عند ذكره وأخر الجائز لأنه ليس له الامرثة التأخير **قوله** والمستحيل قيل الأسين والتا
فيه الطلب يعني أنه طلب من المكلف أن يحيله أي يعتقد أنه محال وضعف بأن هذا اسم لخواص الشريعة

لكن نقل أن السنوسي
رجع عن ذلك وقال بكفاية
التقليد لكن لم يرفى كتبه
الا القول بعدم كفايته
(مقدمة) اعلم أن فهم
العقائد الخمسين الائمة
يتوقف على أمور ثلاثة
الواجب والمستحيل

تقطع النظر عن الطلب وهذا هو ما أنه منظور للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم أن ما
 لما وعه فهو ما خوذ من استحالة مطاوع أ حال يقال أحلته فاستحال قال البيهقي بعد نقل ذلك عن بعض
 مشايخه قلت هو الظاهر ١ ونظريه بأن لما وعه توهيم أن هذا وصف طرأ بتأثير الغير وليس كذلك ولا
 يمكن أن يكوننا للصبرورة لأنها تقتضي أنه لم يكن محالاً صار وليس كذلك أيضاً واستظهر بعض المحققين
 بهم ما زاد ثباته وفيه بعد لا يخفى (قوله والخائز) هو والممكن بمعنى فهم ما أراد فان (قوله فالواجب الخ) الفاء
 هنا ليست للتفريع بل للافصاح عن الشرط المقدّر فهي فاء الفصيحة فكأنه قال إذا أردت بيان كل من
 هذه الأمور الثلاثة فالواجب الخ واعلم أن الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وذاتي مقيد وعرضي فالأول
 كذات الله تعالى بذلك لأنه واجب بذاته بمعنى أن وجوده ليس بالنظر لغيره ووجوده غير مقيد بشئ والثاني
 كالخير للجرم معنى بذلك لأنه واجب لذاته بالمعنى المذكور ووجوده مقيد بالجرم والثالث كوجود ذاتي
 وقت علم الله وجود نفسه معنى بذلك لأن وجوده ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به ذاتي مثل هذه
 الأقسام فالمستحيل فيما ينظر فالمتسبب الذاتي المطلق كالشرب والذاتي المقيد كعدم خبز الجرم
 والعرضي كوجود ذاتي وقت علم الله عدمه نافية (قوله هو الذي) أي هو الأمر الذي أهم من أن يكون ذاتاً
 أو صفة أو نسبة كذات الله تعالى وصفاته وموجبات كل صفة من تلك الصفات له تعالى وأما ذلك ثلاث
 التسمية فليس بواجب بل هو جائز (قوله لا يتصور) أما بضم الهمزة إلى ما يسمى فاعلمه بمعنى لا يدرك أو
 يفهمه أم لا فاعلمه بمعنى لا يمكن لكن الأول أنسب بكلام الشيخ بعد واعتراض بأن الواجب قد يتصور
 عدمه إذ العقل قد يتصوره محالاً واجب بأنه لا يطاق التصور وأما التصديق وأشار لهذا بقوله أي لا يصدق
 الخ والمراد به هنا الأدعان كما قاله الشيخ لا التصديق المنطوق واللام يتدفع الاعتراض فتأمل (قوله في العقل)
 يتحمل أن لا فيه للعهد والمعهود والقرء الكامل ويحتمل أنها لا لا استغراق وعليه فيكون المراد كل عقل لكن
 يقطع النظر عن العاقل الذي يمنع من ذلك كالشبه وحسبنا فلا بد أن بعض العقول يتصور فيه عدم بعض
 الواجبات كعقل المعتزلة فإنه يتصور فيه عدم القدرة ونحوها من صفات المعاني وكذا يقال فيما بعد هذا وكان
 الأولى أن لا يربط تعريف كل من الواجب والمستحيل والخائز بالعقل لأن التسمية بكل منها تأتي بغيره وحده عقل
 أو لا وذلك كأن يقول الواجب ما لا يقبل الانتفاء والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والخائز ما يقبلهما وقد
 وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة أحسنها أنه نور ورواح تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية
 ونسبته إلى الروح من نسبة الشيء لما يشبهه واستقيم هذا التعريف أن المدرك هو النفس والعقل
 نفاهاً في الإدراك ومثله في ذلك غيره من بقية القوى ولذا قال في الآيات اتفق المحققون على أن
 المدرك للكليات والخائزات هو النفس الناطقة وأن نسبة الإدراك إلى قواها كنسبة لقطع إلى السكن
 ١ وهذا كالمظهر أن في هذا نسبة والمعنى هو الذي لا يكون العقل سداً له لتصدق النفس بعلمه (قوله
 لا يصدق الخ) فيه تسمية لأن المصدق حقيقة هو النفس والعقل آلة كما تقر ويؤيده قال فيما بعد (قوله
 كالخير) هذا مثال لأحد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتي المقيد (قوله الجرم) هو الجرم فردياً كان أو
 مركباً بخلاف الجسم فانه مركب من جوهرين فريد على رأي جمهور المتكلمين وقيل من ثلاثة وقيل من
 أربعة وقيل من ستة وقيل من ثمانية وقيل من ستة عشر وقيل من أربعة عشر وقيل من ستون ثلاثين
 وقيل من ثمانية وأربعين فأكثري جميع ذلك فعلم من ذلك أن الجوهر الفردي حال انقراضه لا يسمى جسماً
 وهذا النزاع فيه ونحوه النزاع في تسمية ذلك حال انقراضه على جوهر آخر قيل لا يسمى بذلك أيضاً كما
 قيل عن الغزالي واختاره السعدونسي إلى المحققين وقيل أنه يسمى بذلك كما نقل عن الإمام وجرى عليه
 السنوسي في شرح الكبرى حيث قال وإنما يشتعون من تسمية الدقيق جسمين حال انقراضه وأما إذا انقض
 إلى غيره فهو كل واحد منهما جسماً لأن حقيقة الجسم المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع

والخائز فالواجب هو الذي
 لا يتصور في العقل عدمه
 أي لا يصدق العقل بعدمه
 كالخير للجرم

يصدق عليه أنه مؤلف له والى هذا أشار السام بن ذكرى في أرجوزته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام * أقسله جزأت بانتظام

حيث تألفها جسمان * تأليف ذين الذات والبيان

وقوله تأليف الخ كالتعليل لما قبله والمعنى لأن مؤلف هذين الجزأين، ولأن وكل مؤلف يصدق عليه أنه جسم **(قوله)** أي أخذ مقدار الخ في هذا التفسير مسامحة لأن حقيقة الصبر أن يمنع الجرم غير من المألوف في الحقيقة كذا يؤخذ من كلام بعضهم وعليه هذا تفسير بالمروم لأنه يلزم من أخذ الجرم مقدار من الجزئين غير من المألوف في الحقيقة **(قوله من الفراغ)** أي الموهوم كما هو مذهب المتكلمين أو المحقق كما هو مذهب الحنابلة ومعنى كونه موهوماً على الأول أن ذلك جسم موهوم الشخص أنه فراغ والأفوه في الواقع مخلوق بالهواء لكن لطفاً أنجزاته إذا ما سهرم في حيزه انضم بعضه إلى بعض هذا وكلام بعضهم صريح في أن معنى ذلك أنه مجسوم وهو الشخص أنه وجودي وليس كذلك بل هو أمر اعتباري لا وجود له المتأمل **(قوله)** والجرم كشجر الخ هذا تعريف بالتفصيل وقد تقدم تعريفه بالحقيقة **(قوله)** فإذا قال الخ الظاهر أنه تعريف على التشبيل الواجب بالمعنى السابق بالغير للجرم وكذا يقال في قوله الآتي في مجتاز الخ فإذا قال قائل الخ **(قوله من الأرض)** الظاهر أنه كان عليه أن يسقطه لأن المنع عدم أخذها محلاً مطلقاً وأما عدم أخذها محلاً من الأرض فيجوز فلنيتأمل **(قوله)** مثلاً يصح رجوعه لكل من الأرض والشجر وقوله لا يصدق عقلك الخ جواب إذا **(قوله)** بذلك أي بذلك القول **(قوله)** لأن أخذها الخ لعله أي به للتوضيح والافهم معاً من التفرع **(قوله)** محلاً عدم تعرضه هناك كالأرض يؤيد ما تقدمت عليه **(قوله)** لا يصدق الخ تفسير لقوله واجب فهو على تقدير أي التفسيرية **(قوله)** والسجود هو الذي أي هو الأمر الذي أهم من أن يكون ذاتاً كائناً بـك أوصفة كالجزء أو نسبة كسقوط الجزئية تعالى كما مر نظيره في الواجب وقوله لا يتصور ما يضم الياء وأوجهها على ما مر وقوله في العقل أي بسببه كما قلت وقوله وجوده فيه أن ذلك يصير التعريف مانعاً لتناول كل من الأحوال وصفات السابق والأمور الاعتبارية لأنه يصدق عليه أنه يصدق العقل بوجوده وأوجب بأن المراد بالوجود مطلق النبوت والتحقق وحيث لا يرد ذلك لأن العقل يصدق بشيئاً وتصفقه وهذا أحسن من الجواب بأن هذا تعريف بالعدم قد جازاه المتقدم من المنطقة إلا أن قصدوا بالاحتياط تغيير كل من الواجب والمستحيل والجانزعين أخوه فكيف يأتي تعريف بشيئاً لبعض أفراد كل منهما فانهم **(قوله)** أي لا يصدق الخ أشار به إلى دفع الاعتراض على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويذكره ومحصل الدفع أن المراد بالتصديق كما تقدم **(قوله)** فإذا قال الخ كان الأولى أن يعتل أولاً للمستحيل بخلاف الجرم عن الحركة والسكون معاً ثم عطف عليه كما صنع في ما قبله وكما سأل في لاحقته فإن قيل أنه مفرع على التعريف بأنه لا يتفرع قبل بيان أن ذلك من أفرادها ثم قد يقال بل يصنع هذا الصنيع انكالا على علم ذلك وشهرته **(قوله)** فائلاً عبرها وفيما يأتي بقائل وغير فيما يخص تفنيهاً وهو ارتكاب فني أي نوعين من التعبير وهما من الحسنات البديعية الخ من دفع نقل التكرار للفظي **(قوله)** الجرم الفلاني هنا كناية عن اسمها المعين فليس المراد أن القائل يقول هذا اللفظ بل المراد أن يعينه بما به كان يقول إن الجرم أو الحائط مثلاً **(قوله)** خال أي عار من الخلو بمعنى العرو **(قوله)** عن الحركة والسكون قد اشتهر عند المتكلمين أن الحركة انتقل الجرم من حيز إلى حيز آخر والسكون ما عد ذلك ولهم طريقة أخرى وهي أن الحركة هي الحصول الأول فيما عد الحيز الأول أي الاستقرار الأول في المكان الثاني أو ما فوقه من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عد ذلك من الحصول الأول في الحيز الأول ومن الحصول الثاني أو ما فوقه مطلقاً أي في الحيز الأول وغيره على ما لم يخط عليه كلام السعد **(قوله)** معاً احتراز بذلك عما إذا قال إن الجرم الفلاني خال عن الحركة أو عن السكون فإنه يصدق العقل بل أنه ليس بمعتل بل جازئ

أي أخذ مقدار من الفراغ والجرم كالشجر والجفر فإذا قال لك شخص إن الشجرة لم تأخذ محلاً من الأرض مثلاً لا يصدق عقلك بذلك لأن أخذها محلاً واجب لا يصدق العقل بعدمه * والمستحيل هو الذي لا يتصور في العقل وجوده أي لا يصدق العقل بوجوده فإذا قال قائل إن الجرم الفلاني خال عن الحركة والسكون ما لا يصدق عقلك

افناء الحرم المحكي والذي فيه **(قوله)** ان فهم هذا الثلاثة الخ المتبادر من هذه العبارة ان المراد بفهم هذه الامور الثلاثة تصور مقامها وهو المتبادر ايضا من عبارة السنوسي في شرح الصغرى وارتقاء جماعتهم العلم وقيل المراد بفهمها تصور بعض ماصدقاتها وذلك البعض هو ما تداول بين العامة كنبوت الصبر الجبرم وكجتماع الضدين وكنسوت الحرارة انما هذه المخلص ما كتبه المحققون فليست امل **(قوله)** نفس العقل هذا خلاف التحقيق وهو ان العقل نور ورواني الى آخر ما تقدم **(قوله)** أي لم يعرف معنى الواجب الخ اضافة معنى لما بعد من اضافة الدلول للدال وكذا ما بعده وهذا كالصريح في حل كلام امام الحرمين على القول الاول والثاني بل تقدير مضافين بان يقال أي لم يعرف بعض افراد معنى الواجب الخ فيه تكلف واضح مع عدم ناسبه لسياق الكلام والمعنى ما عني من اللفظ ويسمى مفهوم ما من حيث فهمه من اللفظ ومدلول ما من حيث دلالة اللفظ عليه وحاصل ما من حيث حصوله في العقل وموضوع ما من حيث موضوع اللفظ له كذا يؤخذ من شرح رسالة الوضع **(قوله)** فليس يعقل يقتضى أنه غير مكلف به صرح بعضهم وما ذكر من أن من لم يعرفه فليس يعقل رد بان بعض الفرق ينكر جمع العلم وهو من العقلاء بل ينعرض النعمة لما نظرهم والرد عليهم **(قوله)** فاذا قيل الخ هو مع قوله واذا قيل العجز الخ يجمع قوله واذا قيل رزق الله الخ فترجع على التعاريف الثلاثة على اللفظ والنشر المرتب فالاول والاول والثاني والثاني وهكذا **(قوله)** هنا الاول تأخره الطرف الى أن يذكر في التعليل بان يقول لان الواجب هنا الخ لا معنى في قول القدر واجبة كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أي في علم التوحيد اولا **(قوله)** القدرة أي مشلا كما هو واضح **(قوله)** لان الواجب الخ له نقول كان المعنى الخ **(قوله)** كما تقدم أي في التعريف **(قوله)** وأما الواجب الخ هذا اشارة لدفع ما قد يقال ما ذكره في بيان معنى الواجب الخ فالسالم المشتهر من أنه ما شاي الخ الا أنه كان الاظهر ان يقول وأما ما شتهر من أن معناه ما شاي الخ فيناسب قوله جوابا لا ما فوه معنى آخر **(قوله)** بمعنى الخ الجار والمجرور متعلق بمحذوف مفعول واجب والتقدير وأما الواجب المفسر بمعنى الخ اضافة معنى لما بعده للبيان واعتبارهم التواب في تعريف الواجب أغني لا كل فليار دعليه النظر المودى الى معرفته تعالى فانه واجب ومع ذلك لا شاي عليه كائن عليه ان جماعة وشهاب الدين القراني لان شرط حصول التواب معرفة المثب وذهب جماعة الى أنه شاي عليه وبه جزم الهدى واعتمد به ضم قال لان التعليل بما ذكر يقتضى أن القدر لا شاي عليه فعله وليس كذلك على الصحيح **(قوله)** فهو معنى آخر الخ محط الفائدة قوله ليس مراد الخ والافكونه معنى آخر لا خفاء فيه حتى يحتاج لذكره **(قوله)** فلا يشبه أي فلا يلتبس لان اشتغاما مراد آخر اختلاطه به بحيث لا يتميز عنه **(قوله)** الامر أي في نفسه للبتس فمثل الامر من فكانه قال فلا يشبه عليه الا من أن أي أحدهما بالآخر **(قوله)** نعم لو قيل الخ استدل على قوله ليس مراد الخ الموهوم أنه لا يكون مراد فيه أصلا **(قوله)** اعتقاد قدرة الله أي اعتقاد نبوتهم فهو على تقدير مضاف **(قوله)** على ذلك اسم الاشارة وفيها بعد ما تدعى الاعتقاد **(قوله)** ففرق الخ مفرع على قوله فاذا قيل هنا يجمع قوله نعم لو قيل يجب الخ وقوله بين ان يقال الخ أي بين قولهم يجب اعتقاد كذا الخ وبين قولهم العلم الخ ان قلت معنى القول التلقظ ولا معنى للفرق بين التلقظين قلت يجب عن ذلك تقدير مضاف والتقدير ففرق بين متعلق أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين متعلق أن يقال العلم الخ والمتعلق هو المقول وقرب بين ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث القول **(قوله)** اعتقاد كذا لفظ كذا في هذا التركيب يشوه كما عني شئ مخصوص فهو هنا كناية عن القدر مثلا **(قوله)** وبين أن يقال الخ لاجبة لانيان بين ثبوت الاعتقاد التوكيد لم يقل وبين ان يقال كذا واجب على نفس ما قبله لانه لو قال ذلك لورد عليه أنه شامل لان يقال الصلاة واجبة وتكون مع أنه لا فرق بينه وبين ذلك **(قوله)** مثلا أي والقدرة والوجودها فالتصديق خال ذلك لاجل الصلاة كما علت **(قوله)** لانه اذا قيل هذا تعليل لقوله ففرق الخ لانه يعني عنه

ان فهم هذه الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرفها أي لم يعرف معنى الواجب ومعنى المستحيل ومعنى الجائر فليس يعقل فاذا قيل هنا القدرة واجبة لله كان المعنى قدرة الله لا يصدق العقل بعدمها لان الواجب هو الذي لا يصدق العقل بعدمه كما تقدم وأما الواجب بمعنى ما شاي على فعله ويعاقب على تركه فهو معنى آخر ليس مرادا في علم التوحيد فلا يشبه عليك الامر نعم لو قيل يجب على المكلف اعتقاد قدرة الله تعالى كان المعنى شاي على ذلك ويعاقب على ترك ذلك ففرق بين أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين أن يقال العلم مثلا واجب لانه اذا قيل العلم واجب لله تعالى كان معنى أن علم الله تعالى لا يصدق العقل بعدمه وأما اذا قيل اعتقاد العلم واجب كان المعنى شاي ان اعتقد ذلك ويعاقب ان لم يعتقد

الفرع عليه لان المعروف أن المخرج علمه على التفرع **(قوله)** فاحرص على الفرق الخ أي احتفظ عليه
 يتيمها أي بين القولين السابقين **(قوله)** ولا تكن الخ لو قدم هذه العبارة مع قوله قال السنوسي الخ عند
 الكلام على التقليد لكان أنسب كالأجتنى **(قوله)** في عقائد الدين أي في المعتقدات التي هي من الدين
 والدين يطلق لغته على معان كثيرة منها الاتقياد بالجزاء والحساب واصطلاحا على الاحكام التي شرعها الله
 على لسان نبيه من حيث كونها بيان أي يتقادها وتلك الاحكام تسمى أيضا له من حيث كونها تلي وشرعا
 وشريع من حيث كونها شرع أي بين **(قوله)** فيكون إيمانك الخ سياقي الكلام على الايمان في الخاتمة
 إن شاء الله تعالى **(قوله)** مختلفا فيه أي لأن بعضهم وهو من يقول بكفاية التقليد يقول بثبوته وبعضهم وهو
 من يقول بعدمه يقول بعدم ثبوته **(قوله)** فتختلف في التار الخ قال بعضهم الخ لا في الاصل الثابت للمد يدام
 أو يديم لأنه لو كان أصله الدوام لكان الثابت في قوله تعالى خالد فيها أدينا كيدا لأناسيا والاصل
 اختلافه لكن المراد هنا الدوام كاهوا ونسخ **(قوله)** لا يكتفي التقليد أي في الايمان **(قوله)** قال السنوسي الخ
 المصنف من نقل هذه العبارة لا يدق قوله فيكون إيمانك الخ **(قوله)** إذا قال أنا جازم بالعقائد أي من غير أدلتها
 كما يؤخذ مما بعد **(قوله)** ولوقطعت الخ أي ولو لوعدني شخص بالقطيع لأرجع فليس المراد انه لوقطع
 فالفعل لا يرجع كاهوا ظاهر **(قوله)** قطعا قطعا كاهوا وكيد **(قوله)** عن جزمي هذا أي الذي أنا عليه
 لأن **(قوله)** بل لا يكون الخ اضرابا تتقاي عن قوله وليس يكون الشخص الخ لا اطلاقا لأنه لم يسلط **(قوله)**
 دليلها أي الاجابى على ما مر وهذا وكيد كما يفهم من قوله يعلم **(قوله)** وتقديم هذا العلم الخ كان مقتضى
 الظاهر أن يقدم هذه العبارة في صدر رسالة أو يؤخرها عن آخر المقدمة وأما ذكرها في هذا المجل فغير ظاهر
 وجعنا ستمه والمعنى أن تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب **(قوله)** كما يؤخذ من شرح
 العقائد ونص عبارته بعد كلام كثير وبالجملة هو أشرف العلوم من كونها أساس الاحكام الشرعية وليس
 العلم بالبدن وكونه معلومة العقائد الإسلامية وتوابعها الفوز بالسعادة الدنية والذوق بمرغبتها الحلي
 القطعية المؤبد أكثرها بالادلة السمعية وما قل من الطعن فيه والمنع منه فانهما هو للتصديق بالدين والفاصل
 من تحصيل اليقين والقاصد اسداف عقائد المسلمين والخاضع فيما لا ينتقرا اليقين غوامض المتفلسفين والا
 فكيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات اه **(قوله)** لأنه الخ علمه قوله كما يؤخذ الخ
 الضمير الأول لصاحب شرح العقائد وهو السعدا لتشتا في وكذلك الضمير المستتر في الفعل وأما الضمير
 البارز المتصل به فهو عادلهذا العلم وكذلك الضمير ان بعد وقوله ينبغي الخ تفسيره لاسان فهو الاصل الذي
 ينبغي عليه غيره **(قوله)** فلا يصح الحكم الخ مخرج على التعليل فلما أنشد بعض العلماء في بضائن اشتغل
 علم الفقه قبل الاشتغال بهذا العلم قوله

أي المسمى الذي تطلب علما • كل علم يعدل علم الكلام

تطلب الفقه كي تصح حكما • ثم أغفلت منزل الاحكام

فأداه السنوسي في شرح الوسطى **(قوله)** وضوء شخص الخ أي بصحة وضوءه أو صحة صلاته ولو قال فلا
 تحكم بصحة وضوء الخ لكان أظهر **(قوله)** الا اذا كان عالما أي على القول بأن المقلد كافر وقوله أو جازما
 أي على القول بأنه مؤمن كما أشارنا ذلك بقوله على الخلاف في ذلك ان قلت قوله أو جازما لا يقابل ما قبله
 كاهوا ظاهر قلت المراد بقوله أو جازما أنه جازم من غير دليل وحينئذ فلا خفاء في صحة مقابلة ما قبله **(قوله)**
 وجوده تفسير لما قبله **(قوله)** وكذا يقال الخ لم يقل فيما تقدم وكذا يقال في باقي الواجبات وفيما يأتي
 وكذا يقال في باقي الحائزات لصله لعلها بالقبسة لكن قد يكر على ذلك أنه لو كان كذلك لذكره أولا دون
 ما بعد لذلك **(قوله)** كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعدمه أخرى هذه نسخة وفي نسخة
 ثانية كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده لأنه من أفراد الحائزات الذي يصدق العقل بوجوده تارة

فاحرص على الفرق بينهما
 ولا تكن من قلد في عقائد
 الذين فيكون إيمانك مختلفا
 فيه فتختلف في التار عند من
 يقول لا يكتفي التقليد قال
 السنوسي وليس يكون
 الشخص مؤمنا إذا قال أنا
 جازم بالعقائد ولوقطعت
 قطعا قطعا لا أرجع عن
 جزمي هذا بل لا يصح
 مؤمنا حتى يعلم كل عقيدة
 من هذه الخمسين دليلها
 وتقدم هذا العلم فرض كما
 يؤخذ من شرح العقائد لأنه
 جعله أساسا ينبغي عليه غيره
 فلا يصح الحكم بوضوء
 الشخص أو صلاته الا اذا
 كان عالما بهذه العقائد أو
 جازما بما على الخلاف في
 ذلك وإذا قيل العجز مستحيل
 عليه تعالى كان المعنى أن
 العجز لا يصدق العقل
 بوقوعه لله تعالى ووجوده
 وكذا يقال في باقي
 السمات وإذا قيل رزق
 الله زيداد بنار يقال جائز
 كان المعنى أن ذلك يصدق
 العقل بوجوده تارة وبعدمه
 أخرى

وبعد ما خرى والاولى أسبكت وأولى كثرى **(قوله ولند كرك الخ)** فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم
 المبدوء بالنون وهو قليل كلبد وبما له مرة كاهومين في محله لكنه قد وقع في الكلام الصحيح كافي قوة تعالى
 حكايته عن قول الكافرين للؤمنين وتصل خطابا كم وأق بالنون الدالة على العظمة فتجد ثابا التهمة تعالى
 تعالى وأما يستعمل بك فقد وثق وانما صنع هذا الصنيع ولم يذ كرهامه من أول الامر لتسكون العقائد
 أو وقع في النفس انما يذ كرا أو لا يحتمل تشوق النفس اليه وتطلب له فاذا ذكرنا ان لم يفصل كان أرسخ في
 النفس مما يذ كرهامه من أول وهلة **(قوله بجملة)** حال من العقائد وقوله مفصلة حال من الصبر المتأخر
 عليها **(قوله أنه يجب الخ)** اعلم أن المولى سبحانه كاشفا عن الصفات التي تعلى سبيل التفصيل وكذلك
 اضدادها وعرفه فماعد انك من باقي كل من الكالات والنقائص على سبيل الاجمال لا على سبيل التفصيل
 وان كان جائزا كاهوميه بجهور أهل السنفخا فالعزلة القائلين بجمعه لا نه لا يطاق اذا عات ذلك على
 أن في كلام الشيخ اقتضاه على الواجب والمستحيل التصيلين اذ ليس فيه تعرض للاجاليين كاهوميه
(قوله صفة) المراد اهتمامه بالنسبات وجوديا كان أو كاهوميه احدا طلقها والثاني الامر الوجودي
 القائم بالموصوف وانما كان المراد هنا الاول لان هذا هو الواجب منها ما هو وعدي ومنها ما هو وجودي ومنها
 ما هو واسطة كاستيتين **(قوله)** يستعمل عليه عشرون أي صفة فقه الحذف من الثاني لدلالة الاول
 كثير مشهور بخلاف الحذف من الاول لدلالة الثاني **(قوله في حقه)** أي على ذاته ففي معنى على وحسن معنى
 الذات **(قوله)** فهذا احدى وأربعون تقرير بعلم من العدد قبله وكذا يقال في ما بعد **(قوله للرسول)** لم يزل
 للانبيا مع أنه أعم نظر الى أن مجموع ما ذكره الذي من جلته التبليغ وضد خاص بالرسول ويحتمل أن
 يراد بالرسول مطلق الانبياء ورا من التبليغ ما يشمل تبليغ الله تعالى ومن ضده ما يشمل كتمان ذلك وما قبل
 من أنه لم يقل ذلك نظرا لكون الرسول أخص من النبي ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم سهولا
 لا يصح الا اذا كان المذكور التبريق كالا يخفى **(قوله في حقه)** أي على ذاتهم بخاص **(قوله)** تحرر الكلام
 أي تخليصه على وجه محمود بحيث يكون غير محمل بالمتضاد **(قوله)** ان شامته تعالى انما قال ذلك مثلا
 لقوله تعالى ولا تقولن لشيء افي فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله والسبب في ذلك ان الانسان اذا قال ما فعل
 كذا لم يعد ان يقول ان شامته حتى اذا فعله لم يعد ان يقول ان شامته بعبارة غيره ولو لم يكن
 فطلب ان يقول ان شامته حتى اذا فعله لم يعد ان يقول ان شامته بعبارة غيره ولو لم يكن
 اذا قال أنا مؤمن أن يقول ان شامته أو لا فقالت الاشاعر بما الاول والمترتبة بالثاني وجعل بعضهم
 الخلف لفظيا حيث حل الاول على ما اذا قال ذلك نظر الى المالك والثاني على ما اذا قاله نظر الى الحال فالامر
 الى ان يجوز نظر الى المالك اتفاقا ويتنوع نظر الى الحال كذلك هذا وحكي بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه
 حيث قال فيقول ما الشافعي ومنه عمالة أو حنيقة وقال بعض أتباع مالك بوجوب ذلك ثم قال أعني من
 حتى الخلاف وحمل ذلك ان المراد الشك والتبرك والامتنع في الاول اجاعا وجاز في الثاني كذلك وقد نظم
 بعض الافاضل حاصل هذا فقال

ولند كرك العقائد الخمسين
 بجملة قبل ذكرها مفصلة
 فاعلم أنه يجب سبحانه
 وتعالى عشرون صفة
 ويستعمل عليه عشرون
 ويجوز في حقه تعالى أمر
 واحد فهذه إحدى
 وأربعون ويجب للرسول
 أربعة ويستعمل عليهم
 أربعة ويجوز في حقهم
 عليهم الصلاة والسلام أمر
 واحد فهذه الخمسون
 وسبب تحرر الكلام عند
 ذكرها مفصلة ان شامته
 تعالى (الاول من الصفات

من قال افي مؤمن يمنع من * مقالة ان شامته في باقطين
 ونال ذلك وبعض تابعيه * وجب أن يقول هذا بانيه
 ومثل ما لا يلتقي * والشافعي جوز هذا فا عرف
 وامتنع اجاعا اذا راديه * الشك في ايمانه بامتنع
 كعدم المنع اذا به راد * تبرك بذكر خالق العباد
 فان خلف حيث لم ير شكولا * تبركا فكأن بذم محفلا

(قوله الاول من الصفات الخ) انما قدم الوجود بيا على دأب المتكلمين من التصديريه وانما التزموا

لأنه لكونه أساساً للالهيات واعلم أنه اتفق جميع الفرق على وجود الصانع سوى شذوثة قليلة من الدهرية
 إلى ما في شرح المعالم قالت تعطيل الصانع معلة بأن العالم كان في الازل أجراً يتحرك على غير استقامة
 اختلطت انشاقاً فحصل منها هذا العالم هذا وقال السعدي شرح المقاصد بعد أن ذكر أدلة وجود الصانع
 بنقلت المجلدة في وجود الصانع لكن لا يعني أنه لا صانع للعالم بل يعني أنه منزه عن أن يتصف بالوجود لانه
 بن المتطلبات وهو متعال عن أن يتصف بشئ منها بالصفة في التزويه ولا خفاء في أنه هذان بين البطلان
 لا يعني أن بين هذا وما قبله من الخالفة ما هو بين **(قوله الواجبة تعالى)** أي بذلك التخصيص على وجوب
 بقائه تعالى **(قوله الوجود)** أي الذاتي بمعنى أنه لذاته أي ليس بتأثير الغير وهذا هو المشار إليه بقوله
 بوجوده من غير أن يكون له فليس المراد من قوله الذاتي أن الذات له فبذلك لا يقوله عاقل وانعما وبذلك مع كون
 بالغير ليس من ادالضيق العبارة عليهم كما أفاده عبد الحكيم **(قوله)** واختلف في معناه أي في معنى الوجود
 في حيث هو أي لا بقيد صفة كونه صفة تعالى قال كلام لا في الوجود الشامل لوجوده تعالى ووجود
 لغيره كما يعلم مما يأتي **(قوله فقال الخ)** بيان الخلاف قبله لكنه اقتصر في سائر على قولين فقط وزاد
 فيهم أقوالاً أخرى من أراءه فاطم جامع حكمة الدين **(قوله الوجود هي الخ)** اعلم أن التعاليق المبنية لجميع
 هذه الصفات مجرد رسوم وليست حدوداً لأنها لم تنال كنهه والحقيقة وانما أنت الضمير من جملة الغير
 في بعض النسخ تذكرة نظر المبتدأ وكل صحيح لما هو القاعد من أنه إذا وقع ضمير من ذكر ومؤنث جاز
 في إرادة كل منهما وتخرج بقوله الحال ما ليس بحال كصفات السلب وصفات المعالي وبقوله الواجبة الحال
 هي ليست بواجبة ككون زيداً ما لكونه قادراً والمراد بالذات هنا كل ما يصح اتصافه بالوجود ولو دائماً
 بغيره لا ترى أن البياض مثلاً قائم بغيره مع كونه متصفاً بالوجود وقوله مادامت الذات أي بدفع ما قد
 قال قوله الواجبة الذات لا نظراً بالنسبة لتقديم وحاصل الدفع أن المراد الواجبة للذات مدة دوامها ولا
 يسبب في بيان ذلك في تقديم الحادث وانما أظهر في محل الاضمار لانه لو أضررتهم عود الضمير على الحال
 هو غير صحيح **(قوله وهذه الحال الخ)** هذا الجملة معتبرة من التعريف حالاً والسال أي والحال هنا هذا الحال
 فقال الخ وعمل عن قول بعضهم غير معلة بعله لا يهمل أنه خبر دام فتكون ناقصة وهو ليس بصحيح **(قوله)**
 معنى كونها حالاً الخ اعلم أن الأسماء أربعة أقسام موجود ومعدوم وحال وأمر اعتباري فالأول ما نصع
 فيه وهو أعلاهما درجة والثاني ما لا يتوهم وهو أسطه درجة والثالث ما يكون واسطة بين الموجود
 والمعدوم وهو أسطه درجة من الموجود وأعلى درجة من كل الأمر الاعتباري والمعدوم والاربع له تسعة
 اعتباري وانما هي فالأول ما ليس له تحقق في نفسه بل يفرضه الشخص ويختاره كفضل الكرم وكرم البخل
 الثاني ما له تحقق في نفسه ككرم الكرم وبخل البخل وما تقر من كون الأشياء أربعة على القول بشيئ
 لأحوال وأما على القول بأن الحال هو الحق فهو ثلاثة كما سيأتي في شاء الله تعالى **(قوله لم ترتق)** أي لم
 تعد وقوله إلى درجة الموجود أي منزله ورتبه وقوله حتى تشاهد مفرغ على المنقذ الأعلى الثاني وكذا ما
 عند **(قوله)** ولم تقط أي تنفض وتزلز وقوله إلى درجة المعدوم أي منزله كما مر نظيره **(قوله)** حتى تكون
 لهما أي ذات عدم فهو على تقدير مضاف وقوله محضاً أي لا يشوبه شائبة الثبوت **(قوله)** بل هي واسطة
 الخ أضراب اتقالي عما قبله **(قوله فوجد زيداً الخ)** لقد قدم هذا على قوله ومعنى كونها حالاً الخ لكن أولى
 كان مقتضى الظاهر أن يذيل التفرع وهذا الحال غير معلة بعله **(قوله مثلاً)** راجع زيد **(قوله)** أي لا
 شك عنها أي بل هي ثابتة ولا زلة لها مادامت الذات ثابتة **(قوله انما تنشأ الخ)** أي لم تلازم شيئاً آخر
 من الذات **(قوله عن شئ)** اعلم أن الشئ في الاصطلاح هو الموجود وقال بعضهم بشموله للمعدوم واختلف
 في يجوز ما لا يقع عليه تعالى أو لا والصحيح الأول كما يدل عليه قوله تعالى قل أي شئ أكبر شهادة قل الله وقوله
 كل شئ حالاً الواجبه بناء على الأصل من أن الاستثناء متصل فهو تعالى شئ لكن لا كالأشياء فلا تساوى

الواجبة له تعالى الوجود
 واختلاف في معناه فقل
 غير الامام الأشعر ومن
 نعه الوجود هي الحال
 الواجبة للذات مادامت
 الذات وهذا الحال لا تعال
 بعله ومعنى كونها حالاً أنها
 لم ترتق إلى درجة الموجود
 حتى تشاهد ولم تقط
 إلى درجة المعدوم
 حتى تكون عدماً محضاً
 هي واسطة بين الموجود
 والمعدوم فوجد زيداً مثلاً
 حالاً واجبة لذاته أي لا تشك
 عنها ومعنى قوله لم ترتق
 بعله أي لم تنشأ عن شئ

بجلاف كون زيد قادرا
مثلا فانه نشأ عن قدرته
فكون زيد قادرا مثلا
ووجوده حالان قائمان
بذاته غير محسوسين بحاسة
من الحواس انفس الا ان
الاوله علمه نشأ عن وحي
التسليم والثاني لاعلمه
وهذا ضابط الحال النفسية
وكل حال قائم بذاته غير
معلمة بعلمه تسمى صفة
نفسية وهي التي لا تعقل
الذات بدونها لا تصور
الذات بالعقل وتدرأ الا
بصفتها النفسية كالخبر
للبشر فانك ان تصورته
وأدركته أدركت أنه مخبر
وعلى هذا القول وهو كون
الوجود حالا لذات الله
تعالى غير وجوده وذوات
الحوادث غير وجوداتها
وقال الأشعري ومن تبعه
الوجود عين الموجد

بين شئيته وشئيته غيره كذا كرم السعد **(قوله بخلاف الخ)** أي وهذا متلبس بخلاف الخ **(قوله مثلا)** أي
رجوعه لكل من زيد قادرا **(قوله فانه نشأ عن قدرته)** أي لزومها هذا هو المراد وان كان التعبير بنشأ
ما هو مذهب المعتزلة من ان الله تعالى خلق للعبد قدره وعلمه اوارادة ونحو ذلك ثم نشأ عنها الكون
والكون علمه والكون مرادها هذا وما هو مذهب أهل السنة فهو انه تعالى كماله خلق للعبد القدره
الكون قادرا ونحوه وان يتما تلا زما وهذا هو مرادهم التعليل حيث أطلقوه اذا علمت ذلك علمت انه علم
الاولى أن يعرفها وقصار وفيما يأتي بغير ذلك العبارة قل انهما من ايهام ما تقدم **(قوله فكون زيد الخ)** إشارة
الى محل الاجتماع والافتراق فقوله حالان الخ إشارة الى الاول وقوله الا ان الخ إشارة الى الثاني والحاصل
الحال قائمان باليسر معلا بغيره وهو الصفات النفسية وما هو معلل بغيره وهو الصفات المحسوسة **(قوله فانه)**
بذاته أي قائمان لها هذا هو المراد وان كان التعبير بقائمان فليس هو المراد **(قوله غير محسوسين)**
الخ المحسوس هو المدرك بالحواس لكنه أراد بقوله المحسوسين المدركين فقط فيكون فيه خبر يدل قوله
بحاسة الخ **(قوله من الحواس الخ)** هي السمع والبصر والشم والذوق والاس ههنا هي حواس الانس
وأما حواس الارض فهي البرد والريح والحر والمواد والاشياء كافي القاموس **(قوله الا ان)** أي لكن **(قوله)**
بنشأ عنها أي بلا زعمها كاعلم علمه وقوله لاعلمه أي لا مزعمه كاعلمت **(قوله وهذا ضابط)** اسم الا
عائد الى التعبير السابق وسماه ضابطا إشارة الى ما تقدم من أن تعاريف هذه الصفات ليست حذو
واعتنى برسم وضوابط وعرضه بهذا التنبيه على أن ما تقدم من التعريف ليس خاصا بالوجود وبه يعلم
تعريفه بالاعم لشمولة لغير الوجود من الصفات النفسية فتأمل **(قوله النفسية)** هي تلك التي لا تستلزم
الانفصال أي الذات بخلاف المعنوية فانها كانت تستلزم الذات تستلزم المعاني **(قوله وكل الخ)** أي في بعض
النسخ فكل حال قائم هو اولى لان المقام للتفريع وأجيب الشيخ عن عافي النسخة الاولى بان الاول لا يفرق
كأنه لا ينفصل قد تأتي لذات وان كان قلبا ولا شملت هذه الكلية الوجودية الصبر والبرم وكون الجوهر جوهرا
والعرض عرضا والياض ياضا الى غير ذلك وقوله غير معلمة الخ لفظ غيرا مانصوب فيكون حالان الخ
أو مجرور فيكون صفة لها به مصفتها قائمة وليس وصفها لذات كاعلم علمه **(قوله تسمى صفة نفسية)** أي
أنه تعالى ليس له صفة نفسية الا الوجود كذا قال بعضهم لكن نقل البصري أن قوم من المتكلمين ذهبوا
الى أن الله تعالى يخالف خلقه بصفات نفسية لانها يات لها بالجلال والعلو فانه **(قوله وهي التي الخ)** أي
أشارت الى ضابط آخر لصفة النفسية أخصر من الضابط السابق **(قوله بالعقل)** الباقية لا كاعلم علمه
وتدرك تفسير لقوله تصور كذا قوله وأدركته فهو تفسير لقوله تصورته **(قوله لا يصفها النفسية)** أي
مقتضى الظاهر ان يقول الهم اقصيه الاظهار في مقام الاخصار لكن جملة على ذلك قصد التوضيح **(قوله)**
فدات الله تعالى غير وجوده الخ استدلوا على ذلك بقياس من الشكل الثاني وهو انه تعالى غير معلمة
بوجوده مع العلم لتأويله بغيره فانه تعالى غير وجوده بحيث يقيه به ان أريد بالعلم في مقدمته العلم بالذات
والحقيقة فالاولى منها مسألة والثانية ممنوعة لا بالعلم وجود الله بذلك وان أريد بالعلم في ما العلم وجوده
فالعكس لان العلم ذات الله بذلك وان أريد في الاول العلم بالكنه والحقيقة توفي الثانية العلم بوجوده علمه
لعدم اتحاد الجلبا لوسط وكذا ان عكس ذلك بأن أريد في الاول العلم بوجوده ما في الثانية الكنه والحقيقة
فلا يتحقق كرمع أن الاول ممنوعة كما لا يخفى على أنه فاصر على وجود الذات العقلية مع أن المدعى ما
أعم وهذا انما هو بحث في الدليل والافكير الوجود غير الموجود مسلم لانه هو التحقيق لكن لا على أنه
بل هو امر اعتباري كما سيأتي فلسفة طين **(قوله وقال الأشعري الخ)** هذا مقابل لما قبله وجعل جماعة الخلفاء
لقلبياء عليه شئى صاحب الجوهرة في شرحها جعل هذا القول على أن الوجود ليس ذاتا في الخارج
بحيث يصح رؤيته كالسواد والياض بل هو حال فلا ينافي القول السابق بل هو راجع اليه والحق

في الخلاف حقيق لأنه أن قسما عبارة الاشعري على ظاهرها كالمجمع وهو المتبادر من عبارة الشيخ
 ظاهر وان أولناهما بما قاله السعد وغيره من المحققين من أن المباديكون الوجوديين الموجود أنه غير زائد
 عليه في الخارج بل هو أمر اعتباري فكذلك لان القول بالغيرية مبني على انه حال القول بالعينية على انه
 يحدو اعتبار هذا وقال بعضهم ما علم أن الذي يجب على المكلف أن يعرفه ذات الله تعالى حقيقة تامة
 بحيث لو كشف عنا الجبابر أينا هادون أن يعتقد ان الوجود عينا أو غيرا لان الخوض في ذلك بحث عما
 نعلم فالأسلم الأسالك عنه (قوله فعلى هذا وجود الله الخ) فيه أن المبني هو عين المبني عليه الآن يقال
 تختلفا بالاجمال والتفصيل لان المبني عليه مجمل والمبني مفصل (قوله غيرنا الخ) تفصيل قوله عين ذاته
 هذا رعايا شعرنا أو بل عبارة الاشعري بما تقدم لكن لا يخفى على ذلك باقي عبارة فتأمل (قوله وعلى
 هذا لا يظهر الخ) تبين فيه السنوسي حيث قال في شرح الصغرى ان في عدل الوجود صفة على كلام الاشعري
 بعضا ١٥ وأنت تشير بان ذلك مبني على إبقاء كلام الاشعري على ظاهره فان جريا على ما هو الحق من
 ويلجأ بما تقدم كان عدل الوجود صفة مظهرا لا تسامح فيما لم من أن الصفة تتعلق حقيقة على ما ليس
 (أن قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات) بمقتضى أنه أشار بهذا إلى قياس اقتراني نظمته هكذا
 وجود عين الذات وكل ما كان كذلك فليس بصفة لان الصفة غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتعليل
 تكري قوله والصفة الخ (قوله بخلافه) أي عدل الوجود صفة (قوله فان جعلنا الخ) لتعليل لقوله بخلافه
 وقال فانه ظاهر لكان أظهر لان الحديث عتما للعدل لكن حله على ذلك قصدا لتوضيح (قوله ثابتة تعالى)
 (قوله ان ذاته تعالى الخ) لا يخفى ان هذا تفسير مرادوا لظاهر العبارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء
 للإسما أي حال كونها ملتصقة بهذا الحالة (قوله فذات الله تعالى حقيقة) أي على كل من القولين وقوله
 لأن معنى لكن (قوله وهي هو الخ) كان المناسب قبله أن يقول وهو هي كما هو ظاهر لتأمل (قوله
 الدليل على وجوده تعالى الخ) نفسه أن هذا الدليل اعتماد على وجوده مجرد ولم يستفد منه ان هذا الموجد
 هو الله أو غيره كما شرحه فيما يأتي وسأني الجواب عنه ان شاء الله تعالى وانما قال على وجوده ولم يقل على
 وجود وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين ليتوصل إلى ذكر القدم والباقى بذلك لا يتكرار ولو غير
 لذكر يمكنه التوصل إلى ذلك لان في ذكرهما حيث ذكرارا لكن قد يقال انه معتقلا لا يستغنى في
 هذا الفن عزم عن لازم كما لا يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله حدوث العالم) لا يخفى أن الدليل انما هو
 العالم وأما حدوثه فهو جهة الدلالة لا الدليل وأجيب بأن الحديث لما كان جهة الدلالة كان هو الدليل
 طاقه عليه يجوز انما على ما هو الظاهر من العبارة من أن الدليل مفرد وبمقتضى انه مركب وعليه
 يكون في الكلام حذف مضاف والتقدير مفرد حدوث الخ أي من ضخمة وذلك المقيد هو المقدمة
 صغرى القائلة العالم حادث وذلك الضخمة هي المقدمة الكبرى القائلة وكل حادث لا بد له من محدث ويؤيد
 هذا قوله بعد فاحصل الدليل أن تقول الخ ولا يخفى ما فيه من التكلف فالاولى الاول ويؤيد قوله في تمثيل
 دليل المار مثاله ان قيل ما الدليل على وجوده تعالى أن يقال هذا المخلوقات فليست بالاولى والعالم بفتح اللام
 الكسرية نادر وقد اختلفت في مسامحة على أقوال كثيرة كما أفاده الصلابة الميوسى منها ان كل موجود فيه
 علامة يتنازع بها عن غيره ولو جادوا منها أنه كل من يشهد بالعلم وهو الالهام ومنها أنه الحن والانس ومنها
 به ثمانية عشر ألف ملك (قوله أي وجوده الخ) اعلم أن للحدث معنيين أحدهما هو الحقيقى الوجود بعد
 لعدم وثانيهما هو الخارجى مطلق التحقق بمثل ذلك فالحدث حقيقة الموجود بعد أن كان معدونا والحدث
 بخلافه المعدر بعد ذلك وعلى الثاني فالحدث يشمل كلاما من الحال والأمر الاعتباري بخلافه على الاول (قوله
 جرام) جمع حرم وقد تقدم الكلام عليه (قوله كالنوات) جمع ذات ومى أعظم من الحزم لانفرادها فيه
 تعالى بناء على الصحيح من جواز إطلاقها عليه لأنه ورد في آيات كثيرة ذكرها بن جبر منها حديث تشكر وافي كل

ففى هذا وجود الله عين
 ذاته غير زائد عليه فى
 الخارج ووجود الحادث
 عين ذاته وعلى هذا لا يظهر
 عدل الوجود صفة لان
 الوجود عين الذات والصفة
 غير الذات بخلافه على
 القول الاول فان جعله
 صفة مظهر ومعنى وجوب
 الوجود تعالى على الاول
 أن الصفة النفسية التى هى
 حال فاسدة تعالى ومعناه
 على الثانى أن ذاته تعالى
 موجودة حقيقة فى الخارج
 بحيث لو كشف عنا الجبابر
 رأيناها بذات الله تعالى
 بحقيقة الآن الوجود غيرها
 على الاول وهى وهى على
 الثانى والدليل على وجوده
 تعالى حدوث العالم أى
 وجوده بعد عدمه والعالم
 أجرام كالذوات

شيء ولا تفكر وافي ذات الله أقامه اليوسى قال ونقل عن السبكي الوقت له وأنت خبير بأنه ليس بالوقت
بالوقت هنا ما يشمل ذاته تعالى بل المراد بها خصوص الاجرام فقط **(قوله وأعراض)** أى وأحوال على الترتيب
بها والأعراض جمع عرض وهو عند المتكلمين المعنى الوجودى الحادث فهو أخص من الصفة لا يفرقها
في صفة المولى تبارك وتعالى وظاهر كلامه ان العالم أحوام وأعراض فقط وسيأتى التصريح به في عبارة
وهو مذهب جمهور المتكلمين وأثبت الغزالي قسم آخر ليس بحر ما ولا عرضا ومعه جوهرا بمجرد أى غير
المادة التى تركب منها غيره ويجعل منه الملائكة والطيفة المسماة قلوبا وهو مذهب الحكماء فهو موافق لآراء
في ذلك **(تنبيه)** اختلف هل الأعراض تبقى زمانيا فأكثر أو لا والتحقق الأول وإن جرى الشك فيه
على الثانى لأنه كما قاله بعضهم زعم من نزعات الفلاسفة وعليه فالصحيح ان الله يخلق مثلها عندما انعم الله
خلافا لما قال يحندها بأعيانها أقامه شيخ شيوخنا حاشية الهدى **(قوله كالحركة)** الكاف هنا التثنية
بخلاف التى قبلها فانها للاستتصاف فيما يظهر هذا وفى التمثيل بكل من الحركة والسكون للأعراض
لان العرض خاص بالوجودى كالمى وذلك أمر اعتبارى فتأمل **(قوله والألوان)** أى كالبايض والسود
(قوله) واتما كان الخ بين به علته دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى **(قوله لانه)** أى العالم وهذا أول
قول بعضهم فى مثل ذلك أى الحال والشأن لقول ابن هشام متى أمكن جعل الضمير على غير الحال والثانى
كان الأولى تفسيره بذلك الغير لان ضمير الشأن غير قياسي **(قوله بنفسه)** الباء للسببية لكن لا يظهر معناه
الابتنسبة للقال به هو أنه حادث بسبب موجد **(قوله من غير الخ)** تفسيره لراى من قوله بنفسه **(قوله)**
بوجوده غير محتاج اليه **(قوله لانه قبل وجوده الخ)** تعليل لعدم صحة كونه حادثا بنفسه وظاهر هذا
التعريف ليس على عمومه والاشكال الازل وهو لا يصح أن يكون وجود العالم فيه مساويا لعدمه فيه إذ وجود
فيه عمتج بخلاف عدمه فيه فانه واجب وعلم من هذا أن الازل فرغ قبل خلق شيء من العالم فتقوله الخ
ما قبل خلق العالم فيه نهاسهل والذى جعلهم عليه التقريب فقط كما قاله الشيخ وغيره وهذا الضمير أى
التصل بان عائد للعالم كما مر التالى قبله وكذلك الضمير التالى بعده مما يناسب فيه ذلك بخلاف ما لا يناسب عليه
فيه فانه عائد لوجوده فتأمل **(قوله كان وجوده الخ)** أى لانه لا يجوز أن يوجد وجودا ببقى على عبادته
فنسبنا الوجود وقطاعا لعدم المتساويان وهذا هو المشهور عندهم وقيل بقاء عدمه أى بقاء عدمه
السابق فالامسلا بقاؤه وعليه فاللازم على وجود العالم بنفسه ترجيح المرحوح من غير مرجح وهو أولى
فى الاستحالة من ترجيح أحد المتساويين من غير ذلك **(قوله لعدمه)** أى لبقاء عدمه وكذلك يقال فيها بعد
يؤخذ من كلامه فى المثال الا ترى وقد أشرت الى ذلك فى القولة السابقة **(قوله فلا يوجد الخ)** وهو ما بعد
تمتع التعليل كما هو ظاهر **(قوله وزال عدمه)** توضيح لما قبله **(قوله فلا يصح الخ)** مفرغ على قوله وقد كان
الخ أو أنه جواب شرط محذوف والتقدير وإذا كان كذلك فلا يصح **(قوله بنفسه)** قد علمت أن سوء
الباطل لا يظهر الا فى المقابل **(قوله فتعين الخ)** مفرغ على التفرع الذى قبله **(قوله وهو الذى الخ)** الضمير
الأول عائد للرجح والثانى لوصول الثالث ظاهر سياق العبارة أنه عائد للوجود وعليه فيصير المعنى وهو
الذى أوجد الوجود ونسبه ركا كذا لا يظهر أنه عائد للعالم وان كان بعيدا عما يقتضيه ظاهر العبارة وتولوا
بدل قوله فتعين الخ فتعين أن للعالم محدثا غيره وهو الخ السلم من ذلك فليتأمل **(قوله لا ترجح أحد
الامرئ الخ)** هكذا بصيغة التثنية وما فى كثير من النسخ من التعبير بصيغة التثنية ليس على ما ينبغي
لكن كثيرا ما يؤولون التثنية بالتثنية وهذا تعليل محذوف والتقدير وإنما كان المفرغ عليه وهو
كون الوجود مساويا لعدمه مستلزما للمفرغ وهو عدم صحة كونه ترجيح على عدمه بنفسه لان ترجيح الخ
وأخصر من هذا أن يقال هو على لعل المفرغ عليه للمفرغ أى لكونه علته هذا كله بناء على أن قوله
فلا يصح الخ مفرغ على ما قبله فان جعل جوابا بشرط محذوف كما مر كان قوله لان ترجح الخ لازما بين

وأعراض كالحركة
والسكون والألوان وإنما
كان حدوث العالم دليل على
وجوده فانه لا لا يصح
أن يكون حادثا بنفسه من
غير موجد يوجده لانه قبل
وجوده كان وجوده مساويا
لعدمه فلا وجود وزال عدمه
علنا أن وجوده ترجح على
عدمه وقد كان هذا الوجود
مساويا لعدمه فلا يصح أن
يكون ترجح على عدمه
بنفسه فتعين أن له مرجحا
غيره وهو الذى أوجده
لان ترجح أحد الامرئ
المتساويين من غير مرجح

لشرط والجواب فتأمل **(قوله محال)** أى لما نعيم اجتماع الرحمان والمساواة وهما ضدان لا يجتمعان
 كما قاله بعضهم **(قوله مثلاً)** معمول لحذف والتقدير أمثل مثلاً وغرضه توضيح الكلام السابق كما هو
 قاعدة المثال كما مر **(قوله في سنة كذا)** لوحذفه ما مره لكن قد أفاداً لشيء أنه لو حذفه لثقلت العبارة
 جواز وجوده في الازل لكن كان الظاهر أن يعبر بدليل ذلك بقوله فيما لا يزال **(قوله وزال عنه)** توضيح
 مثل ما مر **(قوله لا من نفسه)** توضيح أيضاً **(قوله فخالص الغليل)** الأولى التعبير بالواو بدل الفاء لأن تقرر
 على الكيفية التي ذكرها لم تعلم هل سبق حتى يأتي بقاء التفرع الآن يقال إنه أفاد الصيغة وكذا يقال في
 نظائره **(قوله أن تقول الخ)** محصه أنه مر كمن مقدمتين صغرى وهى العالم حادث وكبرى وهى كل
 حادث لا بد له من محدث **(قوله من أجرام وأعراض)** بيان للعالم **(قوله وهذا الذى)** اسم الإشارة عائداً على
 المنتجهو يؤخذ من هذا العبارة اعتراض على المتكلمين في جعلهم هذا الغليل دليلاً على وجوده تعالى
 يجب بأنهم لاحظوا مع ذلك ما ورد عن الأنبياء عليهم الصلوات والسلام من الأحاديث الدالة على أن
 هذا الموجد مسمى بكذا وكذا ولا يراد على ذلك أن الأدلة الثقيلة لا يستدل بها على هذه العقائد لانه
 يستدل بها على نفس العقيدة وإنما استدل بها على التسمية فقط **(قوله بلفظ الجلالة)** أى باللفظ الدال
 على الجلالة بمعنى العظمة وذلك اللفظ هو **(قوله الشريف)** من الشرف وهو الوافى الشريف العالى
 لرتبة من سيدى على وفي أنه كان يقول في قوله تعالى وكلمة الله هى العليا هو لفظ الله لانه أعلى مرتبة من
 ما في الاسماء وهذا مبني على التحقيق من أن أسماءه تعالى متناهية في الشرف وعن ابن عربى أنها منسوبة
 فيه لوجودها كلها إلى الذات العلية **(قوله فهو مستفاد الخ)** وجه استفادته منهم عليهم السلام
 أنها ذات وجود الصانع وأنه لا شريك له وأخبرت الرسل المتصفون بوجوب الصدق لهم بأن ذلك الصانع
 لذى لا شريك له مسمى بكذا وكذا كان ذلك دليلاً فاعلم على تلك التسمية **(قوله فنتبه)** أى يتقن وفي نسخة
 فانتبه **(قوله لهذا المسئلة)** هى أن تسميته تعالى بلفظ الجلالة أو غير من الاسماء تستفاد من الأنبياء
 عليهم وعلى رئيسهم الأظم أفضل الصلاة وآتم التسليم **(قوله دليل الخ)** فيه أن هذا الجواب معلوم لكنه
 رتبك بوضا إلى ما بعده وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من البص والجواب قائل **(قوله وأما)**
 دليل الخ في هذه العبارة مسامحة لأن قوله فاعلم الخ لا يصح أن يكون جواباً لما كبر واضح فلو أبدلها
 عبارة أخرى كأن يقول واعلم أن حدوث العالم يحتاج إلى دليل أما حدوث الأعراض فذلك من مشاهدة
 تغيرها الخ وأما حدوث الأجرام فذلك من ملازمها للأعراض الخ السلم من ذلك **(قوله فقط)** مبنى على منقب
 لجمهور كما يعلم عامر كما تقدم وإنما أعاده وضاعاً لبعده **(قوله والأعراض الخ)** وقال أما حدوث الأعراض
 نبديل الخ أو ما حدث الأجرام فمدليل ملازمها الخ كان أولى **(قوله بدليل الخ)** تقرر به أن تقول
 الأعراض شوهبت متغيرة من عدم إلى وجود وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث متغير فذلك
 الأعراض حادثة فقط أشار الشيخ إلى الصغرى بقوله هنا أنك تشاهد الخ وإلى الكبرى بقوله فيما يأتي
 والوجود بعد عدم الخ إلى النتيجة بقوله ففعل الخ فلي تأمل **(قوله تشاهد الخ)** الضمير على الأعراض وهى
 شاهدة لا لتغير رتبة الحركة والسكون على ما مر وحينئذ نفى تعلق المشاهدات بالأعراض بالنسبة إلى
 ذلك نظر وأجاب بعضهم بأن الكلام بالنسبة إليه على حذف ضاف والتقدير تشاهدتها ولا تخاف
 مشاهدتها بحساسة البصر وأنه لأنه لا يشاهد بالأجر المتصف بها كالأبختى وما ذكر كجواباً آخر
 فتعطل **(قوله متغيرة)** هو منصوب على الحال من الضمير قبله وهنا يقتضى أنه انصاع مشاهدتها حال تغيرها
 من عدم إلى وجود وعكسه وليس كذلك وقد يجب أن المراد أن الجسم يشاهد متصفاً بجديد على تغيرها
 وهذا يجب عن التنظير السابق **(قوله من وجود إلى عدم)** هذا يحتاج إلى ما كان التغير ماد قابلاً
 وبرر ذلك قوله بعد والوجود بعد عدم الخ **(قوله كذا الخ)** الذى يظهر أن ما موصولة بمعنى الذى حقة

محال مثلاً زيد قبل وجوده
 يجوز أن يوحذف سنة كذا
 ويجوز أن يبقى على عدمه
 فوجوده مساو لعدمه فلما
 وجد وزال عنه في الزمن
 الذى وجد فيه علمنا أن
 وجوده هو جلالاً من نفسه
 فخالص الغليل أن تقول
 العالم من أجرام وأعراض
 حادث أى وجوده يعلم
 وكل حادث لا بد له
 من محدث فينتج أن العالم
 لا بد له من محدث وهذا
 الذى يستفاد بالليل
 العقلى وأما كون المحدث
 يسمى بلفظ الجلالة
 الشريف وبقيقة الاسماء
 فهو مستفاد من الأنبياء
 عليهم أفضل الصلاة
 والسلام فنتبه لهذا المسئلة
 وهذا الغليل الذى سبق
 وهو حدوث العالم دليل على
 وجوده تعالى وأما الدليل
 على حدوث العالم فاعلم أن
 العالم أجرام وأعراض فقط
 كما تقدم والأعراض
 كالحركة والسكون حادثة
 بدليل أنك تشاهد متغيرة
 من وجود إلى عدم ومن
 عدم إلى وجود كالأقمار
 حركة زيد فلما

تعلم ان كان ساكنا
وسكونه يعلم ان كان
متحركا فسكونه الذي بعد
حركته وجده ان كان
معدوما بالحركة وحركته
التي بعد سكونه وجدت
بعد ان كانت معدومة
بسكونه والوجود بعد العدم
هو الحدوث فقلت ان
الاعراض حادثة والاجرام
ملازمة للاعراض لانها
لا تنفصل عن حركة وسكون
وكل ما لازم للحادث فهو
حادث أي موجود بعد
عدمه فالاجرام حادثة أيضا
كالاعراض فحاصل هذا
الدليل ان نقول الاجرام
ملازمة للاعراض الحادثة
وكل ما لازم للحادث حادث
فيخرج ان الاجرام حادثة
وحدوث الامر ينفع
الاجرام والاعراض أي
وجوده بعد عدم دليل
وجوده تعالى لان كل حادث
لا يهمل من محدث ولا يحدث
للمالم الا الله تعالى وحده
لا شريك له كاسبق في دليل
الوحدانية تعالى وهذا هو
الدليل الاجبالي الذي يجب
على كل مكلف من ذكر
وأنتي معرفته كما يقوله ابن
العري والسووي

لموصوف محذوف والتقدير كالتغير الذي تراه على ما فيه مما هو على هذا فيكون قوله تنعدم بما لا
التغير **(قوله)** تنعدم ان كان ساكنا الظاهر ان فيه كلاً في عدمه كفاً والتقدير تنعدم ان كان ساكناً
وقد جد ان كان متحركاً ونظروا ذلك بقدر فهمه وشرشوا هذا تقريره بقوله فسكونه الخ ويحصل ان
لا حذف كاسبق **(قوله)** وسكونه هو بل هو عطف على حركته زيد وقوله يعلم الخ بيان للتغير مثل ما قبله **(قوله)**
فسكونه الخ تقرير على المحذوف من الثاني وقوله وحركته الخ تقرير على المحذوف من الاول فبيان
لفوقه مشوش ويحتمل ان الاول تقرير على قوله ان كان ساكناً لانه يفهم منه ان السكون موجود
بعد الحركة والثاني تقرير على قوله ان كان متحركاً لانه يفهم منه ان الحركة موجودة بعد السكون فبيده على
هذا القدر ونشر مرتب ولا حذف فيما تقدم على هذا الاحتمال **(قوله)** الذي بعد حركته قيل ذلك استقرازا
سكون الخ في اول زمن وجوده فانه لم يكن معدوماً بالحركة وانما كان معدوماً بانعدام الخ **(قوله)** التي
بعد سكونه الظاهر ان هذا قيد لبيان الواقع فليأمل **(قوله)** والوجود الخ تقدم من هذا الاشارة الى الكبرى
(قوله) فقلت أي من الدليل السابق **(قوله)** والاجرام الخ كان المناسب لصنعه أولاً لأن يقول والاجرام
كذلك حادثة بل دليل ملازمتها الخ وقد ذكر صغرى هذا الدليل وعللها بقوله لانها الخ وذكر أيضاً الكبرى
التخييرية **(قوله)** لانها لا تتحول الخ فانه ان عدمها لواحد من كونه عن الملازمة فكانه قال والاجرام ملازمة
للاعراض لانها ملازمة لها فيكون من قبيل تعليل الشيء بنفسه الا ان يقال ان المعلل ملازمة للعلل
والعلة ملازمة لها في بعض خاص وفيه الاشكال باق ولعل عساق في تقرير المطالب من مشاهدته
لكان أظهر **(قوله)** وكل ما لازم الخ ليعمل ذلك بشي وعلة ان ملازم الشيء لا يصح سيقه عليه حتى يكون
قدماً **(قوله)** أي موجود الخ للاسحابة اليه لانه قد ذكره في السابق **(قوله)** أيضاً أي كان ان الاعراض حادثة
بقوله كالأعراض تفسيره **(قوله)** فحاصل هذا الدليل أي دليل حدوث الاجرام وانفصاله عن الخ
الحقيقة المقر عه وعين الامر ع عليه الا ان بينهما اختلافاً قليلاً **(قوله)** وحدث الامر ينفع الخ اعاد وان
كان معلوماً تقدم لاجل قوله ولا يحدث الخ فتأمل **(قوله)** دليل وجوده تعالى تنبيه لما سبق في الثانية
(قوله) ولا يحدث الخ من تفة التعليل **(قوله)** وحده هو مصدر وحيد اذا انقضى وهو حال مؤنث
ومساجها اللفظ الشريف وكذا قوله لا شريك له **(قوله)** كاسبق في الخ هو راجع لقوله ولا يحدث الخ **(قوله)**
وهذا العمل الاول وذلك لان الاشارة عائدة الى ما ذكرناه لا بقوله والدليل على وجوده تعالى الخ ثم ظهر انه عطف
بما ذكره لكون الاشارة راجعة الى ما ذكره قريباً بقوله وحدث الامر ينفع الخ وعلى هذا انما سمعوه
الاول **(قوله)** هو الدليل الاجبالي أي لصدق ضابطه عليه وكذا يقال في نظيره بما يأتي واعلم ان هذا الدليل
يتوقف على مسقط طالب اولها ثبت زائد على الاجرام المعبر عنه بالاعراض فانها ثبت كونه لا يقوم
بنفسه فانها ثبت كونه لا ينتقل من جرم الى آخر رابعها ثبت كونه لا يمكن خلفها ثبت كون الاجرام
ملازمة لذلك الزائد اسبابها ثبت كون التقدم لا ينعدم سابعها استعماله حوادث لا أول لها وقد جعلت في
قول بعضهم زعيم قام ما انتقل ما كنا ما نفلك لا عدم قدیم لاحنا
فاشار بقوله زيدا الى الاول ويقول قام بحذف ألفها الثانية فلوزن الى الثاني وبقوله ما انتقل باسكان الهم
الوزن الى الثالث وبقوله ما كنا الى الرابع وبقوله ما نفلك الى الخامس وبقوله لا عدم قدیم بضم أوه
وسكون ثابته الى السادس وبقوله لاحنا لقطع من لحوادث لا أول لها الى السابع ودليل الاول
المشاهدة انما من عاقل الاوحيس ان له معاني زائدة عليه وكذلك الخامس ودليل الثاني انه لو قام بنفسه
لزم قلب الحقائق ان حقيقة العرض ما قام بغيره ودليل الثالث انه لو انتقل لزم قيامه بنفسه في لحظة
الانتقال وقد ظهر بطلانه ودليل الرابع انه لو كن لزم اجتماع الضدين اذ لو تضرع لاجرم بعد ان كان
ساكناً وقرضنا ان السكون كامن فيه لزم اجتماع الحركة والسكون وقد علمت ان دليل الخامس المشاهدة

ودليل السادس أن كل ما يتصف بعدم يكون بائز الوجود وكل ما كان كذلك فهو حادث وقد استدلوا على
 السابع بأثلة كثيرة مقرر في الكبرى وغيرها من أرادها فليراجعها **(قوله ويكفر الخ)** تقدم أنه خلاف
 مختار **(قوله فاحذر الخ)** أي احتراز عن أن يكون الخ لا نال حذر بالكسر بمعنى الاحتراز كافي القاموس
(الصفة الثانية) هـ هاشم وعرف الصفات السلبية وبرهانيات لا تنحصر خلافاً بينهم وإنما اقتصر
 الشيخ على ما ذكره لأنه هو الذي قام عليه الدليل تفصيلاً بخلاف غيره وكان المناسب لقوله فيما مر
 لا تؤمن من الصفات أن يقول الثاني من الصفات الخ وإله نفى **(قوله القديم)** هو بكسر القاف وفتح الدال
 مصدر قدم يقدم بضم الدال في ما أو ما أقدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر قدم بفتح الدال يقدم بنفسها
 ليس مرادها هنا لا بمعنى التقدم ومنه قوله تعالى يقدم قوم يوم القيامة **(قوله ومعناه)** أي القديم لكن
 لا بقدر كونه مخصوص صفته تعالى ليشمل قدم صفاته فانها متصفته فان قيل يلزم على ذلك قيام الصفة
 بالصفة أجب بأن لا يلزم ذلك إلا محذورة الأذلة في مقام المعنى بالمعنى ولا كذلك هنا لأن القدم صفة سلب
 لا مضمرة على التحقيق **(قوله عدم الأولية)** المراد بالاولية هنا الابتداء كما هو أحد اطلاقاتها وإنما
 ينطلق ويراد منها السبق على الأشياء ومن هذا المعنى اسم الأول ويقابل على الأول الآخر بمعنى
 لا نقض وهذا هو المراد في تعريف البقاء كما يأتي وعلى الثاني الآخر بمعنى البقاء بعد فنا الأشياء ومن
 هذا المعنى اسم الآخر ولم يقل عدم الأولية للوجود كما عير به بعضهم ليشمل التعريف قدم غير الوجودي
 كصفات السواب فانه متصف به بناء على القول بتعدد القديم والآخر بخلافه على القول بعدم ترادفهما
 فإنه ليس متصف به وإنما هو متصف بالاولية كما يأتي وعلى هذا فيحتاج في التعريف زيادة قول بعضهم
 للوجود لكن لما كان التحقيق القول بالترادف أسقط الشيء تلاً لزيادة **(قوله فعلى الخ)** فربح
 على التعريف **(قوله لا أول للوجود)** كان الظاهر أن يقول كونه لا أول الخ كما قرئ له حين عرضت
 المبراة عليه **(قوله بخلاف زيد)** هذا فيجوز ظهوره من سبط محمود مع ما عير به كونه والتقدير فالقولي
 سبحانه وتعالى لا أول للوجود بخلاف الخ **(قوله مثلاً)** أي أو عمرو أو نحو ذلك **(قوله فوجوده الخ)**
 نفسه قوله بخلاف زيد **(قوله وهو خلق الخ)** فيه مسامحة إذ أول وجوده يدل على الخلق المذكور
 وإنما ثبت عنده فهذا شأن ما ثبت عنده أول الوجود له والمراد بالطفة ما لا رجل مع ما المراد منطلق
 أيضاً كافي القاموس على الماء الصافي قل لا كان أو كثر أو على غير ذلك **(قوله واختلف هل القديم الخ)** أي
 اختلف في جواب هذا الاستهام وكذا يقال في تثار ذلك ولا يخفى ما في ذكر هذه المسئلة ههنا من المناسبة
(قوله لا أول) أي أنهم ما جئني واحد من صرح به الإمام القهري **(قوله ويضم ما يشي)** بوله أن يجعلها
 موصولة فتكون بمعنى الذي فعل الأول تكون جله قوله لا أول له صفة وعلى الثاني صله **(قوله الشيء الذي)**
 الخ هذا غير مناسب لقوله ويضم الخ وإنما يناسب جعل ما موصولة بمعنى الذي وتكون صفة محذوف
 كما قدره **(قوله فيشمل ذات الله الخ)** مقتضى ذلك أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى وهو الصحيح لوروده في
 التسعة والتسعين يدل الأول فيما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وكذلك رواه الترمذي لا يقال هذا
 الحديث حديث أحاد هو لا يستدل به لا يقال أمماؤه تعالى عما يكتفى فيها بذلك **(قوله وجب صفاته)**
 أي سواء كانت وجودية كالمعاني أو لا كالغنى بصفات السواب **(قوله ومن قال الثاني)** أي أنهم بما
 مختلفان وهو الواقع في كلام السعدي في كتاب اللغة كما قاله في القاموس **(قوله أعظم من أن يكون الخ)** أي
 فهو شامل للوجود وغيره ولو قال سواء كان موجوداً ولا لكان أخصراً وأوضح **(قوله فهو أعظم الخ)** تفرع
 على ما قبله والمراد أنه أعظم عما يطلقوا ضابطه أن يكون بين شئين جتمة معانٍ وبقدر أحد هما هو الأعم
 لا عموماً من وجه وضابطه أن يكون بين شئين جتمة معانٍ ويفردان **(قوله فيجتمعا)** مفرع على التفرع
 قبله **(قوله وصفه الوحدانية)** أي المنصفة بالوجود تلك الصفات كالقدرة والارادة واحترز بقوله الوحدانية

ويكفران من لم يعرفه
 فاحذر أن يكون في إيمانك
 خلاف

هـ الصفة الثانية الواحدة له
 تعالى القديم ومعناه عدم
 الأولية بمعنى كون الله
 تعالى قديماً لا أول للوجوده
 بخلاف غيره من مخلوقاته
 أول وهو خلق النطفة التي
 خلق منها واختار هل
 القديم والآخر بمعنى واحد
 أو مختلفان قال بالاول
 عرفهما بقوله لا أول له
 ويضم ما يشي أي القديم
 والآخر الشيء الذي لا أول له
 فيشمل ذات الله ويضم
 صفاته ومن قال بالثاني
 عرف القديم بقوله موجود
 لا أول له وعرف الآخر بما لا
 أول له أعظم من أن يكون
 موجوداً وغير موجود فهو
 أعظم من القديم فيجتمعا
 في ذاته تعالى وصفاته
 الوجودية

متأخر عنه وقد غرضنا أن نعرف أحدته زيد ومقتضاه أن يكون متأخرا عنه ومعلوم أن المتأخر عن المتأخر عن
في متأخر عن ذلك الشيء فيكون زيدا متأخرا عن نفسه واسطة تأخره عن عمرو المتأخر عنها وكذا يقال في بيان
وجه كون عمرو متقدما على نفسه ومتأخرا عنها تقطع **(قوله أي لا يتصور الخ)** ولو حذف هذا التقدير
تلك الأعلى ووضحة مما سبق كما صنع فيلصم حيث لم يقل بعد قوله والتسلسل محال أي لا يتصور الخ لكان
ولي فان قيل ذكره للتوضيح ودان المناسب لذلك أن يذكره في مباحث أيضا **(قوله أي الدور والتسلسل)** أي
والتسلسل فالواو بمعنى أول وهو ظاهر من أنه لا بد من الدور والتسلسل معا وإنما أدى إلى أحدهما كما
صرح به قوله في مباحث فان لم تقف المحدثون الخ **(قوله فيكون حدوثه)** مفرغ على قوله والذي أدى الخ
انما أظهر حيث قال فيكون حدوثه مع أن المقام للاضطرار لا لبضاح **(قوله لأن كل شيء الخ)** على التفريع
كون حدوثه تعالى محال على قوله والذي أدى إلى آخره فكأنه قال وإنما كان كون حدوثه تعالى محالا
مفرغا على ذلك لأن كل شيء الخ **(قوله فاصل الدليل الخ)** فيه اختصار ولو قال فاصل الدليل أن تقول لو لم
يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لاقتضى الوجود والتسلسل فيحدث فيلزم ما لا دور أو
تسلسل وهو محال لأن قديمه هو كونه حادثا محال فما أدى إليه وهو استقاء كونه قديما محال وإذا
كان ذلك محالا ثبت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن **(قوله بأن كان حادثا)** انما أتى بذلك المفسر للصبر
ما تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث فغير القديم متعصر في الحادث **(قوله فيلزم الدور أو)**
التسلسل أي بواسطة افتقار محدثه إلى محدث كإعمال **(قوله فيكون الخ)** أي لا نأدى إلى المحال
محال كما ذكره قبل **(قوله ثبت قدمه)** أي لأن كل من استحاله عليه الحدوث ثبت القدم اذلا واسطة كما مر
(قوله وهو المطلوب) أي من الدليل هذا هو الأقرب ويحتمل أن المراد هو المطلوب من المكلف وفيه بعد
قوله من رتبة التقليد أي من التقليد الشبهة بالرفقة فالإضافة من إضافة المشبهة للشبهة والرفقة بكسر
الراء وقصها واحدة العرو التي تكون في الرق بالكسر وهو جبل تشبه السطح أي أولاد الشان كما يؤخذ
لأنه كتبه بعضهم على نظير ذلك في شرح الكبرى **(قوله الذي يظلم)** تقدم الكلام على الخلف فأنظره
قوله صاحبه أي التصفيه **(قوله على رأي ابن العربي والسجوسي)** قد عرفت أنه خلاف التحقيق
(الصفة الثالثة) الواجبة تعالى البقاء **(قوله ومعناه)** أي البقاء لكن لا بقيد كونه خصوص بقاء الذات
شغل بقاء الصفات أيضا فانهم متعقبة وبأنها ما مر في أول الكلام على القديم سواء أوجوا بقاءه فان
بل هذا التعريف غير مانع إذا المتبادر أنه تعريف بقاء ذات أقدم صفاته كما مر مع شموله لبقاء اللجنة والار
جيب بأجوبة أحسنها أن المراد بقوله عدم الآخرية لعدم الواجب عقلا وحيث أنه لا يشغل التعريف
ذلك لأنه ليس واجب عقلا وان كان واجبا شرعا **(قوله عدم الآخرية)** تقدم أن المراد بالآخرية هنا
لاقتضاء بعد فناء الأشياء وقوله للوجود متعلق بالآخرية ولو حذفه لكان أولى لشغل بقاءه والوجود
كصفات السالوب لأن يقال مراد بالوجود مطلق التحقق والتبوت **(قوله فحق الخ)** تفريع على
التعريف قبله **(قوله والدليل على بقاءه تعالى الخ)** تقرير بهذا الدليل مع إيضاح أن تقول لو لم يكن باقيا
يكن جائزا للوجود ولكن كونه جائزا للوجود محال لأنه لو كان كذلك لكان حادثا لكن حدوثه محال لما تقدم
من وجوب قدمه تعالى وبذلك تعلم ما في كلامه مع الراجح **(قوله لو جاز الخ)** انما قال لو جاز أن يلحقه ولم يقل
ولحقه لأن امتناع جواز طرق عدم يستلزم امتناع لحوقه من باب أولى بخلاف عكسه فكان التعبير
بذلك أولى **(قوله فيفتقر إلى محدث)** أي لما مر من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه **(قوله ويلزم)**
الخ أي لأن هذا الحديث يقتضي أن محدث آخر وهكذا فاما أن يدور الأمر أو يتسلسل كإعمال **(قوله)**
لوضيحه أي الدليل **(قوله لأن كل من لحقه الخ)** لتعليل لما قبله وكان المناسب لسبقه أن يقول لأن كل من
جائزا أن يلحقه الخ **(قوله وكل جائز الوجود الخ)** من تمة التعليل كما هو ظاهر **(قوله يكون حادثا)** فيسهل

الخاتمة أعني من الحادث لأن الحادث من ماهو معدوم بخلاف الحادث فإنه ناسب بالماهية
ويمكن أن قال المراد يكون حادثا لو وجد أن لم يكن موجودا بالفعل **(قوله)** وكل حادث (الخ) لو حذف له
أولى كما وافق على ذلك حين عرضته عليه **(قوله)** وهو قول (الخ) هذا مرسل بكونه يفتي عنه القدم **(قوله)**
وكل ما ثبت القدم استصحاب عليه القدم هذه قاعدة كلية لتتق عليها كل العقلاء وأورد عليها عدم القدم
في الازل فإنه قد قدم ومع ذلك لم يستحل عليه القدم وأجاب ابن ذكرى بأنهم مقرضون في الموجود لانه هو الازل
قام الدليل عليه وتعبه القهري بأنه لا حاجة لذلك لأن عدم العالم في الازل يستحيل عدمه إذ لو عدم موجود
العالم في الازل وهو محال فالإردام من أصله مدفوع قال اليوسى وهو ظاهر اه وأنت خير بان عدم العالم
في الازل قد انعدم بانه الازل فقد بق عليه أنه قد قدم ولم يستحل عليه القدم وحيدته فلا يراد بقاء أصل
ولا يدفعه الأجواب الاول هكذا ظهر ثم رأيت بعض المحققين ما يؤيد **(قوله)** فليل (الخ) تقريره على أن
وكل ما ثبت له (الخ) ووجه ذلك أن القاعدة أن الدليل الذي أثبت المزموم دليل على اللازم فتأمل **(قوله)**
وحاصله أي يحصل تقريره على وجه الاستدلال به على البقاء **(قوله)** أن تقول (الخ) هذا الدليل مركب
شرطي واستثنائي فوقفه هكذا لم يجب البقاء لا تنفي عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه تعالى ياف
فذكر الشرطية بقوله لم يجب له (الخ) وأشار إلى الاستثنائية بقوله والقدم (الخ) **(قوله)** بأن كان (الخ) نص
التي **(قوله)** للدليل المتقدم أي الذي هو دليل القدم **(قوله)** وهكذا كل عينة (الخ) هذا قد علمت
قوله اعلم أنه يجب على كل مسلم (الخ) **(قوله)** يجب أن يعلمه تفسير لقوله هكذا **(قوله)** ويعلم دليله الاجال
أي وألتمه سبلي كاتقدم **(قوله)** فإذا عرف (الخ) مقرر على قوله هكذا كل عينة **(قوله)** ولم يعرف الباب
المراد أي بأن منهن غير دليل

هـ) الصفة الرابعة الواجبة تعالى الخالقة للعوائد هـ) أي عدم المماثلة لها وأعمال بقل كعبه للخالقة
نهيها عنهم الخوادث لشمولها للعدومات بخلاف الخوادث فإنها خاصة بالموجودات لان المماثلة لا تكون
إلا في الموجودات مشاركتها تعالى في صفة الوجود فيصاح إلى نفسها بالخالقة لها كذا يؤسفني البكاء
لكن لا يجوز أن يقال الله تعالى الخالقة الخوادث في الوجود كما يقتضيه الوجود عن الارشاد (قوله فالتعالج) مفرع
ما قبله ويستفاد منه أن الخالقة الخوادث الاستغراق (قوله وغيرها) أي الخالقات وبقية الحيوانات (قوله
فلا يصح الخ) محتمل أن مفرع على صدر العبارة ومحتمل أن مفرع على التوزيع مفرع قبل (قوله بأوصاف الخ)
الجميع ليس بقيد فالمراد بجنس أوصاف الخوادث (قوله من معنى الخ) كان الأولى أن يقول كشيء إلا
الأوصاف لا يتخصص فيذكره كأيضه التعبير بين (قوله وجوارح) أيها أنها ليست من الصفات كما يقتضيه
كلامه ويمكن أن يقال بأنه على حذف مضاف والتقدير وثوبت وجوارح المراد بها هنا الأعضاء المخصوصة
كما يصح بدو له بعض مفرعين الخ وتطلق أيضا كأي القاموس على أثار الخيل وعلى ذوات الصياد
الطرو والسباع (قوله فهو تعالى الخ) تفرع على قوله فلا يصح انصافه بالظن لقوله وجوارح وقوله
الجوارح أي عن نبوته تعالى وأعلم أنه أثار ورد في كتابه وأستعملوه هم خلاف ذلك فلا بد من تأويله على
صرفه عن ظاهره وهذا محل وفان من السلف والخلف لكن السلف يقولون تأويله جلاله أي من غير
تعين المعنى المراد تنويضة تعالى فيقولون في قوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس المراد نهائنا الله الجارح
المعروفة ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى والخلف يقولون تأويله تفصيليا أي مع بيان المعنى المراد فيقولون
هذه الأيدي ليس المراد منها الله الجارح المعروفة وإنما المراد الله تعالى قدرته وهذا هو المراد من قوله
ما جاحل الجوهرة

وكل حادث يقتصر على محدث
وهو تعالى ثبت له القدم
بالدليل المتقدم وكل ما ثبت له
القدم استحصال عليه العدم
فدليل البقاء له تعالى هو
دليل القدم وحاصله أن تقول
لو لم يجب له البقاء بأن
كان يجوز عليه العدم لانتفى
عنه القدم والقدم لا يصح
اتفاؤه على تعالى للدليل
المتقدم وهذا هو الدليل
الاجبى للبقاء الذى يجب
على كل شخص أن يعلمه
وهكذا كل عقيدة يجب أن
يعلمها ويعلم دليلها الاجبى
فأذا عرف بعض العقائد
بدليله ولم يعرف الباقي بدليله
لم يكف فى الايمان على رأى
من لم يكف بالتقليد
* (الصفة الرابعة)
الواجبة له تعالى المخالفة
للعوادى) أى فى الأحوال
فإنه تعالى يخالف لكل
مخلوق من انش وحن وملاك
وغيره ما فلا يصح اتصافه
تعالى بأوصاف الخواص
من مشى وقعود وجوارح
فهو تعالى منزوع عن الجوارح
من فهم وعن وأذن

وكل نص أو هيبة التشبيه . أوله أوفوض ورم تنزيها

كذا يؤخذ من شرحها الشيخ عبد السلام * (لطيفة) * سأل سيدي عبد الوهاب الشعراني شيخ

لواصل هذا يقول العلماء الموهوم الواقع من الشارع ولا يؤولون ذلك من الولي فقالوا أفسقوا ولا وادلك
 من الولي بالاولى لانه معذور بضعف في احوال الحضرة بخلاف الشارع فانه ومقام مكين (قوله وغيرها)
 في كيد ورجل (قوله فكل ما خطر الخ) مفرع على صمد العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك من التوحيد
 او اعلم ان الشيطان قد يلقى في فهم الانسان ضرورة ويضلل له ان الله تعالى على هذه الصورة وانه في مكان أو
 جهة أو نحو ذلك فاذا أحسمه الدليل فرجا يقول اذا لم يكن الله على صورة كذا فكيف هو الجواب المخلص
 من ذلك انه لا يعرف الله الا هو ولا يترى من عدم معرفته تعالى بمحدود اذا العجز عن ذلك محسوس لا معنوم وما
 حسن قول بعضهم

لا يعرف الله الا الله فأتدبوا * والذين دينان ايمان واسرائل

وللعقول حدود لا تجاوزها * والعجز عن درك الابراك اندراك

(قوله من طول الخ) كان الاولى كطول الخ لتفيد العموم (قوله تنزاهة تعالى الخ) قصده بذلك النشأ للنشأة
 بلبه تعالى (قوله والدليل على وجوب الخالق تعالى الخ) تقر بهذا الدليل مع اوضح أن تقول لو لم يكن
 الخالق للحوادث لكأنه تعالى له لكن عما لئله تعالى باطله اذ لو كانت كذلك لكان حادثا لكن
 بونه حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمه (قوله انه لو كان شي من الحوادث الخ) كان مقتضى الظاهر أن
 يقول انه تعالى لو كان مما لا شيء من الخ لكانه غير ذلك لان التبادر في المحاورات أي المخاطبات
 التي تسمى اليه المماثلة أحطوا قص مر يقين من الآخر مثلا اذ قيل عمرو ليس مثل زيد كان التبادر
 بين عمرو أحط رتق من زيد وان كان الكلام صادقا بأن يكون أعلى منه (قوله عما لئله تعالى) أي يتأخره ولو في
 وجه فالمراد من المماثلة هنا المناظره وان كانت في الاصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة
 المناظره فان الاولى المساواة أي كثر اوجوه التماثل المتساوية من وجه واحد ولا قال السيموطي لما
 شغل عن الفرق بين التماثل والشيء والتنظير لما حاصله ان التماثل أخص الثلاثة والتفريق عنها والاشبهه أعم
 من التماثل وأخص من التنظير فهو واسطها هذا وقد قال الشيخ أبو المعين في التبصرة فأنجد أهل اللغة
 يستعملون من القول بأن زيدا مثل عمرو في التقادما كل ما يوايه فيه ويسمى مساويا كان بينهما مخالفة
 وجوه وما يقوله الأشعرية من أنه لا مماثلة الا بالمساواة من جميع الوجوه فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الخنطة بالخنطة مثلا جعل وأراد الاستواء بالكمال لا غير وان تفاوت الوزن وعددا الحيات والصلابة
 والرخاوة قال السعدوا الظاهر انه لا مخالفة لان مراد الأشعرية بالمساواة من جميع الوجوه فيها المماثلة
 بالكمال والافاشتركة الشئ في جميع الوجوه ورفع التعلد فكيف يتصور التماثل او شبهته لا يخفى
 (قوله أي اذا كان الخ) لو قال أي اذا فرض ان صفاته تعالى الخ لنظم بما في هذا التركيب من القلقوا غايات
 هذا التفسير لدفع ما قد يتوهم من قوله انه لو كان شي من الخ من أن المعنى لو كان شي من الحوادث يتصف بقدره
 من قدرته تعالى واردة كذا رتبو علم كعلمه وهكذا فاشترى هذا الى أن ذلك ليس مراداً واعمال الرادة تعالى
 وانصف بصفته من صفات الحوادث الخ (قوله بشي مما انصف الخ) منه يؤخذ أن المراد بالمماثلة هنا
 المناظره كما مر (قوله لكان حادثا) جواب لوقوله انه لو كان الخ وتوسا في تعليل اللازمة بين المتقدم والتالي
 في كلامه الا في الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ) في قوة الدليل على الاستثنائية القائلة لكن
 محدوده محال وهذا بعينه هو دليل القدم كما لا يخفى (قوله ويلزم الخ) الاولى فيلزم الا ان يقال الواو قد تأتي
 بالرفع كما تقدم (قوله لوشابه الله الخ) كان الانسب جليسا أن يقول لوشابه تعالى الخ والمراد بالمشابهة
 هنا المناظره أخذ من قوله في شي (قوله لان ما جاز الخ) وبوجه ذلك ان ما ثبت لاحداث التلخيص ثبت فلا ضرورة هذا
 لتعليل للشرطية (قوله وحدوده تعالى الخ) في قوة الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ لتعليل لها (قوله فليس
 يمتنع تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله قطعا) أي جزم من غير تردد (قوله كما تقدم) أي في الالة المتقدمة

وغيرها في كل ما خطر ببالك
 من طول وعرض وقصر
 وعن فاته تعالى بخلافه
 تنزهه تعالى عن جميع
 أوصاف الخلق والدليل على
 وجوب الخالق تعالى أنه
 لو كان شي من الحوادث
 بما لئله تعالى أي اذا كان الله
 تعالى لو فرض ان صفاته بشي
 مما انصف به الحادث لكان
 حادثا واذا كان الله تعالى
 حادثا لا تقتصر الى محدث
 ومحدثه الى محدث وهكذا
 ويلزم الدور أو التسلسل
 وكل منهما محال وحاصل
 هذا الدليل أن تقول لوشابه
 الله تعالى حادثا من الحوادث
 في شي لكان حادثا لئله لان
 ما جاز على أحد المتلخصين جاز
 على الآخر وحدوده تعالى
 مستحيل لانه تعالى واجب
 له القدم واذا اتفق عنه
 تعالى الحدوث ثبت
 مخالفة تعالى للحوادث
 فليس بينه تعالى وبين
 الحوادث مشابهة في شي
 قطعا وهذا هو الدليل
 الاجبالي الواجب معرفته
 كما تقدم

الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القسام الخ هذه الصفة تزيد على ما قبلها حتى كونه تعالى صفة قديمة
قائه الغنى في حواشي الصغرى فليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل السكاني
للاية ونحوه الشيخ يحيى الشاوي زاد وفائدة ما نسبته للفايز وعرضه بذلك القسام من جعل نفسه تعالى
آلة لقسامه وقد سبق لك نظير ذلك لكن كان الأولى أن يقال الباء السببية وفائدته تظهر بالنسبة لما ذكرناه
الاية واسطة الفعل كما في قوله قطعت بالسكن وهي لا تناسب هنا وجعلها بعضهم للعددية فيه نظر
مجرد الباء التي التعددية مفعول به في المعنى كما في قوله تعالى ذهب الله بنورهم وجعلها للمال الذي بمعنى في أي
في نفسه بمعنى أنه ليس باعتبار شيء آخر كما يقال هذا العبد في نفسه يساوي ما بيني وبينه أي لا باعتبار شيء
وجعلها بعضهم للآل بمتوفى كلامه إشارة إلى جواز إطلاق النفس عليه تعالى ولو من غير ما ذكره
الحنفي كائن عليه البوسى خلا فلي خصه بالمشاكاة فقد ورد إطلاقها من غير ما في كل من الكتاب والسنة
في الكتاب قوله تعالى كبريكم على أنفسكم الآية وقوله وأصطنعناك لنفسك ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أنت كما أنتيت على نفسك وقوله حكايه عن الله أني حوت الظلم على نفسي أو كما قال (قوله
بالذات) استغنيته عن النفس تطلق على الذات وتطلق أيضا على معان أخر كما في القاموس منها الزيادة
يقال خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم يقال ما لا نفس له أي ليس الماء أي ما لا دماغ الخ ومنها
العقوبة قيل منه ويحذركم الله نفسه أي عقوبته ومنها الأتفة والعظمة والعز والارادة (قوله ومعناها الخ)
اعلم أن في هذه الصفة اصطلاحين للتحسين الأول أن معناها الاستغناء عن المحل والثاني أن معناها
الاستغناء عن كل من المحل والمخصص وعليه جرى السنوسي في كتبه وتبعه الشيخ في ذلك لأنه أولى في
نظيره وإن جعل بعضهم الأول أو معلا بأن الاستغناء عن المخصص علم من القسمة وخرج على كل
الاصطلاحين الصفات سواء كانت حادثة أو قديمة أما الأولى فلا تحتاج إلى المحل والمخصص وأما الثانية
فلا تحتاج وان كانت لا تحتاج إلى مخصص فأنتم يعمل ولا يجوز أن يقال مقتدر لما فيه من اساءة الأدب
والخاص أن أقسام الموجودات أربعة كما ذكره السنوسي في المقدمة الأولى قسم غني عن المحل والمخصص
وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مقتدر اليها وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مقتدر إلى المخصص دون
المحل وهو أحوالنا والرابع قسم قائم بعمل ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى فأنتم (قوله الاستغناء
أي الغنى فالسكن والتأخر اثنان (قوله والمحل الذات) انما يفسر المتكلمون المحل بالذات فقط ولم يجعلوا
شاملا لذلك ولأن مع أنه تعالى كما هو مستغن عن الذات مستغن عن المكان لأن الاستغناء عن المكان
يعلم من استغناؤه عن المخصص إذ لو لم يستغن عنه لكان حادثة مقتدر إلى مخصص كذا قال السكاني ونحوه
لبعضهم والمتأخرون كلام السنوسي في المستحيلات أنه اندرج في الخلقه للسوادي ولا مانع من جعل المحل
هنا على معنييه كما قاله الغني لأنه قد تقرر أنه لا يستغني في هذا الفن بلزوم عن لازم ولا مانع من خاص
(قوله يعني) مخرج على قوله ومعناها الخ (قوله أنه غني عن ذات) أي فليس بصفة كما ندعه النصارى حيث
قال بعضهم أنه ليس بذات وانما هو صفة قائمة بعيسى وقال بعض آخر أنه مركب من ثلاثة أقانيم أقوم
الوجود ويعبرون عنه بالآب وأقوم العلم ويعبرون عنه بالابن وأقوم الحياة ويعبرون عنه بروح القدس
والأقوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة الأصل ومع تصريحهم بذلك اعترفوا بأن معبودهم جوهري
فقبل لهم كيف وقد تركب من صفات فقالوا امرأ بالجوهر الشيء النفس وقد طووا وبديل الحصر
في الثلاثة المذكورة فقالوا لا نخلق والابداع لا يتأتى إلا بما قبلهم والقدر وقوا الارادة كذلك
فاجعلوا الاقانيم خمسة ولا يخفى أن ذلك كله مجرد ذهني وسخريه (قوله وغني عن موجد) أي فليس
بما ثبت حتى يحتاج لذلك (قوله لأنه تعالى الخ) تعليل لكل من قوله غني عن ذات الخ وقوله وغني عن
موجد وان كان المفهوم يلازم أي أنه تعليل الثاني فقط ولو حذف هذا التعليل لما ضرر لأننا غنية
عنه بالليل المذكور بعد (قوله والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه) قد علمت أن الشيخ يرمي السنوسي

الصفة الخامسة الواجبة
له تعالى القيام بالنفس
أي بالذات ومعناها الاستغناء
عن المحل والمخصص والمحل
الذات والمخصص الموجد
غني كون الله تعالى قائما
بنفسه أنه غني عن ذات
يقوم بها غني عن موجد
لأنه تعالى هو الموجد
للاشياء والدليل على أنه
تعالى قائم بنفسه أن تقول
لو كان الله تعالى محتاجا إلى
المحل أي ذات يقوم بها

تفسير هذه الصفة بالاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص وقد ذكر لكل منهما دليلاً فإشاراً إلى دليل الاستغناء عن المحل بقوله لو كان تعالى محتاجاً إلى الخ وأشار إلى دليل الاستغناء عن المخصص بقوله ولو افتقر الخ نظم الدليل الأول هكذا لو كان الله تعالى محتاجاً إلى المحل لكان صفة لكن كونه صفة باطل فذكر الشرطية بقوله لو كان تعالى محتاجاً إلى المحل لكان صفة وأشار إلى الاستثنائية بقوله والله تعالى لا يصح أن يكون صفة على ذلك بقوله لأنه تعالى الخ ونظم الدليل الثاني هكذا لو افتقر تعالى إلى موجد لكان صادقاً لكن كونه صادقاً باطلاً لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله ولو افتقر إلى موجد وحده لكان صادقاً وأشار إلى استثنائية بقوله وموجدته الخ على ما يأتي إنشاء الله تعالى **(قوله كافتقر الخ)** أي كافتقر الخ إلى نفسه أي إلى الله فيسبب ما بعده ما بعده هذا وكان الأنسب أن يقول كاحتاج لكنه نظر لاحتجاج المعنى بولاه تعالى منتصف الخ وأشار بذلك إلى قياس افتقارنا لظلمه هكذا الله تعالى منتصف الصفات وكل من كان كذلك ليس بصفة فإشاراً إلى الصغرى بقوله لأنه تعالى الخ وأشار إلى تعليل الكبرى بقوله والصفة الخ ذكر النجاسة بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الأول في كلامه ويصح أن يكون استثنائية ونظمه هكذا وكان الله تعالى صفة قبلما تصف بالصفات لكن عدم انصافهم باطل لما قام عليهم من الأدلة التي أدت إليه طاف فثبت نفسه وهو المطلوب **(قوله بالصفات)** المراد بها صفات المعاني والمعنوية كالعلم عما يأتي **(قوله بالصفة)** أي الشاملة للقدية والحادية وقوله لا تصف بالصفات أي المعاني والمعنوية وأما الصفات السلبية كالقدم والفسية كالوجود فلا ريب في انصاف الصفة كالقدرة وما ووجه كون الصفة لا تصف بصفات المعاني والمعنوية أنه يلزم على انصافها ما قيام المعنى بالمعنى أما في الأولى فواضح وأما في الثانية فلا يلزم فلازمة للمعاني فلا يلزم من انصافها ما انصافها بالمعاني وأيضاً يلزم على انصافها ما حاثرت الحكم بها بأنها جاذرة وأعمالها ومن كلامه في غير ذلك أما في الثانية فنظراً وأما في الأولى فلا يلزم لازمة للمعنوية فلا يلزم من انصافها ما انصافها بالمعاني فثبت أن الله تعالى لا يصح أن يكون صفة لا يثبت أنه الدور والتسلسل فثبت أنه تعالى هو الغني الغني المطلق أي غني عن كل شيء وأما غني الخلق فهو غني مقيسد أي عن شيء دون شيء والله يتولى

كما افتقر البياض إلى الذات التي يقوم بها لكان صفة كأن البياض مثلاً صفة والله تعالى لا يصح أن يكون صفة لأنه تعالى منتصف بالصفات والصفة لا تصف بالصفات فثبت أنه تعالى بصفة ولو افتقر إلى موجد لكان صادقاً وموجدته يكون صادقاً أيضاً ويلزم الدور والتسلسل فثبت أنه تعالى هو الغني الغني المطلق أي غني عن كل شيء وأما غني الخلق فهو غني مقيسد أي عن شيء دون شيء والله يتولى

سيغني الذي أغنا عن * فلا فقر يدوم ولا غنى

دليل اغنا وجهه ولا غنى بالمعنى والمذاق ما من سيد فاعلم بغيره كما ذكر شيخنا على المصنف في إيراد المفتوح الممدود معنى القصور المكسور اهـ بعض حذف **(قوله أي غني عن كل شيء)** يظهر معنى عن صفاته وذلك صرح الإمام الرازي في مواضع كثيرة حيث قال لا يحتاج المولى إلى صفاته وإنما اقتضاها كمال الذات وذلك يسقط ما حجب به المعنوية على نفي الصفات من أنه يلزم من انصافها افتقار الذات وهو محال لكن قال الشيخين بسين ودعوى الاستغناء عن الصفات مشككة كيف والاستغناء عنها يتجاوز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ومع ذلك لا يجوز أن يقال أنه تعالى مقتضى صفاته لما فيه من اسماة الادب اهـ بزيادة بعضهم **(قوله)** فهو غني مقيسد فلا يثبت لأحد من الخلق غنى مطلق أبداً لزوم القصر لهم لا سيما إلى الله تعالى قال تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد **(قوله والله يتولى)** هذه جملة دعائهم فيتمسك كل من وقف على

هذه الرسالة (قوله هذا) أي هياتك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأهم ان توصل مطلقاً
سواء توصل بالفاعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام الدعاء خصوص الشق الأول وخالف المغني
فخصه بما دلالة الموصلة بالنفع هنا ما اشتهر نقله عن الفريقين كقوله السعدو وأورد على الأول قوله تعالى
أنا لا تهدي من أحببت وعلى الثاني قوله تعالى وأما عود فقد بناهم كذا قال بعضهم أما الارادة على الثاني
فسلم وأما على الأول فغير مسلم لأن المراد في الآية الهداية أحقر قدم وهو الدلالة الموصلة بالنفع وكذا
المورد فهم أن أهل السنة يقدون الدلالة بالأطلاق فلا تستعمل الهداية إلا في الدلالة المطلقة فأوردوا
نظر العدم يحتمل الهداية بمعنى الدلالة المطلقة وليس الأمر كما فهم هذا ومقتضى كلام الخطيب في
هذا الآية معنى الهداية فيها خلق الأيمان والمعنى أنك لا تخلق في الإيمان في قلبه من أحببت وعلى هذا
قالت سيد بن أحببت لأجل الواقعة فإن الآية زلت في شأن أي طالب

(الصفة السادسة الواجبة تعالى الوحدانية) لما كان لخص هذه الصفة من العناية بما لا يخفى على
العلم عياناً وهو التوحيد والمشهور أن الوحدانية بفتح الواو على أنها نسبة للوحدة وجوز الشيخ
كسر هاء على أنها نسبة إلى حدة كعدة أصلها وحذف لبه ما يعقل وبعد نصار عليه يقال هذا على حدوده
بما تقر أن الباقية بالنسب كما قاله السكاكي وغيره وفيه أن المراد بها المبحث بان الوحدة نفسها لا
شيء منسوب إليها كالمبحث في البذلقة اختار الشيخ يحيى أنها بالمصدر التي نصيرها لوصف مصدرها بناء على
جعل وحدها وصفاً كسكران وأوجب بأن هذا من نسبة لخاص العام لأن المراد هنا أنها موحدة
مخصوصة على أن الشيء قد ينسب لنفسه مبالغة وتجريداً (قوله في الذات الخ) أي المنسوبة للذات في
بمعنى اللام (قوله بمعنى عدم التعدد) أي فيما ذكر من الذات والصفات والأفعال واحترز بهذا التخصيص
عن الوحدانية لأجل هذا المعنى كوحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة الشخص أذ ليس لله تعالى جنس ولا نوع
سوى يتحد غيرهم فيهم ولا مشخصات تعيينه عن غيره كطول وقصر في أي في هذا التفسير صوراً لا
لاشغل في الكم المتصل في الذات لأن يقال المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الانفصال فليتام
(قوله ومعنى كون الله تعالى واحداً) هذا تفصيل وتوضيح لما أهله أولاً بقوله بمعنى الخ وحاصل ما أشار إليه
أن الكم المستقلة عليه تعالى خمسة كم متصل في الذات وكم منفصل فيها وهذا ان تقبيلاً بوحدة الذات
وكم متصل في الصفات وكم منفصل فيها وهذا ان تقبيلاً بوحدة الصفات وكم منفصل في الأفعال وهو من
بوحدة الصفات والأفعال وسكت عن الكم المتصل فيها وصوره بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين بأن تعاوناً عليه
لأنه من كمين فعل كل منهما وبعض آخر تعدد الأفعال الصادرة عنه تعالى وهو من بوحدة الصفات والأفعال
أن قلنا بالاول دون الثاني كما هو ظاهر (قوله في ذاته) أي بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست من كمين
أجزاء) هذا الثاني لا يستفاد منه أنه تعالى ليس بمزاج ولا جوهر أفراد لكن ذلك قد استقصى في الخلق
للعوالت (قوله والتركيب بمعنى الخ) المراد من التفعيل التفاعل كما في بعض التفسير وفي كون ذلك يسمى كم
منفصلاً لتساخذه هو التقدير القائم بما يقبل القسمة (قوله ومعنى انه) أي الحال والشأن وفي هذا التعبير
تساهل كما لا يخفى ولو أ سقط بمعنى إمكان وأولى وكذا يقال في نظيره بعد (قوله في الوجود ولا في الامكان) أي
في ذى الوجود وهو الموجودات ولا في ذى الامكان وهو الممكنات فالمراد أنه ليس ذات تشبه ذات تعالى
لا في موجودها بالفعل ولا في إمكان وجوده (قوله وهذه المشابهة المستحيلة تسمى الخ) فيه تسامح
إذا لكم المتصل اسم لفظاً الرافع بالمتعدد لا للمشابهة (قوله فالوحدانية في الذات الخ) مفرغ على قوله
ومعنى كون الله واحداً الخ (قوله نفث الكين الخ) ولذا قال السعد التفتازاني ووحدة الذات
هي عدم الكثرة بحسب الجبريات فالصحة بحسب الجبريات هي المراد بالكم المتصل
والكثرة بحسب الجبريات هي المرادة بالكم المنفصل (قوله المتصل) هو وما بعده بل من الكين
(قوله ومعنى وحده تعالى الخ) عبره هنا وقمياً يأتي هذا وغيره فيما يرمي بقوله ومعنى كون الله تعالى

هناك

(الصفة السادسة الواجبة
له تعالى الوحدانية في الذات
والصفات والأفعال) بمعنى
عدم التعدد ومعنى كون
الله تعالى واحداً في ذاته أن
ذاته تعالى ليست مركبة
من أجزاء أو تركيب يسمى
كامتصلاً ومعنى أنه ليس
ذات في الوجود ولا في الامكان
تشبه ذاته تعالى وهذه
المشابهة المستحيلة تسمى
كامتصلاً فالوحدانية في
الذات نفث الكين المتصل
في الذات والمنفصل فيها
ومعنى وحده تعالى في
الصفات

الخلق الذي هو من الحسنات البدعية **(قوله)** أنه ليس له تعالى صفات الخ المراد في التعدد مطلقاً أي
 اثنين أو أكثر **(قوله)** في الاسم والمعنى أي ولا في الاسم فقط ولا في المعنى فقط وقد يقال الواو بمعنى أو التي
 تمنع الجمع وحيداً فلا يحتاج لهذه الآية **(قوله)** خلافاً لابي سهل الخ اعلم أن وحدة الصفات لا خلاف
 بها عند أهل السنة الا العلم والكلام أما الاول فخالقه أبوسهل كذا كره الشيخ وأما الثاني فخالقه
 عبد الله بن محمد كذا يؤخذ من شرح الكبري لكن أثبت بعضهم الخلاف في القدرة والارادة أيضاً وعزا
 لخالقه فيما لا يسهل فحصر **(قوله)** انما قال بان الخ ودعاه الجهم بأنه يلزم على ذلك دخول ما لا نهاية
 في الوجود لان معلومات الله تعالى لا تنتهي فيكون له عاوم لا تداهي وقد قام الدال على بطلانه وبأنه
 يلزم عليه أيضاً خرق الاجماع اذ تعدد المعلومات قد انعقد الاجماع على بطلانه وناقش بعضهم في
 كل من هذين الوجهين أما الاول فلان الدليل انما قام على بطلان ذلك بالنسبة للحدث لا بالنسبة للقديم
 أما الثاني فلان الاجماع غير معتد به فكيف يقال ان خرق الاجماع كذا يستفاد من شرح الكبري
 في راد من حاشيته **(قوله)** وهذا أعني التعدد الخ لما كان اسم الإشارة غير مصرح بجمعه في امر وان كان
 فهو مانعه فقط غير النهاية **(قوله)** يسمى كالتصدي في الصفات كذا اشترى لكن قال بعضهم ما الخ أن
 الحكم المتصل بالشيء في الصفات حتى يحكم عليه بالاستحالة أي لما علمت من أن المراد بالقدار القاطع بالشيء
 الذي يقبل التسعة فصار على ذي أمر اختصه وعلى هذا فيسمى ذلك العدد كما تفصلنا تأمل **(قوله)** صفة
 شبه صفته الخ أشار بذلك إلى أنه لا يصح مجرد الموافقة في التسمية كان يكون له رب الله قدرة أو ارادة وانما
 الذي ينظر أن يكون لاحد صفة تشبه صفته تعالى بأن يكون له قدر متوفر في الممكنات أو ارادة غير
 معارضة أو علم محيط بالاشياء أو نحو ذلك فتنبه له فانه دقيق **(قوله)** وهذا أعني كون الخ فهمه ما سمعنا
(قوله) فالوحدة الخ تفريع على قوله وبني وحدة تعالى الخ نظيره ما قبله **(قوله)** أنه ليس لاحد من الخلوقات
 فعل أي لا اختيار ولا اضطراب لا خلافاً له بقرينة حيث قالوا يخلق العبد لنفسه الاختيار كلسياق وبالع
 شايخ ما ورأه ان يفرق في تضييهم حتى جعلاوا الجهم اسماً لحدالهم لانهم انما اثبتوا بشرى وكأول حادوهم قد
 اثبتوا شره لا يخصه لكن التعريف انهم لا يكتفرون بذلك كما قاله سعد الدين لانهم لم يجعلوا خالقاً للعبادة
 كخالق الله تعالى لا فقاراه الى الاسباب والوسائط بخلافه تعالى **(قوله)** لانه تعالى الخ هذا التعديل
 لا يفهم انخلص اذ هو ليس له **(قوله)** من الاتياد الخ بيان للمخالفات **(قوله)** وأما ما يقع الخ هذا رد لما قد
 ورد على قوله ليس لاحد من الخلوقات الخ وحاصل الاراد كيف تقول ليس لاحد الخ مع اننا شاهدان
 الشخص اذا اعترض على ولي عوت أو يحصل له اذى كرض ومحصل الردن هذا ليس للولي فيه تأثير وانما
 هو يخلق الله تعالى عند غضب الولي **(قوله)** من موت الخ بيان لما **(قوله)** أو ابدانه أي تأذيه بضم مرض
(قوله) عند ظرف لقوله يقع **(قوله)** مثلاً أي أو ضرب به أو نحو ذلك **(قوله)** على ولي من الاوليا قال
 ليسوا بخلق بعض الاغمة لا يكون الشخص ولداً للبشر وط أربعة الاول أن يكون عارفاً بأصول الدين
 حتى يفرق بين الخلق والمخلوق وبين الذي والمتنبي أي عدى النبوة الثاني أن يكون عالماً بأحكام الشريعة
 ثانياً وفهماً بحيث لو اذهب الله عن أهل الارض لوجد عندنا الثالث أن تصف بالجوهر من الاوصاف كالورع
 والاخلاص في كل عمل الرابع أن يلازم الخوف أبداً بأن لا يحدث له آفة من طرفه عن اذ لا يدري أي هو من
 فريق السعادة أو من فريق الشقاوة اه بعض حذف **(قوله)** فهو يخلق الخ جواب أب **(قوله)** يخلق الخ
 لوحده ما ضره **(قوله)** ولا تفسر الوحدة الخ فيه تعريض للاعتراض على من عير بهذه العبارة من
 المتكلمين **(قوله)** لانه يقتضي الخ انما لا تقتضي ذلك لان القاعدة ان الشيء اذا تسلط على مفعول فمفعول
 متضرع على ذلك لا يقتضي فقط ولين عير بهذه العبارة أن يجب بان هذه القاعدة غلبة فتكون متضرعاً على
 المتبدد فقط وقد يكون متضرعاً عليها كما هنا لكن لم يزل العبارة موهمة لذلك فالأولى ما عير به الشيخ
(قوله) أنه أي الخال والشأن فوسره بقوله لغير الله الخ على القاعدة من أن ضمير الشأن يفسر عابده وقوله

أنه ليس له تعالى صفات
 متفقتان في الاسم والمعنى
 كقدرتين وعلمين وإرادتين
 فليس له تعالى القدرة
 واحدة وإرادة واحدة وعلم
 واحد خلافاً لابي سهل
 القائل بأن له تعالى علوماً
 بعدد المعلومات وهذا أعني
 التعدد في الصفات يسمى كما
 متصلاً في الصفات بمعنى أنه
 ليس لاحد صفة تشبه صفة
 من صفاته تعالى وهذا أعني
 كون لاحد صفة إلى آخره
 يسمى كالتفصيل في الصفات
 فالوحدة في الصفات نفت
 الحكم المتصل والمنفصل
 فيما بمعنى وحدة تعالى في
 الافعال أنه ليس لاحد من
 الخلوقات فعل لانه تعالى
 الخالق لافعال الخلوقات
 من الانبياء والملائكة
 وغيرهما وأما ما يقع من
 موت شخص أو ابدانه عند
 اعتراضه مثلاً على ولي من
 الاوليا فهو يخلق الله تعالى
 يحفظه عند غضب الولي على
 هذا المعترض ولا يفسر
 الوحدة في الإعمال بقوله
 ليس له فانه فعل كقوله لانه
 يقتضي أنه لغير الله فعل
 لكنه ليس بفعل الله وهو
 باطل

لكنه أى الفعل وقوله وهو أى أنه لغز الله فعل الخ **(قوله بل هو الله الخ)** اضربا لتعالى عما يقبله والضم
 مبتدأ والمقتضى الشر فببطل الخالق خبر المبتدأ ولو قال بل الله تعالى هو الخالق الخ لكان أى وضع
 فالذى وقع الخ) فترجع على ما قبله **(قوله)** قال تعالى والله خلقكم وما تعملون هذا استدلال على قوله بل
 الله تعالى الخ لكن الممول عليه فى الاستدلال هنا العمل والدليل العقلى ووجوب الاستدلال بالآية المذكورة
 ان مامصدرية فالقدير والله خلقكم وعلمكم وحينئذ فيصح ان المصدر معطوف على الضمير المنصوب
 ظاهر ويصح أنه مرفوع على الاستدلال بالخبر محذوف الظاهر من السياق والقدير وعلمكم كذلك أى خلق
 الله ولا يصح تقديره بخلقكم اذ لا دليل عليه ويحتمل ان ماموصولة بمعنى الذى والله المحذوف والتقدير
 والله خلقكم والذى تعملونه أى والعمل الذى تعملونه وحينئذ فيصح أن تكون مامعطوفة على ما ذكره
 واضح ويصح أنهما فى محل رفع على الاستدلال على ما مر وظاهر ان كونها مصدرية مع العطف أولى لا
 لا يجوز ان تقديره بخلاف ما عداه لا يلقى فان قيل يحتمل أن يقدرا العاين مجرور والتقدير وما تعملون
 فيه أى والذى يقع علمكم فيه كالخارج وتلشب كقيد بضمير مسبق الآية لا يجب بأن شرط حذف العاين
 المجرور أن يجزى بغيره للوصول وهو مفقود هنا لعدم جر الموصول وعلى فرض وجوده فكونه منصوباً
 الاصل فالجمل عليه أولى هذا وأخذت المعتزلة من اسناد العمل للعبادى قوله تعالى تعملون وشعروا ان
 بخلق أفعاله الاختيارية واما السعد بأن ذلك جهل منهم بعمل الزارع يبتناو بينهم الذى هو المعنى الحاصل
 بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى أسند للعباد فيما ذكرناه لا يحتاج لقاعل اذ هو امر اعتبارى لا يتعلق
 بخلقهم ومجمله عدم تسليم ان المسند للعباد فيما ذكره هو المعنى الحاصل بالمصدر الذى هو عمل الزارع والى
 هو المعنى المصدرى والذى يفهم من كلام السنوسى فى شرح الكبرى تسليم ذلك لكن اسناده للعباد انما
 على سبيل الكسب والتعلق مع كونه مسنداً لله تعالى على سبيل الخلق والاختراع فأقاده الشيخ **(قوله)**
 وكون غيره الله تعالى له فعل الخ) فيه تسامح كامر **(قوله)** بالوحدانية الخ) مفرع على قوله ومعنى كون الله واحداً الخ وهو مفرع
 فجعل بخلاف ما تقدم وقد تفرع مفصل الآله بأن التفرع المفصل في وحدانية الالفعال له لعل
 سابقه **(قوله)** فالكم المتصل الخ) مفرع على قوله والتر كسب يسمى الخ مع تقديره فيما بعده **(قوله)** أن يكون
 لها ذات الخ) جعله فيما مر نفس المشابهة وهما وجود ذات تشبه ذات مولانا سبحانه وتعالى وله له أشار الى
 صحة أن يراد به كل منهما **(قوله)** أن يكون له الخ) جعله فيما تقدم التعدد وهو قريب عما هنا **(قوله)** مثلاً
 أى أو اراد تان أو علمان وهكذا ويصح أن يجعل راجعاً للعدد أيضاً **(قوله)** وهذه الكم الخ) هذه العباد
 مستغنى عنها بما مر من قوله فالوحدانية الواجبة تعالى نفى الكم الخ) وقوله انتفى بالوحدانية الخ
 أى بواسطة تمولها لوحيدانية كل من الذات والصفات والافعال **(قوله)** ومعنى الكم العدد أى مع
 الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من الكم المتصل والمنفصل لكن قد علمت سابقاً أن الكم هو المقارن
 لا العدد **(قوله)** والدليل على وجوب الوحدانية تعالى الخ) ظاهر ساقه السابق أن هذا الدليل لوجوب
 الوحدانية فى الذات بقسميها أى عدم الكم المتصل فعدم الكم المتصل فيه هو لوجوب الوحدانية فى
 الصفات كذلك لوجوب الوحدانية فى الالفعال وهى قسم واحد أى عدم أن يكون خلقاً فعمل من
 الالفعال لا يمكن أن يركب ذلك قياس استثنائى نظمه هكذا لم يكن واحداً فى ذاته أو صفاته أو أفعاله
 لما وجدته من العالم لكن التالى وهو عدم وجوده من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة فبطل المقدم
 وهو عدم كونه تعالى واحداً فى ذاته أو صفاته أو أفعاله واذ بطل ذلك ثبت تنقيضه وهو المطالب اذ علمت ذلك
 علمت أن الشيخ قد استغنى على وجوب الوحدانية تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه
 الدلالة بالتسبيل لوجوب الوحدانية فى الذات حتى عدم الكم المتفصل فيها حيث قال اخلو كان له شريك

بل هو الله تعالى الخالق
 لا لافعال كلها فالذى وقع
 منكم من حركة يملك عند
 ضرب زيد مثلاً بخلق الله
 تعالى قال الله تعالى والله
 خلقكم وما تعملون وكون
 غيره الله تعالى له فعل يسمى
 كما متفصلاً فى الالفعال
 فالوحدانية الواجبة تعالى
 نفى الكم المتصل فى
 المسئلة فالكم المتصل فى
 الذات تركها من أجزاء
 والكم المتفصل فيها أن
 يكون لها ذات تشبهها
 والكم المتصل فى الصفات
 أن يكون له تعالى قدرتان
 مثلاً والكم المتصل فيها
 أن يكون لغزاً تعالى صفة
 تشبه صفة من صفاته تعالى
 والكم المتصل فى الالفعال
 أن يكون لغزاً تعالى فعل
 وهذا الكم الخمسة انتفى
 بالوحدانية الواجبة له
 مستغنى ومعنى الكم العدد
 والدليل على وجوب
 الوحدانية تعالى وجوب
 العالم

الخ ومحصله انه لو كان له تعالى شريك في الألوهية فاما أن يتفقا واما أن يختلفا فعلى كل يلزم عدم وجود شئ من العالم أأما الاول فلا يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ان أوجدا معا من غير علوة وعجزهما ان أوجدا معا فمحصل الحاصل ان أوجدا معا متوازيين لا مرجح ان أوجدا أحدهما البعض والاخر البعض وكل منهما محال واما الثاني فلا يلزم اجتماع المتنافيين ان تقدم مرادهما وعجزهما ان يتقدم مراد واحد منهما وكذا ان تقدم مراد أحدهما دون الآخر لان الذي لم يتقدم مرادها عاجز بآثاره والاخر مثله فيكون عاجزا أيضا ولكل منهما محال وبذلك تعلم ما في كلامه فتأمل وقد رأيت أن ذكر بيان وجه الدلالة بالنسبة لباقي الاقسام بحسب ما ينسب من الكلام فأقول وبالله التوفيق أما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة انية في الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو لا يؤثر كبت ذاته تعالى من اجراء فاما ان تقوم صفات الألوهية بكل جزأ وبالبعض دون البعض الآخر وبالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شئ من العالم أأما الاول فلا نكل جزئ يكون الهافيا في ما مر فبالو كان هنالك الهان واما الثاني فلا نكل جزئ في نفسه عاجز وحيد فليكون المجموع عاجزا واما الثالث فلا يلزم ان كل جزئ عاجز وعجزه موجب عجز مجموع الاجزاء وكل ذلك محال وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة انية في الصفات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو انه لو كان له تعالى قدرتان واراد ان كل من لم يمسس في ما مر فبالو كان هنالك الهان واما بيانه بالنسبة لوجوب الصفات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو انه لو كان لاحد من الحوادث صفة من صفاته تعالى كان له قدرة كقدرته تعالى يلزم أيضا ذلك وهذا الذي قبله خاصان كآثر صفات التامير وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة انية في الانهال فهو انه لو كان لاحد من الحوادث تأثير في شئ من الممكنات لم يعمد تعالى عن ذلك الشئ وهو يستلزم العجز عن ما لم الممكنات لا فرق هكذا بين شئ من الممكنات وغيره وفيه مناقشات لا يحفل بها ابرارها **(قوله فلا تكن له شريك في الألوهية)** قد علمت ان فيه قصورا وقوله شريك أي مشارك فهو فاعيل بمعنى مفاعل كمنطوق بمعنى مخاطب وجلس بمعنى مجالس وقوله في الألوهية أي استحقاق العباد **(قوله لا يخلو الأمر)** أي مرادها ما يحصل منها ثم بين ذلك بقوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا **(قوله فاما أن يتفقا)** هذا انما هو بادئ الرأي والافلاكي في اتفاق بين الهان اذا الألوهية تقتضي الغلبة المطلقة كآثر له قوله تعالى لم يذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض **(قوله على وجود العالم)** ليجعلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم وجود العالم بطلانه بالبداهة **(قوله بأن يقول الخ)** فكان عليه اذا في الحصر ان يستوفي الاحتمالات المذكورة فليعلم **(قوله فان اتفقا الخ)** هذا اشارة الى برهان التوارد **(قوله وهو محال)** الا ترى ان الخط الذي عرض له لا يصح أن يرسم بقليل **(قوله وان اختلفا الخ)** هذه اشارة الى برهان القانع اشارة بقوله تعالى لو ان فيها ما آلهة الا الله لقد توالى المراد بالفساد عدم الوجود فتكون الآية حجة قطعية وقيل المراد بالخروج من هذا النظام وبني عليه السعدان الآية حجة قناعية أي قطع بها الخصم والخصم الاول **(قوله فلا يخلو الخ)** فبما قد بين من الاحتمالات أن يتقدم مرادها وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع المتنافيين كما مر **(قوله وقد فرضنا الخ)** هذا هو الدال برين الجمهور ويحكي عن ابن رشد انه كان يقول اذا قدر تقدم مراد أحدهما دون الآخر كان الذي تقدم مراده الهادون الآخر وتم دليل الوحدة انه أهله البوسى **(قوله فاذانبت الخ)** مقرر على قوله وقد فرضنا الخ **(قوله لانه مثله)** لاجابة لهذا التعليل للاستغناء عنه بالرفع الذي فرغ عليه على في المرفوع لكتبة اية التوضيح **(قوله وعلى كل الخ)** لو ذكرنا كذا أثر قوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا الاستغنى عما وسطه بينهما وقوله استغناء الخ بيان للكلية فكأنه قال من الاتفاق والاختلاف **(قوله وذلك)** أي اجتماع مؤثرين على أثر واحد **(قوله حينئذ أي حين اذا اتفقا)** **(قوله وهذا مثله)** أي يكون عاجزا أيضا **(قوله فلا يكن الاله الخ)** هكذا وجد في النسخ لكن المناسب اسقاطه لان من تعجبه عبارة ضربوا عليها وهي وقولتان تقدم مرادها يتأق قولنا لا يوجد شئ من العالم ان يقال فان تقدم مراده كان

والعالم موجودا بالمساهدة
فثبت أن الله واحد وهو
الطوبى فهو ذا العالم دليل
على وحدانيته تعالى وعلى
أنه لا شريك له في فعل من
الافعال ولا واسطة في فعل
جل تعالى وهو الغنى الغنى
المطلق ومن هذا الدليل يعلم
أنه لا تأشير لشي من النار
والسكنى والاكل في الاحراق
والقطع والشبع بل الله
تعالى يتكلم في الاحراق في
الشيء الذي يسته النار عند
مساهله ويخلق القطع في
الشيء الذي يباشره السكنى
عند مباشرته له ويخلق
الشبع عند الاكل والى
عند الشرب في اعتقاد
النار محرقه بطبيعتها والماء
يزوى بطبيعته وهكذا فهو
كلها راجع ومن اعتقد أنها
محرقه بقوة خلقها لله فيها
فهو جاهل فاسق لعدم علمه
بحقيقة الوحدةانية وهذا هو
الدليل الاجالى الذى يجب
على كل شخص معرفته من
ذكره أو من لم يعرفه فهو
كافر عند السنوسى وابن
العربى والله تعالى يتولى
هدايتهم والقدر والقيام
والخاتمة للعوادى والقيام
بالنفس والوحدة بصفات
سلبية أى معناه سلبى ونفى
لان كلامنا نفي عن التغير
وجبل ما يلى به
«الصفة السابعة الواجبة»
له تعالى القدرة «وهى صفة

هو الاله والاشياء غير الاله بل كل الاله الخ تتأمل (قوله) والعالم موجود) هذا من سبط بقوله فيما مضى وعلى
سواء متفقا واختلفا في شئ من العالم (قوله) فثبت أن الله واحد) أى أنه ليس له نظير
هذا هو الذى يتفرع على ما تقدم (قوله) وهو) أى كونه لا له واحدا (قوله) فهو ذا العالم الخ) أى أنه لا
للمابعده (قوله) وعلى أنه لا شريك له الخ) هذا مستغنى عنه بما قبله (قوله) ولا واسطة له الخ) المناسب أن يراد
القوة التى يدعى بعض الفرق الصلة أن الله يختلفها في النوازل ولا وجود له ولا وجود العالم على أنه لا واسطة
تعالى أنه لو كان له واسطة لكان محتاجا إليها فيكون عاجزا فلا يصح أن يوجد سبحانه العالم مع أنه موجود
بالمساهدة (قوله) جل تعالى) الظاهر أنه على حذف العاطف (قوله) ومن هذا الدليل) أى دليل الوحدة
لكن بالنظر لوحدة الافعال (قوله) من النار الخ) بيان لشيء لكن كل الاولى أن يقول كنا نار الخ لا لا
فيما ذكره كما يفيدنا البيان (قوله) والاكل المناسب قرأته بضم الميم (قوله) في الاحراق الخ) راجع لما تقدم
على ترتيب القلب والمراد بالاحراق الاحتراق فالمراد من المصدر أثره وكذا يقال في القطع (قوله) بل الله تعالى
الخ) اضربا تعالى عليه (قوله) يخلق الاحراق) أى الاحتراق كما عرفت (قوله) عند مساهله) أى شئ
انتقاما للبلوى وضروها (قوله) ويخلق القطع) أى أثره كما مر (قوله) والى عند الشرب) الاولى اسقاطه لانه
يصرح به فيما مضى لكنه أشار به الى عدم المحصر فيما ذكره (قوله) من اعتقد الخ) اعلم ان الفرق في هذا
أربعة الاولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الاشياء وانما التأثير متبع إمكان التكليف بينهما وبين آثارها وهذا
الفرقة الناجية الثانية تعتقد أن تأثير ذلك أيضا لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التكليف وهذا هو
جاهل بحقيقة الحكم العادى ويحارب هذا الثاني الكفر بأن تنكر ما عطف العادة كالبشر الثالث
تعتقد ان هذه الاشياء مؤثرة بطبيعتها وهذا الفرق يجمع على كفره والاربع تعتقد انها مؤثرة بقوة وأدعوا
فيها وهذا الفرق في كفره قائلون والاصح أنها ليست كافر (قوله) محرقه بطبيعتها) مخاطب الا بعباد الطمع
القائلين به فيصعب الاعتقاد أن شوقه على وجود شرط وانتفاء مانع كما سألنى والطبع والطبيعة لغة الص
التي جبل عليها الانسان كائن القاموس واصطلاحا الحقيقة والمعنى هنا في اعتقاد أن النار محرقه بحقيقة
وذاتها لا بقوة وأدعواها فيها الخ (قوله) فهو كافر براجاع) أى لانه أشرك بالله غيره وجعل اليجاد
مسنداً لله أصلا (قوله) فهو جاهل فاسق) أى وليس بكافر على الاصح (قوله) لعدم علمه) علمه لقوله جاهل فاسق
(قوله) والقدر الخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله) صفات سلبية) وقيل القدم والبقاء صفات
نفسانية لان الاولى عين الوجود في الماضي والثانية عينه في المستقبل وشذوهم فقالوا ان القدم والبقاء
صفات موجودة تان كقوة العلم وأضعف من هذا قول من قال القدم سلبى والبقاء موجودى والى
انهم اسلموا على كراهة الشيخ وجعل الخاتمة امام الحرمين في الارشاد أو نحوهم وفي البرهان من الصفات
النفسية يؤيده كلام السيد الخراساني في شرح المواقيت والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضا ونقل عن القاضى
وامام الحرمين أن الوحدةانية نفسية والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضا (قوله) أى معناه الخ) لما كان
السلبى يطلق على ما عطف عليه لا يلى وعلى الامر المطلوبين أن المراد هنا المعنى الاول لا المعنى الثاني
والاثر أن يثبت تعالى الحدوث وطرد العدم والمعادلة للعوادى وهكذا (قوله) ونفى) تنسب ما قبله (قوله)
لان كلامنا نفي عن الله الخ) لولا لان كلامنا ما حمل ما لا يلى عن الله عز وجل لكان أولى بما قبله
«الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة» هذا شرع في صفات المعاني وهى تنقسم أربعة أقسام
فهم تتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والارادة وقسم تتعلق بجميع الواجبات والحوادث والمستحبات
وهو العلم والكلام وقسم تتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم لا يتعلق بشئ وهو الجبر
واعتقد معاه على المعنوية لانها كالأصل لها (قوله) وهى صفات الخ) تجل في قوله صفات جميع الصفات
وتخرج بقوله تؤثر ما لا يؤثر منها وقوله الوجود والعدم الارادة شاعلى الصحيح من أن التخصيص تأ

ما على القول بأنه ليس تأثيره في خارجة بقوله تؤثر وحينئذ نقوله الوجود أو العدم لبيان الواقع **(قوله)**
 (تر) هذا إشارة إلى نقطة التحيز في الحادث كاستنبه عليه واسناد التأثير إليها بحجاز كجاسي أو القرنة
 بخلاف اسنادها على الحقيقة لأنه لا يكون لا يقدر فيلزم عليه قيام القدرة بالقدر وهو باطل لما فيه من
 بام المعنى بالمعنى **(قوله في الممكن)** المراد ما استوى السه كل من الوجود والعدم بأن يكون غير واجب
 غير ممكن وخارج بذلك الواحد والممكن فلا تتعلق بهما كجاسي أن شام الله تعالى **(قوله الوجود أو)**
 (عدم) هذا يقتضي أنها تتعلق بالاحوال الحادثة ككون زيد عالماً لأنها لا تصف بالوجود بل بالثبوت فقط
 ثم أن التحقيق أنها تتعلق بها ويجب أن المراد بالوجود مطلق الثبوت مجازاً من سلا من أخلاق الخصاص
 أرادة العلم على أن التحقيق أن لا حال كجاسي أو وقوله أو العدم أي على كلام الجمهور كاستنبه عليه **(قوله)**
 (تعلق الخ) هو مع قوله وتعلق بالوجود داخل مفرع على قوله تؤثر الخ فمن لازم التأثير التعلق ومعناه طلب
 صفة أمر إذا تداعى قيامها بالذات فهو أمر اعتباري وقيل هو أمر وجودي وقيل واسطة بين الموجود
 للعدم فيكون حالاً وقيل هو من موافق القول فلا يعلمه الله تعالى والتحقق الأول **(قوله بالعدم)**
 أي سواء كان عدمه أصلياً أو عارضاً وقد مثل تعلقها بالاول وأشار إلى تعلقها بالثاني وهو تعلقها بنا حين
 البحث بالكاف **(قوله في توجده)** أي وجوده الله تعالى بها كعلم عامر وهكذا يقال في غيره **(قوله)** تعلقها
 (لأن قبل وجوده) أي قصدهم لموجود أو كان الاول أن يتركه ليناسب ما بعده **(قوله الذي أراد الله الخ)**
 فيه إشارة إلى أن تعلق القدرة تابع لتعلق الوجود فهو على طبقه **(قوله أي لا شيء)** أشار بهذا التفسير إلى أنه
 ليس المراد بالعدم الملبس كقديتبار إلى الفهم البارد **(قوله وهذا التعلق الخ)** اسم الإشارة على تعلق
 القهوه من قوله فتعلق بالعدم الخ مع قوله وتعلق بالوجود الخ **(قوله عني الخ)** أي لا يعني أنها سالحة
 فقط **(قوله حدث)** تقدم أن الحادث يطلق حقيقة على الموجود بعد عدم وهذا هو المراد هنا لأن التحقيق
 أن التعلق أمر اعتباري كما لا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية محل العوادث وهو محال لما يلزم عليه
 من حدوثها أن محل الحادث حدث لا ناقول قدم أنه من الأمور الاعتبارية وهي ليست بصفت حقيقة
 حتى يلزم ذلك **(قوله ولها تعلق ماض)** يضم الصادق يقال فيه صلاحية بقضها وقوله قدم مبنى على الصحيح
 من ترادف القديم والأزلي وما على القول الثاني فيقاله أنزل فقط كما يعلم من **(قوله في الأزلي)** هو عبارة
 عن أزمنة متوهمه غير متناهية في جانب الماضي وإلى هذا أشار بعضهم بقوله

أزمنة متوهمه لا تنتهي • إلى زمان حقق الأزلي

تؤثر في الممكن الوجود أو
 العدم فتتعلق بالعدم
 فتوجه كتعلقها بالثبوت
 وجوده وتعلق بالوجود
 فتعدم كتعلقها بالعدم
 الذي أراد الله عدمه فيصير
 به معلوماً أي لا شيء وهذا
 التعلق تصريحي يعني أنها
 تعلق بالثبوت والتعلق
 التصريحي حدث ولها تعلق
 ماضى قدم وهو صلاحيتها
 في الأزلي لايجاد نفسي
 سالحة في الأزلي لأن توحيد
 زيد باطوبلا أو قصداً أو
 عريضا وصلاحية لا عطائه
 العلم وتعلقها التصريحي
 شخص بالحال الذي عليه
 زيد تعلقان تعلق ماضى
 قديم وهو ماض وتعلق
 تصريحي حدث وهو تعلقها
 بالعدم فتوجه من الموجود
 فتعدم وهذا أعني تعلقها
 بالموجود بالعدم تعلق
 تحقيق ولها تعلق مجازي
 وهو تعلقها بالوجود بعد
 وجوده وقبل عدمه كتعلقها
 بتأثير وجوده أو قبل عدمه

ووقع في عبارة السعد أنه عدمه الأولية أو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي
 أفاد ما يوسى **(قوله لايجاد)** أي ولا عدم أيضاً والمراد لايجادها في الأزلي فأنه وقع وقتهم في ذلك
 حيث قال كيف يقال هي سالحة لذلك مع أنه بتبصيل وجود شيء من الماض في الأزلي ونشأ التوقف فهمه
 أن الإيجاد في الأزلي كاستنبه كلامه وليس كذلك **(قوله لأن توجدها)** أي في الأزلي كالتعلق **(قوله)**
 (أو عريضا) أو فعه يعني الواو كعريضة في بعض النسخ ومقابلته محذوف والتقديرو عريضا وغيره بعض
(قوله مختص بالحال الخ) أي بخلاف التعلق الماضى فإنه لا يختص بإذا القدرة كما هي سالحة لا عطائه زيد
 العلم سالحة لا عطائه الجهل وكما هي سالحة لبعده طوبلا سالحة لبعده قصر وهكذا **(قوله فله الخ)** مفرع
 على ما تقدم **(قوله وهو ماض)** يعني صلاحيتها في الأزلي لايجاد **(قوله وهو تعلقها الخ)** هذا الصنيع يقتضي
 أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره في غير ما فلهما تعلقان تعلق ماضى قديم وتعلق تصريحي حدث وقد مر
 لكان وجود **(قوله أعني تعلقها الخ)** لو قال أعني تعلقها التصريحي لكان أظهر **(قوله ولها تعلق مجازي)**
 قال السكاكي وجه كونه مجازاً بأنه ليس على وجه التأثير ورواها يلزم عليه أن إطلاق التعلق على تعلق
 العلم فهو مجاز لعدم التأثير ويجب أن كلامه إما نحو بالنسبة للقدرة والإرادة قال بعضهم ما مضى لانه

وسمي بعلق قبضة بمعنى
 ان شاء الله أي شاء على وجوده
 وان شاء عدمه بها وكتعلقها
 بالمعوم قبل أن يرد الله
 تعالى وجوده كتعلقها بزيد
 في زمن الطوفان فهو تعلق
 قبضة أيضا بمعنى أن المعوم
 في قبضة القدرة ان شاء الله
 أي شاء على عدمه وان شاء
 آخرجه من العدم إلى الوجود
 وكتعلقها بنا بعدموتنا
 وقبل البعث فيسمى تعلق
 قبضة أيضا بمعنى ما تقدم
 فلها سبع تعلقات تعاقب
 صالحي قديم وتعلق قبضة
 وهو تعلقها بنا قبل أن يرد
 الله وجودنا وتعلق بالفضل
 وهو إيجاد الله تعالى الشيء
 بها وتعلق قبضة وهو تعلقها
 بالشيء بعدم وجوده وقبل أن
 يريده الله عدمه وتعلق بالفضل
 وهو عدم الله الشيء بها
 وتعلق قبضة بعدم عدمه
 وقبل البعث وتعلق بالفضل
 وهو إيجاد الله لنا يوم البعث
 لكن التعلق الحقيقي من
 ذلك تعلقتان هو إيجاد الله
 بها وعدمه بها وهذا على
 التفصيل وأما الإجمالي فلها
 تعلقتان كما هو الشائع تعلق
 صالحي وتعلق تخيري لكن
 التخيري خاص بالإيجاد
 والإعدام والتعلق القبضة
 فلا يوصف بالتخيري ولا
 بالصالحي القديم وما تقدم
 أنها متعلق بالوجود وبالعدم
 هو رأي الجمهور وقال بعضهم
 لا تتعلق بالعدم فإذا أراد الله

بأنه عليه حينئذ أن يطلق التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجاز ولا يقال به اه لكن صرح بعض
 المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التخيري وأما
 إطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل شيء أو على كون الشيء في القبضة فهو مجاز اه وهذا هو الذي
 يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتي لكن التعلق الحقيقي الخ **(قوله)** ويسمى أي تعلقها بالموجود المذموم **(قوله)**
 وكتعلقها بالمعوم الخ ظاهر صميمه أنه معطوف على قوله كتعلقها بالباعد وجودنا الخ وهو غير صحيح لما
 يلزم عليه من أنه يكون تشبها لتعلقها بالموجود ولا يخفى بطلان ذلك هنا فصرح بالصواب وتعلقها
 باسقاط الكفاف وحينئذ يقرأ برفع عطفا على قوله تعلقها بالموجودنا الخ **(قوله)** قبل أن يرد الله تعالى
 وجوده اه قبل أن تتعلق به ارادته تعالى تعلقا تشبيها بآحادنا على القول به ولو قال قبل وجوده لمكان أظهر
 وكذا يقال في نظائره بعد تأمل **(قوله)** وكتعلقها بنا الخ يحتمل أنه معطوف على قوله كتعلقها بزيد الخ عليه
 أفراد بالمعوم في قوله وكتعلقها بالمعوم ما شغل ذا العدم الأصلي وقدم مثل به بقوله كتعلقها بزيد الخ وذا
 العدم العارض وقد مثل به بقوله وكتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الظاهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالموجود
 الخ وعليه أفراد بالمعوم في ذلك خصوص الشق الأول وحينئذ فالصواب اسقاط الكفاف وقراءته برفع
 عطفا على ذلك **(قوله)** بعده وتنا الأول بعد ثنائنا **(قوله)** فلها سبع تعلقات في تفرع هذا على ما تقدم
 خفي لمكنه نظر إلى أن التعلق التخيري شامل لثلاثة أفراد الأول التعلق بالمعوم عدمها أصليا على وجه
 الإيجاد والثاني التعلق بالمعوم عدمها عرضيا كذلك الثالث التعلق بالوجود على وجه الإعدام فإذا ضمت
 هذه الثلاثة إلى التعلق الصالحي مع تعلقات القبضة الثلاثة كان المجموع ما ذكره فالخامس ان المجموع سبعة
 ثلاثة أفراد التعلق التخيري ومثلها أفراد تعلق القبضة والسابع التعلق الصالحي والظاهر أنها تتعلقت
 بنا بعد البعث تعلق قبضة أيضا بمعنى أنه ان شاء الله تعالى ما على وجودنا وان شاء عدمنا لكن هذا يقطع
 النظر عن الأدلة التي على جئنا حيث ذكروا ضم هذا إلى ما سبق كانت الجملة ثمانية فليحصر **(قوله)** لكن
 الخ استدلنا على ما قبله الموهوم أنها كلها تعلقات حقيقية **(قوله)** تعلقتان كان عليه أن يقول ثلاث
 تعلقات التي هي أفراد التعلق التخيري لكنه قد أجمعا وجمعها لتعلقين الأول منها شامل لفردين ولا
 يخفى ما وقع في هذه العبارة **(قوله)** وهذا أي ما ذكرتم من عدمها سبعة وقوله على التفصيل أي كأن على
 الوجه الفصل وقوله أو أجملا أي أجملا وكان المناسب قبله أن يقول وأما على الإجمالي فلها الخ
(قوله) خاص بالإيجاد والإعدام أي بالفعل فلا يشمل تعلق القبضة ولا الصالحي القديم **(قوله)** فلا يوصف
 الخ وانظر هل يوصف بالصلاح الحادث أولا والظاهر نعم ولذا وجد في بعض النسخ مضربا عليه وفيه
 أن يكون صلاحيا حادثا ولم يتعرضوا له اه **(قوله)** أنها تتعلقت الخ على حذف من بيانها **(قوله)**
 هو رأي الجمهور ولا يخفى أن مصاب الخلف هو تعلقها بالعدم أو ما تعلقها بالوجود وهو متفق عليه **(قوله)**
 وقال بعضهم لا تتعلقت الخ هذا القول لم يمتنع على القول بأن الأعراض لا تسبق زمانين لدليل قوله بعدم منعه
 الأعداد وهذا القول مرجوح وكذلك ما بين عليه فكل من البنى والمبنى عليه ضعيف **(قوله)** فإذا
 أراد الله الخ هذه الفاصضة لأنها أفصح عن شرط محذوف تقديره وإذا كانت لا تتعلق بالعدم فكيف
 ينعدم الشخص وجواب الجواب أنه ينعدم بنفسه إذا قطع الله عنه الأعراض التي هي سبب بقائه **(قوله)**
 منعه الأعداد أي الأمور التي أمتتها وهي الأعراض المستسكة فإذا منع الله عنه تلك الأمور
 انعدم بنفسه ونظير ذلك لفعله فأنه تسقر منورة مادام فيها الزيت فإذا فرغ انطفأت بنفسها ولا يحتاج
 إلى أن يطفئها أحد **(قوله)** التي هي سبب بقائه بخفاؤه مسبب عن تلك الأعداد فإذا زالت زال
 الصفقة الثامنة الواجبة تعالى الإرادة اعلم أنه قد ذكرنا خلاف في هذه الصفة على أقوال فعندنا هي
 صفة قديمة وجودية قائمة بما تعالى وقيل هي صفة سلبية بمعنى عدم الكراه وقيل غير ذلك والاول هو

سفة تخصص الممكن بعض ما يجوز عليه في بدلا يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خصصه بالطول مثلا واما القدرة فهي تبرز
من العدم الى الوجود فالارادة تخصص والقدرة تبرز والممكنات التي تتعلق بها القدرة والارادة ٤٥

(قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله تخصص الخ اخرج به غير الصفة ما اعتوى الارادة
بعض الخ الباء داخله على المقصور عليه فمما يظهر ان كان خلاف الغالب من دخوله على
ورد كما صرح به بالسعد في شرح التلخيص والسيف حاشية المطول والكشاف كما تفهيد في حاشيته
تخصر السعد وادابها ما نقله سم من انهما وان اتفاقا في جواز الامرين لفاختلاف الغالب استعمالا
السعد الغالب دخوله على المقصور وقال السيد دخوله على المقصور عليه وهذا تعلم انما في النظم
ورمى نسبة القول بان الغالب دخوله على المقصور الى السيد فقط ليس بجيد (قوله في بدالخ) تفرع
له تخصص الخ (قوله فالارادة الخ) لو عبر بالواو بدل الفاء لكان اجوز (قوله واما القدرة الخ) مقابل
فالارادة الخ (قوله فهي تبرز الخ) أي ينتبه بعد ان كان معدوما ولو قال فهي تبرز طولا بل الخ لكان
بما نقله وكذا يقال في نظيره مما يأتي (قوله فالارادة الخ) مفرع على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات
باراداة كذا بعضهم بقوله
بات المتباينات * وجودها والعدم الصفات أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير روى الثقاف
نسبة له لعله نظر الى جعل الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة على صنعه فتأمل (قوله والصفات)
خرج فيها المقادير رأتى أفرد هيا بعضه في النظم السابق (قوله المتباينات) أي التناقضات (قوله فالوجود
الخ) مفرع على ما قبله لكنه اقتصر على غير الارادة فلو قال به هذه العبارة وبالعكس فالجميع لكان
تم ذلك التفرع فان التباين تغلق من الجانبين كالإيجي (قوله وجهة فوق الخ) الانسب والمفرع
ان يؤخر هذا على بعده كالإيجي (قوله وحاصل ذلك) أي يحصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه
على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو أضافه ما ضره (قوله ويجوز ان يوجد الخ) أو آخره على بعده
الانسب (قوله فالذي خصص وجوده في هذا الزمان الخ) لم يتعرض للقدرة هنا وفيما بعد وكن الانسب
في التعرض لها (قوله والقدرة والارادة صفتان الخ) كان الاحسن تأخير هذه العبارة عن قوله
دلة تعلقات الخ لا لخصاصه بالارادة (قوله ولا تتعلق لهما بالامكنة) أي لانه لو كان واجبا و
لا عرضي اذ لم يتعلق بهما شيئا لهما متعلق لان الممكن اما واجب عرضي متعلق علم الله بوجوده
مستحيل كذلك لثقله بعينه وخرج بذلك الواجب والمستحيل الفاتان فلا يتعلقان بهما كأشارته
لا يتعلقان الخ المفرع على ذلك (قوله فلا يتعلقان بالمستحيل) أي لانه كأشارته بالمثل وكذا يقال
لو علم انهما يتعلقان بالمستحيل لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقاته وقلب الحقائق وذلك
لما وجوده وكل من تحصيل الحاصل وقلب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثاني انه يجوز نسخ
في فرد مثلا وأجاب بان معنى قولهم قلب الحقائق محال ان قلب بعض اقسام الحكم العقلي لبعض
صير الواجب جائزا أو مستحسنا محال (قوله ولا بالواجب) أي لانه يلزم على تعلقه به تحصيل الحاصل
ان تعلقاته بوجوده وقلب الحقائق وذلك ان تعلقاته به وكل منهما محال كاعتل (قوله ومن الحاصل
ي مما يشأ عنه والمراد ان جعل المركب الذي هو اعتقادنا شيئا على خلاف ما هو عليه كإسبا في قوله من
وان حزم وقال بعضهم هو ان العربي (قوله لانه لا تتعلق الخ) أي وانما كان كذلك كان اعتقاده متعلق
بالمستحيل الذي يشأ عنه ما ذكره جلال (قوله ولا يقال الخ) أشار به الى رد ما قد يقال من جهة
لما قل كيف تقولون بعدم تغلق القدرة بالمستحيل مع انه يلزم عليه التجزؤ حاصل لانه لا يلزم ذلك
كان معدوما بحيث يكون من وظيفة (قوله والارادة متعلقان) أي على التحقيق كإسبا (قوله وهو
بغير التخصيص) أي الممكن بأي تمكن من الممكنات ولو غير الذي وجد عليه في الاراد بخلاف التعلق
بالوالمستحيل ولا يقال انه انما يمكن قادرا على اتخاذ الولد كان عاجزا لاننا نقول انما يلزم الجزؤ لو كان المستحيل من وظيفة القدرة ولم
مع انه ليس من وظيفة الالاممكن والارادة متعلقان متعلق صاحي قديم وهو لا يجيب التخصيص ألا

التخييري فهو محتصر بما وجد عليه الممكن في الإرادة **(قوله في بيان الخ)** مفرع على عموم قوله صلاحية
 للتخصيص **(قوله باعتبار صلاحية الإرادة)** أي لا باعتبار تعلقه بالتخييري لأنه لا يتصل بكاملها من **(قوله)**
 فهي صالحة **(الخ)** تترفع بأن بعد التفرع الأول **(قوله باعتبار التعلق الصلحي)** لأجاجة ذلك بعد
 فهي صالحة المانع عن ذلك وقد يقال مراده بذلك أن صلاحيتها ما ذكره بقطع النظر عن التعلق التخييري
 ولو عبر بذلك لكان أظهر **(قوله ولها تعلق الخ)** كان عليه أن يقول وتعلق الخ بإسقاط الحار والحرور
 يخفى على المتأمل **(قوله تخصيص الله الخ)** قد تقدم أن في كون التخصيص تأثيراً أو لا خلافاً للصحيح الأول
(قوله بالصفا إلى الخ) أراد بالصفا ما يمكن كونه في مكان كذا وزمان كذا وجهه كذا وخوذلك **(قوله)**
 فالعلم **(الخ)** مفرع على ما قبله **(قوله فتخصيصه الخ)** مفرع على التفرع قبله وتفرع ثان بعد التفرع
 الأول وهذا هو الظاهر **(قوله حين يوجد)** فهو مقارن لتعلق القدرة التخييري الحادث فلا ترتيب بينهما
 ما يأتي **(قوله فلي هنا)** أي قول بعضهم بأن لها تعلقاً تميزاً بإحداً وقوله يكون لها ثلاث تعلقات أو
 الصلحي القديم ثانياً التخييري القديم ثالثاً التخييري الحادث **(قوله لكن التحقيق الخ)** استدلالاً
 ما قبله الموهوم أنه هو التحقيق **(قوله هذا الثالث)** أي التي يقول هذا البعض **(قوله ليس تعلقات)**
 مستقلة فلا ينافي أنه استقرار لتعلق التخييري القديم **(قوله بل هو ظاهر الخ)** فهو ليس بتخصيصاً آخر
 هو ظاهر التخصيص القديم والتعمير بالأظهار فيه مسامحة لأنه في الحقيقة استقرار لتعلق التخييري القديم
 مرت الإشارة إليه وليس هذا الأشراب للإبطال وانما هو لا يتصل كما هو ظاهر **(قوله عام لكل ممكن)**
 ظاهره يشمل الأمور الاعتيادية ولا مانع من كونهم صرحوا بأنهم ليست من متعلقاتها فيخرج **(قوله)**
 أن الخطرات المراد بها ما يشمل مراتب التصدي الخساسة المنظومة في قول بعضهم
 مراتب التصدي خمس حاجس ذكرها * فاطمرا حديث النفس فاسمها
 بليسه هم فخرهم ككلها رفعت * سوى الأخيرة فيه الأخذ قد وقعها
 فالأول ما يليق في القالب ولا يدوم والثاني ما يليق في مبدوم مقدور الثالث أعلى من ذلك والرابع قصد الشيء
 مع ترجح الفعل أو الترك وانما من قصد الشيء مع الحزم به بحيث يعزم عليه **(قوله التي تحظر)** يضم الط
 وكسرها كما يؤخذ مما نقل عن حاشية الشفاء التلصافي من أنه يقال خطر الشيء يال أو على بالي يحظر به
 الطامو كسرها بخلاف عما ذكر قبله خطر الشيطان قلب الإنسان يحظر إذا وصل وسواسه إليه فأن الخطر
 فيه يضم الطاء فقط اهـ **(قوله والإيجاد)** عطف تفسير **(قوله مجاز)** أي عقل من أسند الشيء إليه
 في قوله بعد إبدائه وفي قوله بقدرته للسببية **(قوله والوجود)** عطف تفسير **(قوله فقول العامة الخ)**
 في تفرع على ما قبله خفاً ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة من حيث الأخبار لكن بتكليف
 يجعل الخبر محذوفاً وقول التقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا فيه تفصيل ثم ذكر أحد شقي التخصيص
 بقوله أن أراد الخ وحذف الشئ الآخر وسأني سألته قائل **(قوله القدرة تفعل الخ)** وكذا قولهم القدرة
 فعالة أو تفعل القدرة أو القدرة تصرف **(قوله أن أراد القائل الخ)** أي وإن أراد أن الفعل الذات فقط
 والقدرة تسبب فيه أو أطلق فيعزم ذلك لما فيه من الإيهام قبل بذكره فقط **(قوله والعبدانية تعالى)** أه
 التحصن من التكبر وأسبابه بالله تعالى **(قوله بل الفعل الخ)** مرتبط بمحذوف مفهوماً محققاً والتقدير
 فليس الفعل للقدرة لأعلى سبيل الاستقلال ولأعلى سبيل الترتيب بل الفعل الخ
 الصفات التسعة الواجبة له تعالى **(قوله)** فتوجد للناس في هذه الصفات مذاهب منها مذهب أبيهم
 وهو أن له تعالى علوماً قدعة لانهاية لها كما هي ومنها مذهب أهل الحق وهو أن له تعالى علماً واحداً قديماً
 يتعلق بجميع الموجودات والمعدومات والكيانات والجزئيات فيعلم سبحانه وتعالى الأشياء كلها أن
 والعباد بالله تعالى بل الفعل لذاته تعالى قدرته

فصلهما كان منها وما يكون وما لم يكن فدخل في ذلك ما علم عدم وجوده فعمله ويعلم كيفيته التي يكون عليها الوجود كما قال تعالى اخبارا عن الكفار ولورثوا العاد والمآثر واعنه وانهم كاذبون واختلف هل للمولى سبحانه وتعالى يعلم الاشياء جملا كما يعلمها تفصيلا ولا يعلمها الا تفصيلا والحق كما في المواقف انما اشرط في العلم الاجمالي الجهل بالتفصيل كما يشبهه قول الغزالي في عقيدته

والعلم بالشيء على التجميع * يلزم السهو عن التفصيل
كالعلم بالارض والسما * والسهو عن كيفية الاجزاء

متنع والافلا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجوده يخرج بها ما ليس موجودا كصفات الساب وقوله يتكشف خبر به ما ليس بالانكشاف كالقدرة والارادة وقوله المعارف خبر به ما يتكشف به خصوص الموجود وهو السمع والبصر واعترض على هذا التعريف من وجوه الاول انه غير مانع لشعوره بالكلام لانه يتكشف به المعارف الثاني ان التعبير بعلمه بالانكشاف يوهم سبق انكشافه لا يقال لانه ما مع قوله من غير سبق خفاء لان الاجزاء موجودة من اول الامر الثالث ان قوله المعارف معناه المتكشف بغير التركيب يتكشف به المتكشف ولا يخفى ان انكشاف المتكشف فيه تفصيل الحاصل الرابع ان المعارف مشتق من العلم ومن المقرر ان المشتق متوقف على المشتق منه وقدا خذ في تعريفه والعرف متوقف على التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور لكن لما كان هذا التعريف ليسعد وغيره من الاكارذ كره الشيخ معاهله وان كان فيه ما ذكره خصوص ما قد قيل ان غالب تعاريف العلم يدخلها الخش ولك ان تقول بوجوب عن الاول بان المراد يتكشف به المعارف فقام به العلم دون المطلاع عليه بخلاف الكلام فانه يتكشف به المعارف لمن اطلع عليه وعن الثاني بانه لا يتلزم لهذا الاجزاء ضعفه بالنسبة لله تعالى وعن الثالث بان المراد المعارف أي المتكشف بهذا الانكشاف كما قاله بعض المحققين في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا اعطى عليه فلا يرام تفصيل الحاصل اذ لا يرام ذلك الاول كان المراد انه متكشف بغير ذلك الانكشاف وعن الرابع بان المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والعرف انما هو الذي هو له صفة فالتعريف ليس متوقفا على المعرفة (قوله انكشافا) مفعول معلق بين النوع (قوله على وجه الاحاطة) أي على وجه هو الاحاطة فلا زيادة للبيان والاحاطة هي العلم بالشيء من جميع الوجوه لا من وجه فقط (قوله من غير سبق خفاء) صفة ثانية لان انكشاف (قوله وتعلق) أي تعلقا تميزا قديما كما سنبه عليه والاولى التفريع لان ذلك علم من قوله يتكشف الخ وقد يجاب بان الواو تأتي للتفريع كما تقدم (قوله بالواجبات) أي على وجه الثبوت وقوله والحوادث أي على وجه الثبوت بالنسبة لما يوجد من وجوه الاستدعاء بالنسبة لغرضه وقوله والمستحيلات أي على وجه الاستفاضة لغير الاشياء على ما هي عليه والانتقال العلم جهلا (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله وصفاته) أي حتى علمه فيعلم تعالى علمه جهلا (قوله يعلمه) لاحاطة به لانه معارف من قوله فيعلم وكذا يقال في نظيره بعد (قوله يعلم الموجودات) أي من الممكنات وقوله والمعدومات أي من الممكنات أيضا فلا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الموجودات والمعدومات تشمل المستحيلات فيكون في العبارة تكرار (قوله بمعنى الخ) كان الاظهر ان يقول بمعنى انه يعلم استقامه بالثبوت والانتقال العلم جهلا تنزها عنه (قوله يعلم انه موجود الخ) هذا ليس من جملة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله وتعالى الخ) تأكيديا قبله (قوله وله تعلق تميزي قديم فقط) أي لاصولي قديم ولا تميزي حادث خلافا لما في انتم ما في انتم الاول يقول انما تعلق علم الله بوجودك مثلا في يوم كذا يصلح لان يتعلق به علمك فيه بقطع النظر عن ذلك التعلق ومن اثبت الثاني يقول اذا تعلق علمه تعالى بانك ستوجد مثلا ثم وجدت الفعل ففعلنا قطع ذلك التعلق وتجدد التعلق بانك وجدت الحق الذي عليه الجهر وان علمه تعالى تعلق بالاجزاء كان وما يكون على الوجه الذي عليه يكون

صفة قديمة قائمة بذاته تعالى
موجودة يتكشف بها المعارف
انكشافا على وجه الاحاطة
من غير سبق خفاء وتعلق
بالواجبات والحوادث
والمستحيلات فيعلم ذاته
تعالى وصفاته يعلم ويعلم
الموجودات كلها
والمعدومات كلها يعلم ويعلم
المستحيلات بمعنى انه يعلم
ان الشريك مستحيل عليه
تعالى ويعلم انه لو وجد لترتب
عليه فساد بتسارده عن
الشريك وتعالى علوا كبيرا
وله تعلق تميزي قديم فقط

وانه لم يتجدد شي زائد على ذلك والتعبير بما كان أو سيكون انما هو باعتبار المعلوم لا باعتبار المعلوم (قوله) تعالى يعلم الخ مفرع على قوله وله تعلق الخ (قوله) هذه المذ كورات أي التي هي الواجبات والمستحبات والنجائزات وقوله أن لا أي في الازل (قوله) علم منقول مطاق (قوله) لا على سبيل الظن الخ (الاولى) هذه العبارة لانه لا حاجة لها بدقوه فيعلم الله تعالى الخ وازدافه سبيل الى ما بعده للبيان (قوله) ومعنى في الخ كان الاول في ذكر هذه العبارة عقب التمرين لان ارتباطها به أشد من ارتباط ما ذكر قبلها به (قوله) وليس الله تعالى الخ كان الاول الاتيان بقوله التفرع الآن باعتبار ما تقدم (قوله) عن ذلك أي كونه يجعلها علمها (قوله) وأما الحادث الخ أشار بذلك الى أن علمه تعالى يخالف علم الحوادث في أنه لا يستدل به ويختلفه كما يضاف أن معلوماته لا تنتهي وفي انه يتعلق بالشئ على سبيل التفصيل كما مر وفي ليس ضروريا ولا نظريا كما أشارت لك الفرائي بقوله

علم الله الواحد القويم * ليس كمثل سائر المعلوم
لانه ليس له بناءه * ولا معلوماته نهاية
وعلمه لا على التفصيل * لانه ضروري ولا دليل

(قوله) لانه يقتضي الخ لا يقال يجري مثل ذلك في القدرة لانه لا يلزم على كونه صاحبة الابد والابد والجزز وكذا يقال في الارادة فلا يلزم على كونه صاحبة التخصيص الكراهية بخلاف ما هنا فلا يلزم كونه صاحبا لان يتكشف به كذا الجهل هذا وقد يقال قوله لانه يقتضي الخ لا يظهر الاول ثبت الله التعريزي القديم والنقض خلافه فيثبت يكون صاحبا لان يتكشف به كذا كونه متكشفة بالفعل فالواقي الارادة انما صاحبة التخصيص مع حصوله بالفعل وهذا لا يخبر عليه لان التعلق بالفعل فرع الصلاحية

فأله تعالى يعلم هذه المذ كورات أن لا على سبيل الظن ولا على سبيل الشك لان الظن والشك مستحيلان عليه تعالى ومعنى قوله من غير سبق خفاء أنه تعالى يعلم الاشياء أن لا وليس الله تعالى كمن يجعلها علمها تنزه سبحانه وتعالى عن ذلك وأما الحادث فيجعل الشئ فيعلمه وليس العلم متعلقا صاحبا بمعنى أنه صالح لان يتكشف به كذا لانه يقتضي أن كذا لم يتكشف بالفعل وعدم انكشافه بالفعل جهل تفرقه تعالى عنه

الصفة العاشره الواجبة تعالى الحياة (قوله) وهي صفة الخ الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف بالحياة في حق الحادث ودخل في قوله صفة جميع الصفات وقوله تصعب الخ من به جميع الصفات الماهرة فتقوله لمن قامت به الخ ليس للاحتراز عن شئ بل لبيان الواقع وقوله صفة وجودية ولو غير له كان أولى (قوله) الادراك مفعول تصعب لكن فيه تسامح كذا مقتضى الظاهر أن يكون الاتصاف بصفات الادراك المعنى على ذلك كما أشار به بالتقصير فان قيل هي كالتصحيح الاتصاف بصفات الادراك تصعب الاتصاف بغيرها من باقي الصفات فلم قيل بذلك الموهوم انها لا تصعب غيره أحجب بان الادراك لا مفهوم له لا مفهوم غير مشتق (قوله) كالعالم الخ الكاف استقصائية بناء على القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله) أي يصح أن يتصف الخ كان الانسب بسايقه أن يقول أي تصعب أن يتصف الخ (قوله) بذلك أي الادراك أي صفاته (قوله) ولا يلزم من الحياة الخ أي سواء كان في حق الله تعالى أو في حق الحادث لا يقال كيف لا يلزم من ذلك في حقه تعالى مع أنه يجب اتصافه به لا نقول وجوب ذلك ليس من الحياة أي ليس لاجل الحياة وإنما لقيام الأدلة عليه فهي لا يلزم منها شئ مطلقا لأنه واجب في حقه تعالى لقيام الأدلة جاز في حق غيره (قوله) بشئ المراد به معناه القوى وهو مطلق الامر فيشمل المعلوم بقرينة ما بعده (قوله) والدليل على وجوب القدرة الخ انما جاع هذه الاربعة لتحديد دليلها ولا ينبغي أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه الخواص لان وجود هذه الخواص انما يتوقف على العلم بها كما يؤخذ من قوله ووجه توقف الخ فتأمل (قوله) لا لو اتق الخ انما هذه الاشارة الى قياس استثنائي وتقرير به أن نقول لو اتق شئ من هذه الصفات الاربعة لما وجد شئ من الحوادث لكن عدم وجود شئ منها باطل بالمشاهدة فبطل ما أتى اليه وهو اتق شئ من هذه الصفات الاربعة فثبت تنقصه وهو عدم اتق شئ منها وهذا هو المطلوب فذكر الشرطية بقوله لو اتق شئ الخ وحذف الاستثنائية وكان الاولى حذف التام من الاربعة كما لا ينبغي (قوله) فلا وجدت الخواص (مخرج

ووجه توقف وجود هذه

المخالفات على هذه الاربع

أن الثاني يفعل شيئا لا يفعله

الاولا كان عالما بالفعل

غير يريد الامر الذي يفعله

وبعد ارادته يباشر فعله

بقدرته ومن المعاصم أن

الفاعل لا يدون أن يكون حيا

والعلم والارادة والقدرة

تسمى صفات التأثير لتوقف

التأثير عليها لان الذي يريد

شيئا ويقصده لا يدون أن

يكون عالما به قبل قصده

ثم بعد قصده يباشر فعله

مثلا اننا كان شي في بيتك

واردت اخذته فملك سابق

على ارادتك اخذته وبعد

ارادتك اخذته تأخذه

بالتفعل فتعلق هذه الصفات

على الترتيب في حق الحادث

فالاولو جذا العلم بالشيء ثم

قصده ثم فعله وأما في مقفه

تعالى لا ترتيب في صفاته الا

في التعقل فالاولا تستقل ان

العلم سابق ثم الارادة ثم

القدرة أما في التأثير والخارج

فلا ترتيب في صفاته تعالى

فلا يقال فتعلق العلم بالفعل

في قوله لا ما لا تأتي شي الخ (قوله) ووجه توقف الخ أي الماهوم من قوله لو اتى الخ حيث جعل عدم وجود
لوق لازما لا متعاضدا منها والحاصل أن الفعل لا يصح بدون شي من هذه الصفات لان تعلق القدرة
وتوقف على تعلق الارادة وهو متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقف على ثبوت الحياة فان
لنا نسلم انه لا يصح بدون ذلك لا يصح وكون مستندا للكون قادرا والكون مرادوا للكون عالما
يكون حيا كما يقول المعتزلة أو يكون موجودا بالعلم أو الطبع كما يقوله بعض الفرق أحجب بأهلها كان
لواضع البطان لم يظن لورود هذا السؤال (قوله) بالفعل) الاولى أن يقوله أي بذلك الشيء (قوله) ثم
الخ على حذف مضاف والتقدير غير يدفع الامر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل
نسبة للماضي وكذا بالنسبة لتعالى أن يريد تعلق الارادة التحيزي للحادث على القول به وأما أن يريد
تعلق التحيزي القديم فهو ليس الا في التعقل وقوله وبعد ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق
تعلق بالنسبة للحادث وكذا بالنسبة لتعالى أن يريد تعلق الارادة التحيزي القديم وأما أن يريد تعلقها
تحيزي الحادث على القول به فهو في التعقل لا في التحقق كذا كره الشيخ يحيى الشافعي قال والارادة الثانية
فعله تعالى وهو محال لانه من شأن الحادث اذ هو الذي يتأخر مراد عن ارادته من حيث ما خفي أسبابه
سببه بعض المحققين بأنه لا مانع من أن يريد تعالى شي مؤخر باختياره لا لتكلفه فالحق أنه لا يمنع
ترتيب بينهما في التحقق هذا كله في غير التعلق الصلحي أما هو فلا ترتيب أصلا لا تحققا ولا تفكلا كما نص
به الشيخ يحيى قال أما الاول فلان الازل لا ترتيب فيه وأما الثاني فلانه لا مانع من تفعل صلاحية الصفة
لذا يقطع النظر عن غيرهما من الصفات فلا يتوقف على تفعل صلاحية الصفة الاخرى (قوله) يباشر فعله
قوله) أي على سبيل التأثير بالنسبة لتعالى وعلى سبيل الكسب بالنسبة للصادق لانه لا تأثير للعبدي
من الاشياء كما هو مذهب أهل السنو وكذا يقال فيما بعد (قوله) ومن المعاصم الخ) أي لانه لا يتأثر في الفعل
غيره في وقوله لا يدون أن يكون حيا أي لا غنى عن أن يكون حيا والاولا تأثرت في مثل هذا التركيب (قوله)
علم والارادة الخ) الاولى اسقاط العلم لان تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير فصفات التأثير راعا في القدرة
لارادة الآن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليها التأثير كما هو صريح التعديل لكن قد يقال كان
يه أن يرتب بحدوث الحياة لانه يتوقف عليها التأثير كما علم تعالى وقديس باب بان علم التسمية لا يجب
سجية (قوله) لان الذي يريد الخ علمه لعله وهو على حذف مضاف كما تقدم (قوله) ويقصده) تفسير (قوله)
لا) أي أمثل مثلا (قوله) فتعلق هذا الخ) مفرغ على ما استقيد مما تقدم لكن يقطع النظر عن التقيد
وله في حق الحادث لان ما تقدم لا يختص بالحادث وقوله على الترتيب أي في التحقق والتفعل أخذنا مما بعد
قوله) وأما في حقه تعالى الخ) مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لا ترتيب جواب ما في حق الاول أن
زنها بالفاء للزومها في جوابها الا في ضرورة اذ هو مقرر في محله (قوله) في صفاته) أي في تعلقها كما
خبر من قوله فتعلق الخ (قوله) الا في التعلق) هذا ظاهر بالنسبة لبعض التعلقات دون بعض كما علم تقدم
قوله) فالاولا تستقل) يصح قراءة به بثمانين فوقيتين وبثون ثمناة فوقية لكن الاول هو الموجود فيما وقعنا
بمنه من النسخ (قوله) ان العلم سابق) انظر ما في ذلك مع التصدير بقوله اولو قال فلا تستقل العلم
خلف عليه ما بعده كان أحسن ثم لا يخفى أن الكلام ما عا هو في التعلق لافي الصفات نفسها فتعلقه ان العلم
ابق أي أن تعلق العلم سابق وقوله ثم الارادة أي ثم تعلق الارادة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة لكن
يظهر هذا الكلام الان جعل الترتيب بين تعلق العلم وتعلق الارادة التحيزي للقديم ثم بين تعلقها
تحيزي الحادث على القول به وتعلق القدرة التحيزي للحادث بناء على ما قاله الشيخ يحيى فيما مر (قوله)
بأن التأثير والخارج) كان الاظهر أن يقول أما في التحقق وهذا معلوم من قوله الا في التعقل وقوله فلا
ترتيب في صفاته أي في تعلقها كما علم (قوله) فلا يقال الخ) لا يخفى أن الذي انصب عليه ذلك انما هو

الترتيب في التحقق **(قوله ثم الإرادة)** أي ثم تعلق الإرادة بهذا التسبب لتعلق التبصير بالحادث
القول به لأنه لا مانع من أن يقال ذلك كما علم غير موقوفه ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة وهذا لا يفتقر
بالنسبة لتعلق القدرة التبصير بالحادث وتعلق الإرادة التبصير بالحادث بناء على ما قاله الشيخ
فانهم **(قوله لا هنا)** أي الترتيب المستفاد من ذلك أو القول المستفاد من **(قوله وإنما الترتيب)**
في تعلق صفاته تعالى وأتى بما توضحوا أن كل مستغنى عنه بقوله وأما حق تعالى الخ **(قوله)**
تعلقا فقط أي لا بحسب التحقق

الصفة الحادية عشر من صفاته تعالى السمع والبصر الخ انما بهما المتكناهان
معرفة ما غير كلاً منهما عن الآخر كما سيأتي وهو أعلم أنه تعالى وبصر متخالفان لسمعهما وبصر واحدة
وتعلقاً أما الأول فلأن كلاً من سمعهما وبصرهما يوقف خلقها الله في مقعر الصماخ وفي العينين بخلاف
تعالى وبصرهما فاهما صفاتان موجودتان في آخر ما يأتي وأما الثاني فلأن سمعهما تعلق بالاصوت وبصر
انما تعلق بالأجرام والألوان بخلاف سمعهما تعالى وبصرهما فاهما تعلقان بكل موجود على ما يأتي
اختصاص سمعهما وبصرهما بما ذكرناه بحسب العادة إذ يجوز أن تعلق السمع بغير الاصوات كما وقع لب
محمد صلى الله عليه وسلم فانه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وأن تعلق البصر بغير الأجرام والألوان
كرويت الذات العلية المقدسة عن اللون والجسمية **(قوله وهما صفاتان الخ)** لم يفردهما صفاتهما بشيء
لأن المقصود تبصيرهما من غيرهما من بقية الصفات لا تمييزاً لحداهما عن الأخرى لعدم تأتبعه بقوله تعلق
بكل موجود أي فقط وخبر به ما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لأنه لا تعلق بالوجود فقط
بتعلقان أي تعلقاً تميزاً بقديهما بالنسبة لآفته تعالى وصفاته وتبصيراً لحداهما بالنسبة للعواد بعد وجود
وسا حياً قديهما بالنسبة لهم قبل كسائياً **(قوله بكل موجود)** خرج الأحوال والأمور الاعتبارية
والمعدومات كإخص عليه بعض المحققين **(قوله أي ينكشف الخ)** في هذا التفسير تسمي لان حق
التعلق طلب الصفة أمر إذا دأ على الذات كما علم محامرو وكذا يقال في نظيره بعد **(قوله وأجابا كل وأجابا)**
تعميم في الموجودات مع علم من الكلية لأجل التفرع بعده **(قوله فالسمع والبصر الخ)** مفرع
قوله بتعلقان بكل موجود بالنسبة لآفته واجب وقوله وزيد وعمر الخ مفرع عليه بالنسبة للبيان **(قوله)**
وصفاته أي الوجودية كآفته فيما يأتي ودخل فيها سمعه تعالى وبصره فسمعهما وبصرهما
كانه تعالى يعلم علمه به **(قوله أي أن ذاته تعالى الخ)** هذا معلوم من قوله أي ينكشف فمالم لا
أنه لأجل قوله زيد على الانكشاف الخ لا نقول كان الاحسن من هذا أن يأتي به بعد قوله
ينكشف بهما كل موجود ليكون عاماً في القديم والحادث **(قوله زيد على الانكشاف)** يعلم
بذلك ما قد يقال أن ذلك إذا كان منكشفاً بالعلم فلا يصح انكشافه بغيره لأنه يلزم عليه تحصيل العلم
وحاصل الدفع أن هذا البراءة لا تكون الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعلم وليس كذلك بل هو
خلاف القول الكمي وبعض المعتزلة يرجع السمع والبصر للعلم بالمسموعات والمبصرات كما نقله الشهرستاني
في نهاية الإقدام فيجب علينا اعتقاد ذلك وإن كنا لا نميز بينهما وكذلك يجب علينا اعتقاد أن الانكشاف
بأحداهما غير الانكشاف بالأخرى وإن كنا لا نميز بينهما وبالجملة فيجب علينا اعتقاد أن
من الثلاثة خلاف الآخر وإن كان لا يعلم حقيقة الله تعالى **(قوله وزيد وعمر الخ)** كان الأنسب
قبله أن يقول عطف على ما تقدم وتعلقان بزيد مثلاً **(قوله أي الصوت)** انما فسر ثلاث تنويعاً له
لصاحب الصوت **(قوله فان قلت الخ)** هذا السؤال نبشاً عما قد تنويعهم من قيام الغائب عنه هو الله
سأله تعالى على الشاهد وهو الحادث والافقيضية التعلق غير ظاهر وغير معلومة انما معلقة لآله لآله
الآله تعالى **(قوله غير ظاهر)** كان الأولى أن يقول تغير ظاهر بالظاهر **(قوله وكذلك تعلق البصر)**

ثم الإرادة ثم القدرة لأن هذا
في حق الحادث وإنما الترتيب
بحسب تعلقنا فقط

الصفة الحادية عشرة
والثانية عشر من صفاته
تعالى السمع والبصر

وهما صفاتان فاعتان بذاته
تعالى بتعلقان بكل موجود
أي ينكشف بهما كل
موجود واجباً كل واجباً
فالسمع والبصر بتعلقان
بذاته تعالى وصفاته أي أن
ذاته تعالى وصفاته منكشفة
له تعالى بسمعه وبصره
زيادة على الانكشاف
بعلمه وزيد وعمر والحائط
يسمع الله تعالى خواتمها
وبصيرها وبجمع صوت
صاحب الصوت وبصيره
أي الصوت فان قلت سماع
الصوت ظاهر وأما سماع
ذات زيد وذات الحائط غير
ظاهر وكذلك تعلق البصر
بالاصوات

وأما كيفية التعلق فهي
مجهولة لنا فإنه تعالى يسمع
ذات زيد ولا يعرف كيفية
تعلق السمع بما وليس المراد
أنه يسمع متى ذات زيد لان
سماعه مشبه داخل في سماع
الأصوات والله تعالى يسمع
الأصوات كما هي المراد أنه
يسمع ذات زيد بحسب زيادة
على سماعه مشبهاً لكن
لا يعرف كيفية تعلق سماع
الله تعالى بنفس الذات وهذا
ما كلفه الشخص من ذكر
وأنتى والله التوفيق
(والدليل على السمع والبصر)
قوله تعالى ان الله يسمع بصير
واعلم ان تعلق السمع
والبصر بالنسبة للحوادث
تعلق صولي قد قدم قبل
وجودها وبعد وجودها
تعلق بجزئي حادث أي أنها
بعد وجودها تنكشف له
تعالى يسمعه وبصيرة زيادة
على الانكشاف بالظن لهما
تعلقان وأما بالنسبة لتعالى
وصفاته فتعلق بجزئي
قديم بمعنى أن ذاتهما تعالى
وصفاته متكشفة لتعالى
أزلاً لسمعه وبصره فيسمع
تعالى ذاته وبصير صفاته
الوجودية من قدرة وسمع
وغيرها ولا تعرف كيفية
التعلق ويصير تعالى ذاته
وصفاته الوجودية من قدرة
السمع والبصر وتعلقان
بكل موجود هو رأى

لعل ما ذكر في عدم الظهور (قوله لان الأصوات الخ) على قوله وكذلك الخ وقوله فقط أي لا يصير
له وأما كيفية الخ أي صفته (قوله فإنه تعالى الخ) مفرع على الجواب وكان الأول أن يقول أيضاً
يصير صوت صاحب الصوت لا يعرف كيفية التعلق ليم التفرع (قوله وليس المراد الخ) يقع بذلك
قد يتوهم في قول القائل ان يسمع ذات زيد أنه على حذف مضاف والتقدير يسمع متى ذات زيد وقوله
في سماعه مشبه الخ على قوله وليس المراد الخ (قوله والله تعالى يسمع الخ) في قوله وهو ثابت لتعالى
قوله بل المراد أنه أي المولى تبارك وتعالى وهذا ضراب متعلق عن قوله وليس المراد الخ (قوله وحيثه)
تفسير (قوله مثلاً) أي أو كلامه (قوله لكن لا تعرف الخ) استدل على قوله بل المراد أنه الخ الموهوم
تعرف كيفية ذلك (قوله تعلق سماع الله) أو قال تعلق سماع الله لكان أولى ثم وجدته هكذا في بعض النسخ
وله بنفس الذات) الاضافة للسان (قوله وهذا ما كلفه الشخص الخ) لعل اسم الاشارة عائد على انها
تعلقان بكل موجود (قوله من ذكر أي) بيان للشخص (قوله والله التوفيق) تقديم الجار والمجرور يفيد
لنصر أي لا يفهم معنى التوفيق لغة التأليف وشرعاً خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجته زيادة فيهم
بهم بل سبيل انذار اليه تعالى ما قاله لا شعري من أن القدرة لا تقدم على المقدور لخروج الكافر من أول
لامر وما على ما قاله غيرهم من أنها تقدم على المقدور وهو الرابع فنتج زيادة لاخراج الكافر ثم ان آل
الطاعة يحتمل أن يقال بعضهم أن تكون الاستغراق وعليه فلا يتصف بها الفاسق ولهذا كان عزاء
يحتمل أن تكون الجنس فيتمسبه الفاسق لا يخلق في قدرة الطاعة ولو الايمان وهذا مقتضى كلامهم
سبب اقتصر على اخراج الكافر (قوله والدليل على السمع والبصر الخ) لمجبعهما في تعريف واحد
لأنهما جميعاً يضافان للدليل واعلم ان الصفات قسمان قسم يرتفع عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد
استدل المتكلمون على القسم الاول بالادلة العقلية وعلى الثاني بالجمعية وانما عطفها على الاول الدليل
لأن في القسم الاول لا ينضوي لزوم الدور لأنه لو استدل عليه به لكان متوقفاً عليه ضرورته ان المدلول
يتوقف على الدليل وهو متوقف على المجتزأ وهو متوقف على هذا القسم لأنه لا يفعل الا لتصفيه قال
لامر إلى ان الدليل النقلي متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن بحث بعضهم في هذا الدور بأن
له متوقف فكله ولان الدليل العقلي في القسم الثاني لا ينضوي لضعفه (قوله قوله تعالى ان الله يسمع بصير)
يتشكل بأن غاية ما أقاد ذلك أنه يسمع بصير ولا يفيد أنه تعالى مشقتين تسمى احدهما السمع والاخرى
البصر لا مكان أن يكون المراد أنه يسمع بصير لأنه كما يقول المستعملون واجب بأن أهل اللغة لا يفهمون من
يسمع وبصير المصير جميعاً في الآية الا أن تأتت لها السمع والبصر فتقبل ذلك على ما ذكرنا سطة ما فهمه
هل اللغة تتأمل (قوله واعلم ان تعلق السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكرنا لهما مثالان تعلقان صولي
قديم وتجزئي حادث وهذا بالنسبة للحوادث الاول قبل وجودها والثاني بعده وتجزئي قديم وهذا
بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله تعلق صولي) لا يقال يلزم عن هذا ميثم النقصه تعالى لان الصالح
لان يسمع ويصير غير سماع وغير بصير بالفعل لا ينافي ذلك الا بالزم النقص الاول كل شئ من وظائفهما
ولم يتعلقاه بالمعوم ليس كذلك لأنه ليس من وظائفهما الا الموجود (قوله أي أي ما بعد وجودها الخ) هذا
قد علم مما مر (قوله فلهما تعلقان أي بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أي الوجودية كما يصير به
(قوله فيسمع الخ) مفرع على قوله وأما بالنسبة الخ (قوله الوجودية) خرج بها الاحوال والصفات السالوب
(قوله ولا تدرى) عبراً ولا بقوله ولا تعرفوناً بقوله ولا تدرى تفننا (قوله ان السمع والبصر الخ) بيان لما
تستدبر من (قوله وقيل ان السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السعدونصاحبه تعالى يتعلق
بالسموعات وبصره تعلق بالبصرات وأجرى بعضهم فيها احتمالين فقال يحتمل ان المراد السموعات
والبصرات بالنسبة لتعالى وبهما كل موجود وعلى هذا يكون مرادنا قوله السنوبي ويحتمل أن المراد

السنوبي ومن تبعه هو المرح وقيل ان السمع لا يتعلق الا بالأصوات والبصر لا يتعلق الا بالبصرات

المسموعات والمبصرات عادة فيكون محالاً له وعبارة بعضهم تقتضي انه لا خلاف الا في السمع **(قوله)** **الخالج** هذا مستفاد من مخالفة العوائد **(قوله)** ليس بان الخ أي ليس مع انك ولا صماخ وهو ليس الصادر في الاذن ويطبق على الاذن نفسه او على القليل من الماء أو ما بالضم فاسم الماء فأدله في القاموس **(قوله)** ليس بجدقة هي سواد العين وهو المستدير وسط العين كما تراه شارح القاموس عن ابن زيد وليس كالي قبلها وقوله ولا أحضان جمع جفن بفتح الحاء وكسر هاء وغطاء العين من أعلى وأسفل ويطبق على غمد السيف وعلى منبر طبيب الرع وعلى ضرب من العنب كما استفاد من القاموس

الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام قد اختلف فيه على أقوال كثيرة ومنهذه أهل العلم ما ذكره الشيخ بقوله هي صفة الخ **(قوله)** ولا صوت أي به لانه لا يلزم من في الحرف في الصوت لانه أهم والقاعدة انه لا يلزم من في الاخص في الاعم **(قوله)** عن التقديم والتأخر جمع بينهما في الذكروا لغة التزييه والاخير من في أحدهما في الآخر **(قوله)** والاعراب والبناء أي وغير ذلك من بقية صفات الالفاظ والتزييه عن ذلك قد علم في الحقيقة من قوله ليست بحرف ضرورة أن الاعراب والبناء نحوهم لا تكون الا للحروف **(قوله)** بخلاف كلام الخواص (راجع لقوله ليست بحرف الخ) **(قوله)** وليس المراد المقام للتفريع وقد خالف في ذلك الكرامية فيصهم الله تعالى فقالوا ان المنتظم من الحروف مع حدوثه في ذاته تعالى **(قوله)** المترلة على النبي صلى الله عليه وسلم استشكل كونه مترلة مع أنهما من الاعراض غير المترلة وهي لا يتصور فيها الاثر ولو بالاتبعية وأجيب بان المراد المترلة بلفظها وهو مجاز متعارف **(قوله)** لأن هذا حادثة وقد تعالى بعضهم حتى زعم قدمها وقدم الرسوم بل تجاوز زجهل بعضهم لافاق المصحف نحو ذاق من ذلك فالحق أن ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لانه وان كان المراد به هذه الالفاظ لكن يومه الصفة القديمة وذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقدام من كثير من العلماء على القول بخلق القرآن **(قوله)** وهذه مشتملة على تقدم الخ اسم الاشارة عند اللافتا الشريفة واشتمالها على ذلك من اشتمال الموصوف على الصفة بالنسبة للتقدم والتأخر والاعراب ومن اشتمال الكل على الجزأ بالنسبة للسور والآيات والمقصود من ذلك الفرق بين الالفاظ الشريفة والصفة القديمة **(قوله)** على تقدم الخ أي وغير ذلك وقوله واعراب أي بنامه كان الاولى التصريح به على قاصد ما قبله **(قوله)** عن جميع ذلك أي المذكور من التقديم والتأخر الخ **(قوله)** فليس فيه آيات الخ أي ولا تقدم ولا تأخر ولا عراب أخلا من المفعر عليه **(قوله)** لان هذه أي آيات وما عطف عليها (قوله) كأن تقدم أو في التعريف **(قوله)** وليست هذه الالفاظ الخ غرضه بهذا التورك على من عبر بهذه العبارة كالسوق وغيره من المحققين وأجيب عنه بأنه ليس المراد ان الصفة القديمة تفهم منها بل المراد ان هذه الالفاظ الخ مدلول الصفة القديمة فجمع عبارته في ما قاله الشيخ تقدير مضاف هذا وقال بعضهم من ارادهم هذه الالفاظ الشريفة تدل على الصفة القديمة دلالة عقلية استلزامية لان جميع العلة لا يضيفون الكلام القضي الالهي كلام نفسي دون من ليس له ذلك ككلمات الجاد وقد أضيفت هذه الالفاظ لتعالى فانها كلام الله قطعاً يعني أنه ليس لاحد تركبها كسب لاجبتي انها فاعية تعالى وهذا هو المراد بقوله القرآن حادث ومطلوبه قدم ونفهم القرائن أن المراد المدلول الوضي فقال من قدم كدلول قوله تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم ومنه حادث كدلول قوله تعالى خلق السموات والارض ومنه مستحيل كدلول قوله تعالى اتخذ الرحمن وداخلاً **(قوله)** بل ما يفهم الخ اضراب ان تقال وقوله مساوياً يفهم الخ يقتضي أن ما يفهم من هذه الالفاظ ليس عن ما يفهم من الصفة القديمة ضرورة أن المساوئ التي ليس عين ذلك الشيء وجوباً بالله وان كان عينه بخلافه بالاعتبار فالعيني باعتبار كون مدلول هذه الالفاظ

وسمع الله تعالى ليس بانك ولا صماخ وبصره ليس بجدقة ولا أحضان تتره وتعالى عن ذلك علواً كبيراً

الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام وهي صفة قديمة فاعية بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزوعة عن التقديم والتأخر والاعراب والبناء بخلاف كلام الخواص وليس المراد بكلامه تعالى الواجبة تعالى الالفاظ الشريفة المترلة على النبي صلى الله عليه وسلم لان هذه حادثة والصفة القائمة بذاته تعالى قديمة وهذه مشتملة على تقدم وتأخر واعراب وسور وآيات والصفة القديمة خالية عن جميع ذلك فليس فيها آيات ولا سور ولا عراب لان هذه تكون للكلام المشتمل على حروف وأصوات والصفة القديمة منزوعة عن الحروف والاصوات كما تقدم وليست هذه الالفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة بمعنى أن الصفة القديمة تفهم منها بل ما يفهم من هذه الالفاظ مساوياً يفهم من الصفة القديمة

شريعة غير مابتدأ ركونه مدلول الصفة القديمة فلا تغفل (قوله لو كشف عنا الحجاب) أي الذي يجيبنا به
 في ادراك ذلك (قوله فاصله) أي المذكور من قوله ما يفهم الخ (قوله تدل على معنى الخ) أي كما في
 قوله تعالى ولا تقرنوا الزنا فإنه قد يدل على معنى وهو طلب الكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم
 من الصفة القديمة فإن قيل ان الاخبار بطريق المضي في الالفاظ الشريعة كثيرة جدا كما في قوله تعالى انا
 سلطناوا حوا قال موسى لقومه فصمى فرعون الرسول اولى غير ذلك فكيف يقال بالساو اتمع أن ذلك متفق
 بالازل لا يجب بان كلامه تعالى وان لم يتحقق ذلك فيعني بالازل يتحقق فيه فيمزال بالساو اتمع أن ذلك متفق
 حدوث الأزمنة والأوقات وتحقق هذا الجواب عسير جدا كما قاله السعد كذا أبو خنسن شرح الجوهرة
 فيها (قوله فانه يغلط فيه) أي يخالفه الصواب (قوله وسمى كل الخ) أي على سبيل الحقيقة على
 تحقيق لكن إطلاق القرآن على الالفاظ الشريعة أشهر من إطلاقه على الصفة القديمة والكلام بالعكس
 (قوله الآن الالفاظ الخ) استدلال على قوله وسمى كل الخ لانه قد ينوهم منه أن الالفاظ الشريعة
 لا مضمون كل وجه (قوله مكتوبة) أي دواها وهي النقوش وسكن عن بعضهم أن كل حرف من أحرف
 حركات الألواح المحفوظ بقدر جبل قاف (قوله نزل بها الخ) هذا مبني على التصديق من أن المنزل عليه
 على الله عليه وسلم اللفظ والمعنى والمراد نزل بها على التدرج كما ذكره بعد (قوله بعد أن نزلت) أي بعد أن
 نزلت صفاتها التي كتبها فيها الملائكة فتألف الألواح المحفوظ كما أشار بقوله كتب الخ (قوله في ليلة القدر)
 في أخذ من قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر بناء على أن المعنى انا أنزلناه إلى السما الدنيا في بيت العزة في
 ليلة القدر وما على القول بأن المعنى انا أنزلناه في شأن ليلة القدر والمراد من القدر التقدير لا موقوف في دواوين
 الملائكة أو الشرف أو الضيق فلهذا على الأول ليلة التقدير لا موقوفة وأضيفت اليه لكونه فيها وعلى الثاني
 ليلة الشرف وأضيفت اليه لكونه صفها وعلى الثالث ليلة الضيق وأضيفت اليه لضيق القضاء عظام
 لا تكتفي فيها ومن هذا المعنى قوله تعالى فقد علمهم نزل في ليلة القدر باقية على الصحيح واستدلال بعضهم
 في رفعها بحديث خرج لا علمكم ليلة القدر فتلا في فلان وفلان رفعت مر دود بان المارد رفعت فيها
 هذا من قوله في آخره الحديث وعسى أن يكون خيرا لكم فالتسوها في العشر الاواخر اذ رفعتها بالمرّة
 الأخيرة ولا يتأتى معه التماس (قوله في بيت العزة) متعلق بمحذوف تقديره ووضعت كما يؤيد من كلامه
 قد (قوله في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زاد في حاشيته على البضاوى انه في السماء
 باقية (قوله في صحف) جمع صحيفة وهي الكتاب (قوله قيل نزل الخ) حاصله انه اختلف فقيل انها نزلت
 في بيت العزة دفعة واحدة وقيل انه كان ينزل في ليلة القدر ما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة
 ثم اختلف ايضا فقيل نزل عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وقيل في ثلاث وعشرين وقيل في خمس
 وعشرين (قوله دفعة) هي يقع الدال اسم للقرتين التي وضعتهما في دفترين المطر والمراد هنا الاول وقوله
 واحدة تأكيده قبله (قوله وقيل كان نزل الخ) مقابل لقوله قيل نزلت في بيت العزة دفعة كما لا يخفى وكان
 لاولى ذكره عقبه ليقدّر ان الاقوال الثلاثة بغيره على كل من القولين (قوله بقدر الخ) البازي انه في الفاعل
 ذلك مستكره عندهم فلو حذفه كان الأولى (قوله ولم ينزل الخ) لو حذفها مضرة (قوله والذي نزل الخ)
 محموله ان الخلاف على قولين ويحت القول الثاني قولان فصارت الاقوال ثلاثة كما حكى عن الزركشي
 قوله وقيل نزل عليه المعنى فقط وهو مبني على القول بان سيدنا جبريل كشف عنه الحجاب فسمع كلامه
 تعالى كما سمعه موسى فهمه من ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ) واستدل لذلك بقوله تعالى نزل به
 الروح الامين على قلبك (قوله وقيل الذي عبر عنها الخ) كان الاظهر أن يقول الذي عبر عنه بها الخ لولعل عن
 معنى الباء (قوله والتحقق انها نزلت لفظا ومعنى) وهذا هو ماصدقه فكان الأولى أن يقول والتحقق

لو كشف عنا الحجاب
 ومعناها فاصله أن الالفاظ
 هذه تدل على معنى وهذا
 المعنى مساو لما يفهم من
 الكلام القديم القائم بذاته
 تعالى فاحرص على هذا
 الفرق فانه يغلط فيه كثير
 ويسمى كل من الصفة
 القديمة والالفاظ الشريعة
 قرآنا وكلام الله الآن
 الالفاظ الشريعة مخلوقة
 مكتوبة في السوح المحفوظ
 نزل بها جبريل عليه السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد أن نزلت في ليلة القدر
 في بيت العزة محل في سماء
 الدنيا كتبت في صحف
 ووضعت فيه قبل نزلت في
 بيت العزة دفعة واحدة ثم
 نزل عليه صلى الله عليه
 وسلم في عشرين سنة وقيل
 في ثلاث وعشرين وقيل في
 خمس وعشرين وقيل كان
 ينزل في بيت العزة في ليلة
 القدر بقدر ما ينزل كل سنة
 ولم ينزل في بيت العزة دفعة
 واحدة والذي نزل عليه
 صلى الله عليه وسلم اللفظ
 والمعنى وقيل نزل عليه المعنى
 فقط واختلف القائلون
 بهذا فقال بعضهم عبر النبي
 صلى الله عليه وسلم عن المعنى
 بالالفاظ من عنده وقيل
 الذي عبر عنها جبريل عليه
 السلام والتحقق انها نزلت
 لفظا ومعنى

تعالى حقيقة ليست بحرف ولا صوت واستشكل المعزلة وجود

كلام من غير حرف فأجاب

أهل السنة بأن حديث

النفس كلام يتكلم به

الشخص في نفسه من غير

حرف ولا صوت فقد وجد

كلام من غير حرف ولا صوت

وليس مراد أهل السنة

تشبيه كلامه تعالى بحديث

النفس لأن كلامه تعالى

قديم وحديث النفس حدث

بل مرادهم الداعي المعزلة

في قولهم لا يوجد كلام من

غير حرف ولا صوت ودليل

وجوب الكلام له تعالى قوله

تعالى وكلم الله موسى تكليما

فقد أثبت لنفسه كلاما

والكلام يتعلق بما يتعلق

به العلم من الواجب والخائز

والاستحصيل لكن تعلق العلم

بها متعلق انكشاف بمعنى

أنه منكشفة له تعالى بعله

وتعلق الكلام بها تعلق

دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا

الحجاب وسعنا الكلام

القديم لفهمنا هاتمه

الصفة الرابعة عشرة من

صفاته الواجبة له تعالى

كونه قادرا

وهي صفة قائمة بذاته تعالى

غير موجودة وغير معدومة

وهي غير القدرة وبينها وبين

القدرة تلازم في وجود

القدرة في ذات وجودها

الصفة المهمة بالكون قادرا

سواء كانت الذات قديمة

أو حادثة

الاول (قوله وبالجملة) أي وأقول قولنا متبنا بالاجال بعد القول بالمتن بالفصل وهذا وطئته لحكاية كل

المعزلة (قوله واستشكل المعزلة الخ) ولذا ذهبوا إلى أنه لا يوجد كلام بلا صوت وأحرف وسبب تشبيه

المعزلة مع أنهم سموها أقسام أهل العدل والتوحيد كما حكاه السعد في شرح العقائد أن رئيسهم وأصل

عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقرأ من كتاب الكبير وليس يؤمن ولا كان

قائما معزلة بين الترتين فقال الحسن البصري فدا عتزل عنا (قوله من غير حرف) أي ومن غير أصوات

(قوله وأجاب أهل السنة الخ) كان أهل السنة يقولون للمعزلة كيف تستشكون وجود كلام من غير

حرف وصوت مع أنه متحقق وثابت كما في الحديث النفس فان قيل المعزلة يشكون تشبيه حدث النفس

كلاما فلا ينقض عليهم ذلك. أجب بأن أهل السنة لم يكتروا بما ذكره لا بإطلاق العرب عليه كلاما كما في قول

الاخلط إن الكلام لم يفتي القواد وأما * جعل اللسان على القواد دليلا

(قوله وليس مراد أهل السنة الخ) أي كما قد يتوهمه بعض القاصرين (قوله ودليل وجوب الكلام الخ)

أنهم يستدل بالدليل العقلي لضعفه هنا واستشكل اثبات الكلام بالدليل العقلي بأنه يلزم عليه القول

الدليل متوقف على صدق الرسول وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على الكلام لتزج به المعزلة وقول

تعالى صدق عيسى في كل ما يبلغ عني وهو متوقف على الدليل وهكذا وأجب عن توقف المعجز على الكلام

لأن تزج المعزلة ما ذكره لا يقتضي توقفها عليه (قوله وكلام الله موسى تكليما) أي أزال عنه الحجاب فسمع كلام

القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم يسمع ما سمع سيدنا موسى (قوله فقد أثبت لنفسه) أي لآله كان

وهذا الداعي المعزلة القائمين بأنه ليس لآله كلام بقبية صفات المعاني ويفسرون الآية بمعنى أنه تعالى

خلق الكلام في جرم من الأجرام وأسماعه سيدنا موسى (قوله يتعلق بما يتعلق به العلم الخ) أفاد أن

والكلام متساويان في التعلق وإن اختلفا في التعلق وهما تساويان في القوم وهو أن اثبات التعلق

في الأول للكلام يلزم عليه أنه متعلق بالأمر والنهي والاختيار والاعتقاد وغير ذلك كما هو مذهب أهل

الحق فيلزم من ذلك ثبوت الأمر بالأمر والنهي بلا منهي وهذا كذا وكل ذلك عتلت لا تصح نسبة إلى

الحكيم ولهم عنه أجوبة للشهور منها بين الجمهور كقوله السعد أن العتلة لا يلزم إلا لو حوطلب المصدوم

غير تقدير وجوده وصيرورته أهلا للخطاب وأما مع تقدير ذلك فلا يلزم العتلة كما في خطاب النبي صلى الله

عليه وسلم بأوامر ونواهي كل مكلف إلى يوم القيامة وقوله المثل الأعلى ورسوله كذا يؤخذ من شرح الجوهري

لؤلؤها وهذا تعلم أن تعلق الكلام بتعديري قديم وأثبت له بعضهم تعلقا خاصا حيا قديما وتخصيرا خاصا

نظرا لقول بأنه يشترط للأمر مثلا بالفعل وجودا للأمر مثلا فالتعلق قبله صلاحي قديم وبعد تعديري حادثة

فليتأمل (قوله من الواجب والباطن والاستحصيل) أن في كل منها الاستغراق (قوله لكن تعلق العلم الخ)

استندرك على ما قبله الموهوم أنهما متحدان في التعلق والضعف في قوله بهاء الثلاث المذكرة قبل ويحتمل

أنه عاشلوا أثبت بمتسار هذا الثلاثة وقوله تعلق انكشاف أي تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله قبل

دلالة (قوله بمعنى أنه) أي الحال والنشان

الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا (قوله وهي صفة الخ) قد يقال هذا التعريف

غير مائة لفسول سائر صفات الأحوال فيه فلماذا في التعريف لازمة للقدرة لكان أولى لسلامتهم

ذلك (قوله وهي غير القدرة) فالقائم بذاته تعالى صفتان أحدهما وجودية وهي القدرة والأخرى

واسطة بين الوجود والعدم وهي الكون قادرا وهكذا يقال فيما يأتي والمتبادر أن الضعيف أثبت لكونه

قادرا لا بقيد كونه صفة للقديم أخذًا عما بعد (قوله تلازم) هو تفاعل من الجانبين فكل منهما لا

ولازم وهكذا جميع ما يأتي (قوله في وجود الخ) أي متى ثبت الكون قادرا الذات ثبت لها القدر

كما يشتمل التلازم وقوله في ذات أي لسانتي يعني اللان وقوله وجودها أي ثبت لها العلم ومعلوم أن

ذلك

ثبت زيد خلق الله تعالى فيها القدرة على الفعل وخلق فيها صفة تسمى كون زيد قادرا وهذه الصفة تسمى حالا والقدرة عليها هي حق
لحوادث وأما في حق تعالى فلا يقال القدرة على كون الله تعالى قادرا بل يقال بين القدرة وكونه

لا لا يتصف بالوجود الحقيقي (قوله فذات زيد باخ) مفرغ على قوله في وجدة القدرة باخ بالنسبة لقوله أو
بإدائه (قوله على الفعل) متعلق بالقدرة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة أخذان
وله وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى حالا) أي معنوية لا لاحقة لما مر من أن الحال أن لا زمت صفة
بهي فهي حال معنوية لا لأن لا زمت الذات فقط فهي حال نفسية (قوله على فيها) قد تقدم في محث
لوجود أن المراد عند أهل السنة يكون الشيء عمله في شيء آخر أنه لازم له من غير أن يرفلح المراد ذلك أنه
يؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع الله على قلبه إذا علمت ذلك علمت أنه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث
يقول الشيخ أن ما في حق تعالى الخ غرض ظاهر إلا أن يقال مراده أنه لا ينبغي أن يقال ذلك لما ليس من الإلهام
إسما للأدب (قوله بل يقال الخ) ضربا يتشابه (قوله وقالت المعتزلة بالتلازم) أي كما قالت به أهل السنة
المقصود من ذلك قوله أنهم الخ (قوله بين قدرة الحادث الخ) إنما قيد بذلك لأنهم لا يشيئون القدرة كإتي
صفات المعاني التي تشارك وتعالى بل يقولون هو قادر بذاته من بدنيا فهو كذا والصحيح أنهم لا يكتفون
بذلك لأنهم لا يشيئون أشدها (قوله الصفة الثانية) أي التي هي الكون قادرا ويجري مثل ذلك في
الكون مریدا وما بعده كما ينبغي عليه (قوله بل متى خلق الله الخ) ضربا يتشابه
الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مریدا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله غير
موجودة الخ أخرج ما عدا صفات الأحوال وكان عليه أن زيد ملازمة للأرادة لا خارج ما عدا العرف من
الأحوال كما مر نظيره (قوله ولا معدومة) لو قال وغير معدومة لكان أنسب وكذا يقال فيما يأتي (قوله
وتسمى حالا) أي معنوية يفسر (قوله فذات زيد باخ) مفرغ على قوله أو حادثة (قوله للفعل) متعلق
بالأرادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة (قوله ويجري مثله في الكون مریدا) أي
فأهل السنة يقولون أن الله خلق العبد لا الإرادة والكون مریدا كذا كره قبل والمعتزلة يقولون خلق الإرادة
ونشأ عنها الكون مریدا من غير خلق الله

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالما (قوله صفة) كان عليه أن زيد ملازمة للعلم
لا خارج غير من بقية الأحوال (قوله ويجري الخ) أي يقال في حق تعالى هو صفة فاعلة بذاته غير موجودة
وغير معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أي نظير ما تقدم بأن قال فذات زيد خلق الله فيها العلم
وكونه عالما فذاته هو المراد بالثال (قوله جار فيه) أي أهل السنة يقولون خلق الله زيد العلم والكون عالما
كأعلم والمعتزلة يقولون لم يخلق الله إلا العلم ونشأ عنه الكون عالما من غير خلق الله
الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا (قوله صفة) كان عليه أن زيد ملازمة للحياة
من (قوله وفيه جميع ما تقدم) أي من كونه يجري فيه الخلاق بين أهل السنة والمعتزلة وهو واضح مما مر
الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه سمعا (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للسمع
من (قوله وفيه جميع الذي تقدم) قد عرفت مما سبق
الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للبصر
من (قوله وفيه جميع ما تقدم) علمته في ما مر
الصفة العاشرون هي أيام العشرين كما صرح به بعد بقوله وفي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ)
أي حكمة المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله ما يجب له تعالى على التفصيل) لو قال بذلك ما يجب علينا
معرفة على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وأغنى بذلك لأن ما يجب معرفته على الأجل لأناهية
له إذ كل كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة العشرون (قوله وهي) أي
كونه تعالى متكما وقوله صفة الخ كان عليه أن زيد ملازمة للكلام لاسم (قوله وفيه جميع ما تقدم)

لا لا يتصف بالوجود الحقيقي (قوله فذات زيد باخ) مفرغ على قوله في وجدة القدرة باخ بالنسبة لقوله أو
بإدائه (قوله على الفعل) متعلق بالقدرة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة أخذان
وله وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى حالا) أي معنوية لا لاحقة لما مر من أن الحال أن لا زمت صفة
بهي فهي حال معنوية لا لأن لا زمت الذات فقط فهي حال نفسية (قوله على فيها) قد تقدم في محث
لوجود أن المراد عند أهل السنة يكون الشيء عمله في شيء آخر أنه لازم له من غير أن يرفلح المراد ذلك أنه
يؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع الله على قلبه إذا علمت ذلك علمت أنه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث
يقول الشيخ أن ما في حق تعالى الخ غرض ظاهر إلا أن يقال مراده أنه لا ينبغي أن يقال ذلك لما ليس من الإلهام
إسما للأدب (قوله بل يقال الخ) ضربا يتشابه (قوله وقالت المعتزلة بالتلازم) أي كما قالت به أهل السنة
المقصود من ذلك قوله أنهم الخ (قوله بين قدرة الحادث الخ) إنما قيد بذلك لأنهم لا يشيئون القدرة كإتي
صفات المعاني التي تشارك وتعالى بل يقولون هو قادر بذاته من بدنيا فهو كذا والصحيح أنهم لا يكتفون
بذلك لأنهم لا يشيئون أشدها (قوله الصفة الثانية) أي التي هي الكون قادرا ويجري مثل ذلك في
الكون مریدا وما بعده كما ينبغي عليه (قوله بل متى خلق الله الخ) ضربا يتشابه
الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مریدا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله غير
موجودة الخ أخرج ما عدا صفات الأحوال وكان عليه أن زيد ملازمة للأرادة لا خارج ما عدا العرف من
الأحوال كما مر نظيره (قوله ولا معدومة) لو قال وغير معدومة لكان أنسب وكذا يقال فيما يأتي (قوله
وتسمى حالا) أي معنوية يفسر (قوله فذات زيد باخ) مفرغ على قوله أو حادثة (قوله للفعل) متعلق
بالأرادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة (قوله ويجري مثله في الكون مریدا) أي
فأهل السنة يقولون أن الله خلق العبد لا الإرادة والكون مریدا كذا كره قبل والمعتزلة يقولون خلق الإرادة
ونشأ عنها الكون مریدا من غير خلق الله

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالما (قوله صفة) كان عليه أن زيد ملازمة للعلم
لا خارج غير من بقية الأحوال (قوله ويجري الخ) أي يقال في حق تعالى هو صفة فاعلة بذاته غير موجودة
وغير معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أي نظير ما تقدم بأن قال فذات زيد خلق الله فيها العلم
وكونه عالما فذاته هو المراد بالثال (قوله جار فيه) أي أهل السنة يقولون خلق الله زيد العلم والكون عالما
كأعلم والمعتزلة يقولون لم يخلق الله إلا العلم ونشأ عنه الكون عالما من غير خلق الله

الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا (قوله صفة) كان عليه أن زيد ملازمة للحياة
من (قوله وفيه جميع ما تقدم) أي من كونه يجري فيه الخلاق بين أهل السنة والمعتزلة وهو واضح مما مر
الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه سمعا (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للسمع
من (قوله وفيه جميع الذي تقدم) قد عرفت مما سبق
الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للبصر
من (قوله وفيه جميع ما تقدم) علمته في ما مر
الصفة العاشرون هي أيام العشرين كما صرح به بعد بقوله وفي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ)
أي حكمة المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله ما يجب له تعالى على التفصيل) لو قال بذلك ما يجب علينا
معرفة على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وأغنى بذلك لأن ما يجب معرفته على الأجل لأناهية
له إذ كل كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة العشرون (قوله وهي) أي
كونه تعالى متكما وقوله صفة الخ كان عليه أن زيد ملازمة للكلام لاسم (قوله وفيه جميع ما تقدم)

جميعا وهي صفة فاعلة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير السمع وفيه جميع الذي تقدم في الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى
كونه بصيرا وهي صفة فاعلة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير البصر وفيه جميع ما تقدم في الصفة العشرون وهي تمام ما يجب
له تعالى على التفصيل وهي كونه تعالى متكما وهي صفة فاعلة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير الكلام وفيه جميع ما تقدم

قد علمت سابقا (قوله تبيينه) هو في الأصل مصدره إذا أبقت ثم نقل في عرف المصنفين إلى الصفة اللائقة
 للمفهوم من الكلام السابق إجمالا والمراد به هنا المعنى الأصلي لأن المعنى العرفي لا يظهر هنا إذ لم يتقدم
 ما يفهم منه ذلك إجمالا (قوله من القدرة الخ) بيان لما (قوله يسمى) بالياء كما في بعض النسخ من عادة اللغويين
 ما وفي بعضها يسمى بالياء مرعاة لعلها وكل صحيح لكن الأولى أولى (قوله صفات المعاني) أعلم أن أهل
 السنة يعنون فيها أنها عين الذات أو غيرها فهي لا هي ولا هي غيرها لا يقال كيف هذا مع أن عين
 العينية وتوفي الغيرية تناقضا لأن في العينية يستلزم إثبات الغيرية وتوفي الغيرية يستلزم إثبات العينية لأن
 تقول لا نسلم ذلك لأن في العينية لا يستلزم إثبات الغيرية التي اصطلاح عليها التكميل وهي أن يكون
 الشا تبيح عيكن تقارقهما إذ عيكن أن تتفي العينية و يكونا شائين لا يمكن تقارقهما ولأن في الغيرية
 المذكورة لا يستلزم إثبات العينية إذ عيكن أن تتفي الغيرية المذكورة و يكونا شائين لا يمكن تقارقهما
 تعلم أن معنى قولهم ليست عينها أنها ليست حقيقة تها هي حقيقة الذات فالإيجاد مسحيل ومعنى قوله
 ليست غير أنها ليست مع الذات شائين يمكن تقارقهما فإن أراد بالغيرية أن حقيقة تها ليست حقيقة الذات
 مع عدم إمكان تقارقهما كانت محججة وتعمد لكن يمنع إطلاقها عليهم الغيرية المصطلح عليها وكذا
 ما أولهم ولم يرد به كتاب أو سنة محججة أو نحوها فلا يجوز إطلاقه له سوى تصرف (قوله من إضافة
 العام للشخص) وهذه الإضافة هي المسماة بالإضافة التي للبيان لما فيها من بيان الأول بالثاني فكأنه يقال
 المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص فضايله أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص
 بإطلاق كما في قولهم شجر رالك بخلاف البيانية فإن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم
 وخصوص من وجه كما في قولهم خاتم حديد هذا وقيل لا فرق بين الإضافة التي للبيان والإضافة للبيان
 والتحقيق الأول (قوله والإضافة البيانية) السواب كما نقل عن الشيخ إسقاطه لما مر من أن ضابطها أن
 يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه وما هنا ليس كذلك لعدم انفراد المعاني عن
 الصفات في شيء ولو قال أو من الإضافة التي على معنى من نخلص من ذلك وعليه فالعني صفات من المعاني
 وذلك أن أراد بالمعاني ما يشمل صفات الحادث كالبياض والوساد ونحو ذلك والحاصل أن الإضافة هنا
 للبيان أو على معنى من وليست بيانية وهذا كله كما ترى اقتضاه قطع النظر عن العلية والافلا يقال شيء من
 ذلك (قوله وما بعده الخ) معطوف على قوله ما تقدم الخ (قوله وهو) ضمير التذكير وفي بعض النسخ وهو
 بضمير التأنيب وهو صحيح أيضا نظر المعنى (قوله يسمى) بالياء أو بالياء كذا في تقدم (قوله نسبة المعاني
 لا يقال إذا كان كذلك حقيقة أنه يقال معاوية لا يقال فاعلة النسب أنه إذا نسب الجميع وانما ينسب لفرد
 إلا إذا شبه المفرد بذلك قال في الخلاصة

والواحد ذكرنا سابا للجمع * ما لم يشأه واخدا بالوضع

(قوله لا تها تلامزها) يحتمل أنه علمه تقوله نسبة المعاني فكأنه قال وانما نسب المعاني لأنهم تلامزها
 ويحتمل المعنى تقوله ونسب الخ فكأنه قال وانما نسبته بهذا الاسم المشتق على هذه النسبة لأنهم الخ
 (قوله وتسا الخ) تقدم أن التعبير بذلك هوهم أنها ليست يتحقق الله وهو مذهب المعتزلة فكان الأولى
 أن يقول لا تها تلامزها في القديم والحادث (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة
 (قوله هنا) أي افهم هذا أو القصد بهذه الكلمة الانتقال من أسواب إلى أسواب آخر على حد قوله تعالى
 هذا وإن لطافتها غير شرا ب (قوله وزاد المترية الخ) أي بخلاف الأشاعر فانهم لا يزدون ذلك وزاد
 بعضهم أيضا صفة أخرى وسنلها الأدرالك وهل على ما قاله المترية بديهة يرا في المعنوية صفة ثلثة وهي
 كونه تعالى مكتوبا وعلى ما قاله البعض المذكور زادها صفة أخرى وهي الكون مدركا وأولام أرضا في ذلك
 لكن الأقرب الأول لأن صفات المعاني تلامزها المعنوية (قوله صفة ثلثة) ظاهرا أنها صفة واحدة قال

(تبيينه) ما تقدم من القدرة
 والأراد توأما العلم والحياة والسمع
 والبصر والكلام يسمى
 صفات المعاني من إضافة
 العام للخاص أو الإضافة
 البيانية وما بعده هو كونه
 تعالى قادرا الخ تسمى صفات
 معنوية نسبة للمعاني لأنها
 تلامزها في القديم وتسا
 عنها في الحادث على ما تقدم
 هذا وزاد المترية في
 صفات المعاني صفة ثلثة
 وهوها التكوين وهي صفة
 موجودة كبقية صفات
 المعاني لو كشف عنا الحجاب
 رأيناها

يجرى صفات المعاني لو
 كشف عنا الحجاب
 واعترضهم الاشاعرة بأن
 ما نأمله التكوين بعد
 القدرة لان المقدرة
 يقولون ان الله ووجد
 وبعدم التكوين فاجابوا
 بأن القدرة تهيء الممكن
 للوجود أى تصديره فابلا
 للوجود بعد أن لم يكن
 والتكوين بعينه لا يوجده
 بالفعل ورد الاشاعرة بأن
 الممكن قابل للوجود ومن
 غير شئ ومن أجل كونهم
 زادوا هذه المسفة قالوا ان
 صفات الافعال قديمة
 كخلق والاحياء والرزق
 والامانة لان هذا الانفاط
 اسماء للتكوين الذى هو
 صفة موجودة عندهم
 والتكوين قديم فتكون
 صفات الافعال قديمة وعند
 الاشاعرة صفات الافعال
 حادثة لان اسماء العلاقات
 القدرة فالاحياء اسم تتعلق
 القدرة بالحياة والرزق اسم
 لتعلق القدرة بالرزق
 وانطلق اسم لتعلقها بالخلق
 والامانة اسم لتعلقها بالموت
 وتعلقا القدرة عندهم
 حادثة ومن اتهمين
 عشرون اضداد هذه
 العشرين وهى العدم ضد
 الوجود والثانية الحدوث
 ضد القدم والثالثة الفناء
 ضد البقاء

بينه وبين البقاء من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه ما انقضى البقاء لا يبقا وهو مساو للبقاء **(قوله)** للماتة قد تقدم أم المساواة من كل وجه لكن المراسمها المساواة ولو من وجه أخذنا جميعا والتقابل بينهما وبين المخالفة من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه انقضى المخالفة لا يتحقق وهو مساو للماتة **(قوله)** فيستحيل عليه تعالى الخ مفرع على عدم الماتة من أسداد الواجبات **(قوله)** فلا يرى عليه تعالى زمان قد وقع في معنى الزمان خلاف فقيل هو حركة التلك الاكظم وقيل الفلك نفسه وقيل مقارنة متغيرين وهو موهوم كالسفر في قوله أما فرحين طالع الشمس لمجدد معكم كطالع الشمس في ذلك المثال وقيل غير ذلك كاستفاد من شرح الصكري والحق ما قاله الاشعري من أنه امر موهوم كذلك فهو امر اعتباري لا وجود له لكن قد جعل عليه علامات معلومة تتبدل باختلاف الاحوال كقولك أحييتك اذا صليت العصر أو اذا جاء زيد وقد عرفت بعلاماته فيقال متباعد معلوم يقارنه متباعد موهوم ازالة للاجماع **(قوله)** وليس له مكان أي يحل فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **(قوله)** وليس له حركة ولا سكون فليس تعالى متحرك كالأماكن وقوله ولا يتصف بالوان فليس تعالى أخضر ولا أسود ولا أحمر ولا نحوها **(قوله)** ولا يجهة أي لا يبالى في جهة لغيره كما يؤخذ مما بعد **(قوله)** فلا يقال فوق الجرم الخ مفرع على ما قبله وانما اقتصر على جهة فوق دون عين لمعلم غيرهما بالمقابلة **(قوله)** وليس له تعالى جهة علم منه مع ما قبله أنه تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام أربعة تقتضيها القسمة العقلية ثباتها موهوم في جهة موهومة وجهة كالانسان والجرم ثالثها له جهة وليس في جهته هو حركة العالم بناء على ما قاله أهل السمنة أن بعدهم انقضاء كاطلعة وأما علم ما قاله الفلاسفة من أنه ليس بعده شيء فليست كذلك بل هي حادثة من القسم الاول رابعها موهوم في جهة وليس له جهة وهذا لا وجود له في الخارج وانما تقتضيه القسمة العقلية وهذا هو التحقيق كما يؤخذ من كلام شيخنا وبعضهم يخص الجهة بالانسان فغيره كالجرم ليس له جهة مع أنه في جهة وعلمه فالتقسيم الرابع موجود في الخارج أيضا **(قوله)** فلا يقال الخ مفرع على ما قبله واقتصر على جهة فثبت علم غيرهما بالمقابلة **(قوله)** فقول العامة الخ في مع ما قبله لف ونشر مشوش وقوله كلام منكرا أي أنكروا الشارع ونهى عنه **(قوله)** بخلاف الخ أفاد ذلك أنه ليس بكارف وهو كذلك لان معتقدا لوجهه لا يكتفى على العصم كما قاله ابن عبد السلام وقيده النووي بأن يكون من العامة كما هو فرض الكلام هنا وانما خفي عليه ما ذكرناه من عياره من ذلك الى اعتقادات المولى كالحوادث وهو كقولنا والفياذ بالله تعالى **(قوله)** الاحتياج الخ قد علمت مما تقدم أن قيامه تعالى بنسبه مغناه الاستغناء عن المحل والمخصص على أحد الاصطلاحين الذي جرى عليه الشيخ في علمه وحينئذ يكون مقابله الاحتياج الى المحل والمخصص أو الى أحدهما أو ما على الاصطلاح الثاني وهو أن مغناه الاستغناء عن المحل فقط فيكون مقابله الاحتياج اليه فقط والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه انقضى القياس بالنفس لا بقيام بالنفس وهو مساو للاحتياج للمحل والمخصص **(قوله)** بمعنى التركيب الخ قد تقدم أن الكون خمسة وقد نبه عليها ما نقله التركيب في الذات اشارت الى الكيم المتصل في الذات وقوله أو الصفات أي أو التركيب الصفات اشارت الى الكيم المتصل في الصفات وتقدم ما نبه عليه أو وجود نظير الخ اشارت الى الكيم المتصل في الذات والصفات والأفعال والاول والثالث متقبان بوحدة الذات والثاني والرابع متقبان بوحدة الصفات والخامس متقبان بوحدة الأفعال والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه انقضى الواحدية لا بوحدة واحدة وهو مساو للتعدد بالمعنى المذكور **(قوله)** الهجز هو صفة وجودية لا يتأق معها التجادل اعدام وقيل هو عدم التعدد عما نحن شأنه أن يكون متصفا بها فاعلى الاول وهو التحقيق يكون التقابل بينهما من التقابل بين الضدين وعلى الثاني يكون التقابل بينهما من تقابل العدم والمكانة **(قوله)** فيستحيل عليه تعالى الخ مفرع على عدم الجزم من الازداد وقوله عن ممكن ما أي ممكن أي ممكن كان غائبا لم يكن وأقرب الدلالة على العزم فيستحيل

والارابعة الماتة ضد المخالفة فيستحيل عليه تعالى أن يحائل الحوادث في شيء مما انقضى وبها فلا يرى عليه تعالى زمان وليس له مكان وليس له حركة ولا سكون ولا يتصف بالوان ولا يجهة فلا يقال فوق الجرم ولا عين الجرم وليس له تعالى جهة فلا يقال اني تحت الله فقول العلوية اني تحت ربنا أو اني فوق كلام منك يحالف على من يعتقد الكفر الخامسة الاحتياج الى محل أي ذات يقوم بها أو الى مخصص أي وجود تعالى الله عن ذلك وهذا ضد القيام بالنفس * البادية التسديع في التركيب في الذات أو الصفات أو وجود نظير في الذات أو الصفات أو الأفعال وهذا ضد الوجدانية * السابعة الهجز وهو ضد القدرة فيستحيل عليه تعالى الهجز عن ممكن ما من الممكنات

كل يمكن حتى إيجاد مثل ذلك العالم أو أحسن منه وأما نقل عن الفزاري أنه قال ليس في الأمكان أبدع مما
 كان فأجيب عنه بأوجه منها أنه ليس فيه ذلك لعدم وجوده وفي تعبيره يمكن أشعار بأن
 الجزل لا يتعلق بالأوجب والمستحيل وقوله من الممكنات لوجدناه ماضيه **(قوله الكراهة)** اعلم أن الكراهة
 إما عقلية أو شرعية فالثاني انتهى عن الشيء غير جازم والأول قسمان بغض الشيء وعدم الميل إليه
 وعدم تعلق الإرادة بالشيء وهذا الأخير أعني عدم تعلق الإرادة بالشيء هو المراد هنا وما ذكره كعلم أي يصح أن
 يوجد الله العقل مع كراهته له شرعا ودفع ما قد يقال الكراهة أعني تعلق الإرادة التي بمعنى الميل إلى الشيء
 كما يقال أراد فلان كذا أي مال إليه وكره كذا أي لميل إليه وهذا مستحيل في حقيقة تعالى فهو ليس مرادا
 وإنما المراد بالارادة في حقيقة تعالى صفة قدسية قائمة بذاته تعالى الخ وهي بهذا المعنى لا يقابلها الكراهة **(قوله)**
 فيحصل عليه تعالى الخ مفرغ على عدل الكراهة من الاضداد وقوله مع كراهته أي الله وقوله له أي لهذا
 الشيء أي لوجوده **(قوله)** أي عدم ارادته أي له وإنما في هذا التفسير للاحتراز من الكراهة الشرعية ومن
 الكراهة بمعنى بغض الشيء وعدم الميل إليه **(قوله)** بارادته أي حال كونها محصورة بآرادته وقوله واختاره
 فليست من حودة قهرائه تعالى فهو القاعل المختار **(قوله)** ويؤخذ من وجوب الارادة الخ توجه الأخذ أنه
 لو كان وجود المختارات بطريق التعليل أو بطريق الطبع لكان العالم قديما هو لا تتعلق به الارادة كما
 لا تتعلق به التقدير ولهذا قال القائلون بذلك باعتبار ما كثر صفات المعاني والمضوء به وهذا أحد الأمور
 التي كثر واهبها ثانيا قولهم يقدم العالم ثالثا انكارهم علم الله بالجزئيات رابعها انكارهم حشر الاجساد
 خامسها قولهم ما كسب النبوة أي بأنها تنال بالاجتهاد وبمشاهدة اسباب مخصوصة فجعله الامور التي
 كثر واهبها خمسة لكن الذي اشتر من ذلك ثلاثة فقط والها أشار بعضهم بقوله
 بثلاثة كثر الفلاسفة الجدا • اذا كثر وهما هي حق مشيئة
 على جبري • حدوث عوالم • حشر الاجساد • كانت مشيئة
 فان قلت مقتضى الثالث أنهم يشترطون العلم بالكيان وهو مناف لقولهم في الصفات قلت قد نصوا على
 أن قدماهم ينكرون العلم من أصله ثم لا يأتى متأخروهم ذلك شعبة تستروا بابات العلم بالكيان دون
 الجزئيات **(قوله)** أن وجود المختوقات ليس الخ يعني ليس ناشئا عن الله تعالى من غير أن يكون له ارادة
 واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة أو بطريق الطبع والحاصل أن التفاعل اما فاعل بالاختيار وهو الذي
 يتأق منه الفعل وتاركل واما فاعل بقدر الاختيار وهو الذي يتأق منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما
 فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غير علة واما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على نبوت
 شرط واتقاه مانع والشق الأول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل والثاني ثابت عند القائلين
 بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما فليس بثبت الا القسم الاول وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة
 إلا أن هل السنة خصوه بالقديم وهو المولى تاركل وتعالى إذا لم يوجدوا والمعتزلة لم يخصصوه بذلك بل جعلوه
 شاملا للحدث وهو العبد لأنه عندهم يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرته جعلها الله فيه كأمروا وأمروا
 القول بالفاعل بالتعليل لقولهم بالتولد وهو أن يجب الفعل لفعله فعلا آخر فادرك الشخص أصبه
 تولدت عندهم حركة الخاتم قال الامري أن حركة الأصبع علة في حركة الخاتم **(قوله)** والفرق بينهما أي بين
 طريق التعليل وطريق الطبع ويحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علة وان الموجود
 بالطبيعة يتوقف على غيرهما من ثبوت شرط واتقاه مانع **(قوله)** كما وجد الخ فيان من وجود الله
 وجوده معلولاه مع كونها مؤثرة فيه **(قوله)** آخر أي غير علة **(قوله)** حركة الأصبع هذا التعليل للعلة وقوله
 متى وجدت الخ بيان للراد من العلة وقوله وجدت الثانية أي مع الثانية كما عرفت فليس المراد مطلقا للزوم بل
 المراد للزوم مع كون حركة الأصبع مثلاً عرفت في حركة الخاتم عند القائلين بذلك **(قوله)** وان الموجود الخ
 معطوف على قوله أن الموجود الخ **(قوله)** يتوقف على شرط واتقاه مانع لم يقل وعلى سبب لأنه لا حاجة

• الثامنة الكراهة وهي ضد
 الارادة قد جعل عليه تعالى
 أن يوجد شئ ما من العالم مع
 كراهته له أي عدم ارادته
 قالو جودات الممكنات
 أو جدها الله تعالى بآرادته
 واختياره ويؤخذ من
 وجوب الارادة تعالى أن
 وجود المختوقات ليس
 بطريق التعليل ولا بطريق
 الطبع والفرق بينهما أن
 الموجود بطريق التعليل كما
 وجدت علمه وجد من غير
 توقف على شئ آخر كحركة
 الأصبع فانها علة لحركة
 الخاتم متى وجدت وجدت
 الثانية من غير توقف على
 شئ آخر وان الموجود بطريق
 الطبع يتوقف على شرط
 واتقاه مانع

صكا النار فانها لا تحرق
الاشطر المماس للعبط
وانتفاء البلب التي هو المانع
من اسراقها فانها تنحصر
بطبيعتها عند القتالين
بالطبيعة لانهم الله بل الحق
ان الله تعالى يخلق الارواق
في الحطب عند مماته النار
كما يخلق حركة الخاتم عند
وجود حركة الاصبع فلا
وجود لشيء بالتعليل ولا
بالطبع خلا فالقتالين بذلك
ويستحيل عليه تعالى أن
يكون عله في العالم نشأته
بغير اختياره أو يكون
طبيعة وجد العالم بطبيعته
تنزه الله عن ذلك وتعالى عما
كبرا * التسعة الجهل
فيسبق عليه تعالى الجهل
يمكن من الممكنات سواء
كان بسيطا وهو عدم العلم
بالشيء أو مركبا وهو ادراك
الشيء على خلاف ما هو عليه
ويستحيل عليه تعالى الغفلة
والذهول وهذا ضد العلم
* العشرة الموت وهو ضد
الحياة الحادثة غير الصم
وهو ضد السمع * الثانية عشر
الحي

لأنص على ذلك اذ هو عند هم نفس الطبيعة فليس هناك سبب غير هاتين التائيهما اذ لو كان هناك ذلك لم يكن
التائيه تائيهما وليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانقضاء المانع بالنسبة للو تبارك وتعالى
أجيب بان الشرط الالوهية وانقضاء المانع عدم التغير وأجيب ايضا بان الشرط وانقضاء المانع كل منهما
محقق في الواقع وان لم تنفع على ذلك وقيل ان القتالين بذلك يقولوا بالتوقف على ماذكره والالاسية
الموادث ولحمه فانظر الفرق بين طريق التعليل وطريق الطبع بالنسبة لتعالى (قوله كالنار هي
تغيب للوثر بالطبع المفهوم مما تقدم (قوله لانهم الله) أي طرفه من رحمة وابعدهم عنه وهذا من العلم
على الاوصاف وهو جائز لحديث عن الله اكل ال باوم وكله وكناه وشاهده بخلاف العلم على الذات فلا
لا يجوز نزع العيبين ولو على الكافر ما لم يتحقق موته على الكفر (قوله بل الحق الخ) هذا اضربا ببطا
عما تضمنه الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبيعتها وان حركة الاصبع تؤثر في حركة الخاتم بالتعليل (قوله
يخلق الارواق) أي الاحتراق فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب كالم (قوله عند مماته النار) أي
وعند انتفاء البلب (قوله فلا وجود لشيء الخ) هذا وما بعده تقر بع على قوله ويؤخذ من وجوب الارادة
تعالى أن وجود الخلووات الخ (قوله نشأته الخ) أي من غير توقف على شيء آخر وهذا بيان للراد من كون
عله (قوله وجد العالم الخ) أي مع التوقف على شرط وانقضاء مانعه على ما مر وهذا بيان للراد من كون
طبيعته ولم يقل هاتين اختيارا بل علم به بمقابله فنيته الحذف من الثاني دلالة الاول (قوله يمكن) أي
أو بواجب أو بجائز ولو زاد ذلك لكان أولى (قوله سواء كان بسيطا الخ) أشار بذلك إلى أن النار ابدية هاتين الام
من البسيط والمركب لكن متى أطلق عند هاتين انصرف الثاني لكونه حقيقة فيه مجاز في الاول وهذا
أحد القولين وقيل انهم مشتركة بينهما (قوله أو مركبا) ان قلت ما وجه تسميته مركبا مع أن كل مركب
لا بد من أجزاء مركبة منها وهذا ليس له ذلك لانه شيء واحد وهو الادراك كما تبين ذلك وجه تسميته
بذلك انه استلزم جهان وهما الجهل بالشيء والجهل بهذا الجهل فهو وان كان شيئا واحدا استلزم شيئا
فلذلك سمى مركبا (قوله على خلاف ما هو عليه) أي على حال خلاف وصف حال هذا الشيء عليه (قوله
ويستحيل عليه تعالى الغفلة الخ) جعل الغفلة والذهول من مناقبات العلم كما هنا أولى من جعلهما من
منافيات الارادة كما صنعت السنوسي في الصغرى لانهما منافيتان العلم بلا واسطة ونافيتان الارادة واسطة
منافياتهما لان العلم بلازم الارادة وما نافي للارادة في المزمع كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن في كلام
غيره ما ينصحه أنهم منافيتان لكل منهما بلا واسطة ولا مانع من منافقتي لشئين أو أكثر وعليه فلا
أولية وعطف الذهول على الغفلة قبل من عطف المرادف وقيل من عطف العام على الخاص لان الغفلة
زوال الشيء من القوة المدركة فقط والذهول زواله منافق فقط أو منهما ومن الحافظة وقيل من عطف الخاص
على العام لان الغفلة هي الغيبة عن الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد الشعور به
(قوله وهذا ضد العلم) اسم الإشارة عند الجهل والمراد بالضم معناه الغفوى وهو مطلق المناق وهو أولى من
جعله ضد اصطلاحيا بالنسبة للجهل المركب لغو بالانظر لغيره (قوله الموت) هو عدم الحياة جسمان شأنه
أن يكون حيا وقيل هو عرض وجودي يضاد الحياة وصدق المقاصد لكن قال الصوفي ان عدمية الموت
كانت منسوبة للقدرية فقتل هذا ذكر السيوطي أن طائفتين أهل الحديث ذهبوا إلى أنه جسم على
صورة كبش والحاديت والألام مصرحة بذلك وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة قرار روح قائما هو أثره
فتسميه بلوت من باب المجاز ومن قبيل المشترك وهذا الجسم لا يبرح في الامات كإمكان الحياة التي هو على
صورة نفوس لا تفرح في الاحي اه ورد ابن حجر حيث نقل الاتفاق على أنه ليس بجوهر ولا جسم قال
وحدث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه (قوله ضد الحياة) المراد بالضم ضد معناه
الغفوى أو الاصغلاحي على التلطف السابق في تفسير الموت (قوله الصم) هو عرض وجودي يضاد السمع
وقيل هو عدم السمع علم شأنه أن يكون سمعا (قوله وهو ضد السمع) المراد بالضم معناه الاصغلاحي
أو الغفوى على الخلاف فعل ما مر (قوله المبي) هو عرض وجودي يضاد البصر وقيل هو عدم البصر عا

ضد كونه تعالى حيا الثامنة

بشر لا ته يسقط منها السبع المعنوية وهي كونه تعالى قادراً الى آخره فافليس له تعالى صفة تسمى كونه
هذا تكون الاشياء ثلاثة موجدات ومعدومات واعتبارات واذ اسقط من العشر بن الواجبة سبع معنويات
سبع هنالك صفة تسمى الكون عاجز الى آخره فلا يحتاج الى عددها من المستحيلات فتكون المستحيلات

[illegible]

بصفته فتكون الصفات الواجبة اثني عشرة تقدم والبقاؤها الخافضة والقيام بالنفس ويعبر عنها بالاستغناء المطلق والوسعية والقدرة والارادة والعلم والحيمة والسمع والبصر والكلام وتسقط المعنوية لان ثبوتها مبني على القول بالاحوال والحق خلافه وان أردت أن تعلم صفاته تعالى للامة فأتبها اسمها مشتقة من الصفات المذكورات فيقال ان الله تعالى موجود قديم مخالف للعوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر حديد عالم حي مسبح بصير متكلم ويعلمون اضدادها واعلم ان بعض الاشياخ فرق بين الاحوال والاعتبارات فقتل الاحمال والاعتبار كل منهما غير موجود ولا معدوم بل تحقق في نفسه الان الاحمال تحقق وتعلق بقيامها بالذات والاعتبار لا تعلق له بالذات ويقول ان الاعتبار يتحقق في غير الازهان واعترض عليه بان الاعتبار صفة واذا كان لا تعلق له بالذات ويتحقق في غير الازهان فامر موصوف لا بد له من موصوف فالحق ان الاعتبارات لا تتحقق لها الا في الذهن وهي قسمان اعتبارا اختراعي وهو الذي لا أصل له في الوجود كقرضك الكريم بخيلا والجاهل علما واعتبار انتزاعي وهو

(قوله وأما على رأي الاشعري فالوجود الخ) قد تقدم ان المحققين على تأويل عبارة الاشعري مع من ينسب الرجوع اليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر الخاص بعد العلم لاجل ما بعده (قوله القدر والبقاء الخ) تفصيل لما قبله فهو بدل مفعول من مجمل (قوله ويعبر عنها بالاستغناء المطلق) وذلك لما مر أن معناه الاستغناء عن المحل والخصص وأنه يستلزم الاستغناء عن غيرها كما تقدم بيانه (قوله وان أردت أن تعلم الخ) الانسب تأخير ذلك عن الترقى الآتي (قوله فأتبها) أي بدو الهاو قسوة اسم مشتقة أي لا كون تلك الدوال اسمها مشتقة وانما كانت تلك الاسماء دالة على الصفات لانها دالة على الذات المتصفة بها الصفات بل نقل عن الاشعري أن مدلول القادر مثلا لنفس الصفة التي هي القدرة من حيث اتصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلوله الذات باعتبار اتصافها بتلك الصفة والحاصل أن الاقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة كقادر وما يدل على الذات ولا يشعر بالصفة كالفاظ الجلالة وما يدل على الصفة فقط كالقدرة اه أقامه الوسي (قوله من الصفات) أي من الالفاظ كالقدرة والارادة (قوله فيقال المناسب) قل بصيغة الامر (قوله قد يخالف البهواث) فكذلك في النسخ لكن لعل فيه سقطا والاصل قد باق مخالف السواد (قوله منكم) لم ينبع على المعنوية يجزى على الحق من أنه لا حال وان الحال محال (قوله ويعلمون اضدادها) أي بان يقال يستحيل عليه تعالى أن يكون معدوم ما دأب الى آخرها (قوله واعلم ان بعض الاشياخ الخ) حاصل هذه القصة أن الشيخ العدوي قرأ أن كلام من الاحوال والاعتبارات غير موجود وغير معدوم لكن الفرق بينهما أن الاولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فانه لا قيام لها بالذات ومع ذلك هي متحققة خارج الازهان فلم يسم له ذلك بعضهم معتضبا بأنه يلزم عليه محذور هو قيام الصفة بنفسها فلذلك اختارناه لا يتحقق لها الا في الازهان ورد بعض المحققين بأنه لا دلالة لان الامر الاعتباري وجوديا واسطة وليس هو كذلك بل هو أثر لدرجة من الواسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال فيه انه قائم بنفسه قائم بغيره ولذلك لم يلزم على قول الاشاعرة بحدوث صفات الافعال أن الذات العلية تحمل للعوادث وقد راجعوا الكبرى فظهر أن الحق مع الشيخ العدوي وقد وقفت على عبارتهم في الآيات البيّنات فوجدتهم مصرحة بذلك وقصم المقرر المشهور أن الامر الاعتباري معنيين أحدهما ما لا يتحقق في نفس الامر قطع النظر عن اعتباره معتبرا أنه ليس من جملة الاعيان والثاني ما لا يتحقق باعتبار المعنى ولو قطع النظر عن ذلك لم يكن له تحقق وأن الخارج أيضا معنيين أحدهما خارج الاعيان والخارج الذهن وهو معنى نفس الامر وظاهر أن هذا اعم من الاول وقد صرحوا بأن النسبة الجزئية مع كونها من الامور الاعتبارية من الموجدات الخارجية المعنى الثاني للخارج انتهت فالتجما قاله الشيخ العدوي على أنه يلزم على ما قاله هذا القائل من أن الاعتبارات لا تتحقق لها الا في الذهن أن لا يكون قادرا مثلا لا يتحقق له في الاول وذلك لان التحقيق أنه امر اعتباري بمعنى قيام القدرة بالذات اذ لا ذهن حينئذ حتى يتحقق في ذلك محذور وقول بعضهم ان ذلك لا يضر بظاهر كيف هذا من لزوم عدم قيام صفات المعاني بذاته تعالى فلتأمل وليرد (قوله والاعتبارات أي القسم الثاني منها وهو الانتزاعي أخذنا ما باق كلامه (قوله فقال الخ) يحط الفرق قوله لأن الحال الخ (قوله بل له الخ) اضربا انتقالا (قوله وقيام) أشار بذلك الى أن الكلام في القيام بالذات أي على وجه القيام المطلقا (قوله واعترض عليه الخ) محصاه أنه يلزم على هذا الفرق محذور وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان الاعتباوصفة وقد قلت انه يتحقق خارج الازهان ولا قيام له بالذات وحينئذ فالصفة ليست قائمة بموصوف بل بنفسها وقد علت حافيه (قوله فالحق الخ) سمع فيه بعضهم وفيه ما قد علمته (قوله اختراعي) نسبة الى الاختراع وهو أن يفرض الشخص شيئا أصلا له في الخارج (قوله كقرض الخ) أي متعلق فرضك الخ وهو البخل الذي فرضته والعلم الذي فرضته (قوله انتزاعي) نسبة للانتزاع وهو أن يترفع الشخص شيئا أصلا في الخارج (قوله واتصاف زيد الخ) هذا بزيادة ما تقدمت به من أن الامر الاعتباري لا يتحقق

الذهن والتأويل فيه تكلف **(قوله الجائز)** أي جواز الجائز فهو على حذف مضاف وهو والممكن
في وهو المستوي بالنسبة لكل من الوجود والعدم خبرا كان أو شرا وقوله في حقه أي بالنسبة إذا تعق
في لام النسبة والحق بمعنى الذات **(قوله فيجب الخ)** مفرع على ما قبله بالنظر لكونه من العقائد الواجب
بتقادها **(قوله الأخير والنشر)** قد بعد عنهم بالحسن والقبح قال كثير من أهل السنة المراد بالاول ما ليس
بما عنه فيشمل الواجب والمنذور والمباح والثاني المنهي عنه فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الاول
بأن المعتزلة المراد بالاول ما لا يكون سببا في العقاب والثاني ما يكون سببا فيه وعليه فالخير يشمل كل من
باح والمكروه وقال امام الحرمين ان المكروه ليس بخير ولا شر **(قوله الاسلام)** المراد به هنا الايمان اخذا
بمقابلته بالكفر وقوله والكفر قيل هو عدم الايمان عما شانه أن يكون متصفا به وقيل هو العقاد
بكارشي مما علم يسمى الرسول به ضرورة فالقابل يدعوه بين الايمان على الاول وهو الحق كما قاله السعد
تقابل العدم والمكثرة وعلى الثاني من تقابل الضدين **(قوله أيضا)** أي كما يجب اعتقاد ما تقدم **(قوله)**
بالامور الخ لكن لا يجوز الا احتياج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا بعده ان قصد
ترار عما وجبه ذلك الذنب من حدا وتزير ولا بان فصل من التفسير به جاز **(قوله خيرا وشرا)** قد
ت المراد بكل منهما فان قيل من المعلوم أن ذلك شامل للعاصي ولو كانت بقضاء القتل وجب الرضا بها
الا من غير صحيح لان الرضا بالمعصية معصية فكيف يكون واجبا والاولى في الجواب أن يقال ان العاصي
هنا جهة كونها مباحا عنها وجهة كونها مقصودة ومقدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضا بها من الجهة
ثانية واما الرضا بها من الجهة الاولى فهو معصية فتنبه **(قوله واختلف في معنى القضاء والقدر قيل الخ)**
كقولين وبني اقول اخر منها ما قاله السنوسي في شرح رسالة الخوض أن القضاء امر از الكائنات على وفق
ه تعالى والقدر تحديد كل شيء بحجته الذي يريد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر على غير ذلك أو لا وعلى
هذا القول فالقضاء حادث والقدر قديم عكس ما قاله الشيخ لان الاول هو تعلق القدرة بالتخييري الحادث
الثاني تعلق الإرادة بالتخييري القديم ومنها أنهم ما معنى إرادته تعالى ومنها أنهم ما معنى قدرته تعالى ومنها
بمعاني كل منهما ولعل اختصاره على القولين المذكورين لشهرتهما ولذا أقصر عليه ما في الشيخ على
جهوري في قوله

إرادة الله مع التعلق * في أن القضاء هو تحقيق
والقدر الابداء للإشياء * وجه معين إرادته علا
وبعضهم قد قال معنى الأول * العلم مع تعلق في الازل
والقدر الابداء للامور * على وفاء علمه للذكور

(قوله وتعلقها الازلي) هل اعتبار التعلق في ذلك وما بعده على سبيل الشرطية والشرعية ومقتضى قوله
فإن أراد الله الخ وقوله بعد فعمل الله الخ الاول ومقتضى النظم المذكور الثاني فليشر **(قوله على وفق الإرادة)**
بحال كون هذا الابداء كاشعا في حال موافق لتعلق الإرادة أي لما تعلق به **(قوله عالما وسلطانا أي)**
ثلا **(قوله فبعدم وجوده)** أول آخره عن قوله أو السلطة ليكون راجعا لها أيضا كقوله على وفق الإرادة
كان أولى **(قوله والابداء)** فيه اظهار في مقام الاضمار وكذا يقال فيما بعد ونكتة الاظهار فيما بعده أنه
أضمر لما هو أهم من الضمير على القدرة وخبرته في النكتة في الاظهار هنا مناسبتها لما بعد **(قوله والدليل)**
في أن الممكنات جائز الخ قد تضمن هذا الدليل دليلين الاول على كون الممكنات ليست بواجبة والثاني
على كونها ليست بممتنع فقد أشار الى الاول بقوله فلو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما
متمثل أن يكون افتراضا من كيان شرطية موصولة فذكر شرطية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني
بقوله ولو امتنع الخ وذكر جليته بما يقوله وانقلاب الجائز الخ ويحتمل أن يكون استثنائيا عما كان
شرطية واستثنائية لان قوله وانقلاب الجائز الخ في قوة قوله لكن انقلاب الخ الممكنات بمعنى الجائز كما

فيجب على كل مكلف أن
يعتقد أن الله تعالى يصور في
حقه أن يخلق الخير والنشر
فيجوز أن الله تعالى يخلق
الاسلام فيريد والكفر في
عمرو والعلم في الآخرهما
والجهل في الآخر وما
يجب اعتقاده أيضا على كل
مكلف أن الأمور غيرهما
وشرها بقضاه وتقدر
واختلف في معنى القضاء
والقدر فقيل القضاء حادثة
الله تعالى وتعلقها الازلي
والقدر ايجاد الله تعالى
للأشياء على وفق الإرادة
فأراد الله تعالى المتغلبة
أزلا بالذات تصير علما أو
سلطانا قضاء وايجاد العلم
فيك بعد وجوده أو
السلطنة على وفق الإرادة
قدر وقيل القضاء علم الله
الازلي وتعلقه بالعلم
والقدر ايجاد الله الأشياء
على وفق العلم فعلم الله
المتعلق أزلا بان الشخص
بصر عالم بعد وجود قضاءه
وايجاد العلم فيه بعد وجوده
قدور على كل من القولين
فالقضاء تقديم لانه صفة من
صفاته تعالى اما الاداء أو
العلم والقدر حادث لانه
الابيداء والابيداء من
تعلقات القدرة وتعلقات
القدرة حادثة والدليل على
أن الممكنات جائزة في حقه
تعالى

لا يحنى وحيتنذ فصره التكب هكنا والدليل على ان الجائز في جائز الخ لا فاشته ذلك كذا قاله بعض
 وأنت خير بأن الممكنات بمعنى الجائز في ذاتها وقوله جائز الخ مفيد لما رواه بقيد كونها في حقه
 خلافه لأن أوجب بعض الممكنات كالصلاح والاصح وإن حال بعضها كالرسالة كجائزاً وهذه فائدة أي قال
 (قوله) انه اتفق على جوازها أي في ذاتها فهي جائز في ذاتها وانما الخلاف الذي وقع بالنسبة لصدورها
 انه فهو جائز في ذاتها باجتماع جميع الفرق غاية الامر أن بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حق
 تعالى وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فليست أملاً (قوله) ولو وجب الخ هو محط الدليل كما علم
 ذكر (قوله) باطل أي لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل (قوله) خلافاً للمعتزلة في قوله لم الخ وهو
 انما يأمهم كما قاله المقرر من قول القائل مسفة ان الموجود في العالم هو أقصى الممكن اذ لو كان في المم
 أعلى منه ولم يفعل لكان بخلاف ناقض جود الخواص الحكم فلهذا النظام الكامل ولا يجوز أن أعلى منه
 وقد وقعت المناظرة في هذا المسألة بين الأشعري والجبائي فقال الأشعري ما تقول في ثلاثة أشخاص ما
 أحدهم قبل البوغي والثاني بعد البوغي كما رواه الثالث بعد البوغي مؤثناً فقال الجبائي أما الصغرة
 الحنة وأما الكبير الكافر في النار وأما الكبير المؤمن في الدرجات العلى فقال الأشعري ما بال الص
 قصر به عن درجة الكبير المؤمن فقال الجبائي لأنه لم يعمل قدر عمله فقال الأشعري من مجتبه على مذهبه
 أن يقول بآداب كل الاصملي في حق أن يثبتي حياضتي أصل بالعمل الدرجة العليا فقال الجبائي جوا
 أن يقول الله علمت أنك لو بقيت إلى سن التكليف لكفرت ففعلت النار فالاصملي في حقلك مؤثمة
 كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار فقال الأشعري فإذا بقول الثالث بل وغيره من بقية الكفار بار
 كنت أرضى منك بأدبي من يضمن هذا الصبي أو أمي قبل التكليف فأبقيته بعد عدم علمك
 الكفر بعد فهمت الجبائي فقال الأشعري وقف جوار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى أن وزن أحكامك
 الجلال يميزان الاعتزال فأدغم في شرح الكبرى (قوله) أنه يفعل الصلاح أي والاصح فبقية كذا
 للإشارة إلى أن المسألة مشهورة حتى انتهى عبر بوجوب الصلاح والاصح كان ذلك لبقا في المسأ
 بقسمي فلا حاجة للتعرض للفظين معا لا يقال كيف يجب الصلاح والاصح مع أنهم ما متقايان ومن
 ثبت الوجوب لأحدهما امتنع الآخر لا نقول ليس من أدهم أنه إذا كان شيئاً رآه أحدهما صلاحاً
 والآخر أصح كانا واجبين - حتى يأتي ذلك بل مر أدهم أنه إذا كان شيئاً أخذهما صلاحاً والآخر
 فساد كل الصلاح واجبادون متقابلين وإذا كان شيئاً أخذهما صلاحاً والآخر أصح كان الآخر
 واجبادون متقابلين (قوله) أن يرزقه) للرزق عند أهل السنن ما ساقه الله إلى الحيوان فاستفيع به بالقوة
 ما كولا وغيره وأما إذا لم يستفيع بالفعل فلا يسعى رزقا وان كان معه عدم الاستفيع به وبهذا ظهر قول بعض
 الأكابر أن كل - لا يستوفي رزقه وأنه لا يأكل أحد رزق غيره وأما عند المعتزلة فهو والملازم سواء اتفيع به أم
 ورد بأنه يقتضي انما سبق للدواب والعبد لا يسعى رزقا وليس كذلك (قوله) وهذا أي قوله ما ذكر
 وهو بضم الزاي يطلق على معان كافي القاموس منها الكذب وهو المراد هنا فقوله وكذب عطف نفسه
 وأما بفتح الزاي فأعلى الصدر إلى الكشفي كافي القاموس أيضاً (قوله) خلقه الايمان الخ) بفتح على قو
 انه لا يجب عليه شيء (قوله) واعطوا العلم الضمير عائشة والمتعلق بمحذوف والتقدير واعطوا العلم (قوله)
 من غير وجوب) أوضح لما قبله (قوله) وعماير بضم الراء من الرد أو يكره من (الورد) (قوله) من الاستقام
 جمع سقم كقفل أو سقم بجبل أو سقام كسحاب وهو المرض كافي القاموس فقوله والارض عطف نعب
 (قوله) ولو كن الصلاح واجبا الخ) أشار بذلك إلى قيام استثنائين ظلمه هكذا لو كان الصلاح واجب
 عليه تعالى لما تزل الضرر بالأطفال لكن الثاني باطل بالمشاهدة قبط ما أدى اليه وهو وجوب الصلاح
 عليه تعالى فثبت تقضيه وهو المطلوب فذكرنا بشرطية بقوله ولو كان الصلاح الخ وتعالى الملازمة

انه اتفق على جوازها ولو
 وجب عليه تعالى فعل شيء
 منها لا تقلب الجائز واجبا ولو
 امتنع عليه فعل شيء منها
 لا تقلب الجائز مستحيلا
 وانقلاب الجائز واجبا ولو
 مستحيلا باطل وبهذا تقرر
 أنه تعالى لا يجب عليه شيء
 خلافاً للمعتزلة في قولهم ان
 الله تعالى يجب عليه ان
 يفعل الصلاح بالعبد فيجب
 عليه تعالى أن يرزقه وهذا
 زور عليه تعالى وكذب تنزه
 الله عن ذلك خلقه الايمان
 في رزقنا واعطوا العلم
 من فضله من غير وجوب وما
 يرد على المعتزلة أن الأطفال
 ينزل بهم الضررين الاستقام
 والامراض وهذا الاصلاح
 فيه لا أطفال ولو كان
 الصلاح واجبا عليه تعالى
 لما تزل الضرر بالأطفال
 لانهم يقولون ان الله لا يترك
 الواجب عليه تعالى

نها يقولون لانهم يقولون الخ وحذف الاستقائية (قوله لان ترك الواجب الخ) علة لتثني قبله (قوله وانما به
 الخ) معطوف على قوله خلقه الايمان الخ (قوله طاعة) قد فرق شيخ الاسلام بينهما وبين كل من القرية
 والعبادة بان الطاعة امثال الامر والهي مطلقا والقرية ما تقرب به بشرط معرفة تقرب اليه وان لم يحتج
 الى شيء والعبادة تعاقبه بشرط النية ومعرفة المعبود وعليه فالطاعة اعلمها والعبادة اخصها والقرية
 وسطها وتعاقبه بهضمه بان ذلك ليس مشتهرا في الاصطلاح ولا لمجيئ اليوم اختار ان الثلاثة متحدت بالذات
 مختلفة بالاعتبار فالطاعة مثلا من حيث الامتنال والالتحاق يقال لها طاعة ومن حيث التقرب بها الى الله
 تعالى تسمى قرينة ومن حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فانك
 تقول لا طمع الامير والتقرب اليه ولا تقول اعبد (قوله معصية) هي خلاف الطاعة ويراد بها الذنب
 والخطية والسبئية والبرية (قوله لانه النافع الضار) وحينئذ ينبغي للعبد ان يكون اعطاه عليه تعالى
 وحده فلا يرجو ولا يخشى أحدا غيره تعالى وحكي عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلوات والسلام
 انه شكك انفسه ان الله تعالى فقال له خذ الحشفة الفلانية وضعها على سنك فسكن الوجع في الحال ثم
 بعد مدة عاد ذلك الوجع فاخذ تلك الحشفة ووضعها على سنه فزاد الوجع اضعاظ ما كان فاستغاث الى
 الله تعالى فقال الهي ائتني بهذا والى علي عليه فقال تعالى يا موسى انا الشافي والبالغي انا الضار
 وانا النافع قصدت في المرة الاولى فاذا لم ترضك ولا ان قصدت الحشفة وما قصدتني اه فهو الذي
 صدر منه النفع والضر فلا خير ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا هو ومنه منسوب اليه سبحانه (قوله يشيب
 ويعاقب) فيه لفظ ونشر مرتب (قوله قرينه) أي سعادته فالتقرب بمعنى لاسي وقوله خذ لانه هو بكسر
 الناضب التوفيق فهو خلق قدره المعصية في العبد وقال بعض شراح الرسالة المالكية ان الخذلان
 مراد بالكفر (قوله فجميع الامور من افعال الخ) لكن لا يجوز نسبة القديم اليه تعالى فلا يجوز ان يقال
 ان الله تعالى خلق الشر والماضي والفاقد والقرينة فهو ذلك ادبامه تعالى واختاره بعضهم لجواز حيث
 لا ايجاب ومحمل المنع اذا كان على سبيل التعين كالتقدم والافتناع فيجوز ان يقال ان الله تعالى خلق كل شيء
 وخلق العالم ويخول ذلك افاده اليوسفي (قوله وما عمله العبد) قد يشعر بان ما في الآية موصولة حيث جعل
 لها ما اذا وتقدم ان الاولى ان تكون مصدرية وقفسيق الكلام على الآية بمستوفى (قوله وما يجب
 اعتقاده الخ) أي زيادة على الحسن عقيدة كظنهم بما ياتي وقوله ان الله تعالى يجوز ان أي خلافا للعتزة كما
 سببه عليه وقوله ان يرى أي ذاتا وصفاتا اتفاق أهل السنة في الذات وعلى قول الجمهور في الصفات وقوله
 في الآخرة يقتضي أنه لا يجوز أن يرى في الدنيا وهو أحد قولين والتحقيق ثلثهم ما هو أنه يجوز أن يرى فيها
 وقد صحح ابن عباس وغيره وقوعه على الله علمه وسلم ليله الاسرار وظاهر أن هذا كله في الرؤية التي في
 البقعة وقد وقع الخلاف في التي في المنام فتقبل بأن لا يجوز قيل يجوز اهل بوقوعها وهو مذهب الجمهور
 وحكي عن كثير من السلف والمرئ ان كان بوجه لا يستعمل عليه تعالى فهو هو تعالى والان كان بصورة
 رجل مثلا ليس هو بل هو مثال خلقه المولى شأركم وتعالى وقال جنته انه رأى ربه في الجنة لحكمة تظهر
 في غير الروايات يقال يدل على كذا وكذا قيل هو هو أيضا وكونه بهذا الوجه انما هو باعتبار ذهن الرائي
 وأما في الحقيقة فليس هو تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية انه رأى ربه في منامه على وصفه فقل له كيف
 رأيته فقال انعكس بصرى في بصرى فصرت كل بصر اقربا بته من ليس كمثلته وقوله للؤمنين الذي ينبغي
 أن التقيد بالؤمنين للوقوع لا للجواز الا فيجوز أن يرى للكافرين أيضا بل قبل الوقوع لهم ثم يحسبون
 ليكون ذلك عليهم خسر وقد ما لها شاهد عن الحسن البصري ثم ان المراد بالؤمنين ما يشمل المؤمنين
 فقه تغلب فان يرى ربه تعالى على الصحيح وعمومه يشمل الملائكة والمؤمنين من الجن ومن الامم السابقة
 فيقتضى أنهم رؤية تعالى وهو كذلك على الصحيح كما يؤخذ مما نقله اليوسفي عن السيوطي (قوله لان الله
 تعالى خلق الخ) فيه انه قد بدل ذلك على جوازها في الدنيا والمستدل عليه جوازها في الآخرة لان يقال

لان ترك الواجب عليه
 نقص والله تعالى منزع عن
 النقص بالاجماع وانما به
 تعالى لا يطبع فضل منه
 وعقابه للعاصي عدل منه
 اذ لا تنفعه تعالى طاعة ولا
 تضربه معصية لانه النافع
 الضار وانما هذه الطاعات
 والمعاصي علامة على أن
 الله تعالى يشيب ويعاقب
 من اتصف بهما فمن أراد
 قرينه وفقه الطاعة ومن أراد
 خذ لانه وبعد خلق فيه
 المعصية فجميع الامور من
 أفعال الخير والشر يخلق
 الله تعالى لانه تعالى خلق
 العبد وما عمله العبد لقوله
 عز وجل والله خلقكم وما
 تعملون وما يجب اعتقاده
 أن الله تعالى يجوز أن يرى
 في الآخرة للؤمنين لان الله
 تعالى خلق الرؤية على
 استقرار الجبل في قوله تعالى
 فان استقر مكانه فسوف
 تراه واستقرار الجبل جائز
 فيكون المعلق عليه من
 الرؤية بغير آثار لان المعلق على
 الجائز جائز

بعدم الفرق وقد أشار بذلك الى قياس اقتراني نظمه هكذا رؤيته تعالى معلقة على جافز وكل ما كان كذلك فهو جافز ينتج رؤيته تعالى جافزة وقدمت المعترضة الصغرى فالتين ان المراد فان استقر مكانه سال تحركه وهذا ليس بجافز بل محال والمعلق على المحال محال ولا ينبغي أن هذا أقول باطل اذ لا دليل عليه ولا داعي يدعو اليه فليست تأمل **(قوله)** لكن رؤيته تعالى بلا كيف استندوا الى قولنا ان الله تعالى يجوز الخ لانه قد يتوهم منه القاصر أن رؤيته تعالى بكيف كما في رؤيته بعضنا بعضا واعترض أن المرئي بخاصة البصر لا بد أن يكون له كيف من الكيفيات فكيف يقول لكن رؤيته الخ وأجيب بأن المتني أعماله والكيف المعترضة رؤيته الاجسام كما أشارنا ذلك الشيخ بالتعريف رؤيته تعالى بكيف يليق به لا بالكيف المعهود في رؤيته بعضنا بعضا وقد نكت الزمخشري على أهل السنة في ذلك حيث قال

لجماعة هو اهل السنة • وجماعة حرام يرى موكله
قد شبهوه بخلقهم فتخوفوا • شمع الوري قد ستره بالبلقمة

ورد عليه بعضهم بقصيدة طويلة يقول فيها

سميت جهلا صبرا أمة أجد • وذوي البصائر بالمجر الموكفه
ورميتهم عن زغرة سؤلها • رعى الويلد غدا عيقر مصففه
أثرى الكلام أنى يجهل ما أنى • وأنت شيوخك ما أنى عن معرفه
فلق الكتاب وأنت تنطق بالهوى • فهو الهوى بك في المهاوى المتلفه
ورد عليه بعضهم أيضا بقوله

هل نحن من أهل الهوى أو أنت • ومن الذى منا جبر موكفه
اعلم تصب فالوصف فيكم ظاهر • كالشمس فاربع عن مقال الزخرفه
يكفى في ردى عليك بأننا • نتجج بالآيات لا بالسفسفه
وبسقى رؤيته فانت حومتها • ان لم تقبل بكلام أهل المعرفه
فتراه في الاخرى بلا كيفية • وكذلك من غير انسام للصفه

(قوله) فلا يرى تعالى في جهة الخ) فلا يرى قولا ولا يميناً ولا أماماً ولا تحوفاً من سائر الجهات ولا أيضاً ولا نحوه من سائر الألوان ولا يرى تعالى جسماً فيصار العبد في الضميمة والحلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر من حوله من الخلاق فان العقل يجهز هناك عن التهم ويتلشى الكل في جنب عظمته تعالى **(قوله)** ونرى الرؤيه الخ) مما استدلوا به قوله تعالى لا تدركه الابصار وأجاب أهل السنة عنه بوجوه منها أن الادراك رؤيه على وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة بالمرئي لا مطلق الرؤيه حتى يستدل بغيره على نفسها ومنها أنه محمول على الدنيا **(قوله)** وهي من عقائدهم الخ) الضمير للعقيدة الموهمة بمحاذاة كقولهم الزائفة أي المائله عن الحق فقوله الباطلة كالتفسير **(قوله)** قولهم ان العبد الخ) ومثل الصديقين من سائر الجيوش ان الله لا كان بعض الادلة لا يجرى الاقيه خصوصاً بالذكر هنا وصرح الخليل بأن المراد به هنا كخلق عاقل كلان وغيره وقد وقع النزاع فيما يصد من النائم من الفعل فتقبل بخلق الله تعالى كفعل المضطرب وقيل بخلق النائم كفعل المختار وذهب بعضهم وقوله بخلق الخ لكن المتقدمون منهم لا يسمون العبد خالقاً لان الله هو المتألمون من جسد القرب عدهم بالسالف المجع على أنه لا خالق الا الله تعالى ثم لما طال الزمن تجاسر متأخروهم على خرق الاجماع وقالوا ان العبد خالق لان الله وقوله أفعال نفسه أي الاختيارية بخلاف الاضطرابية فانها مخلوقة لله اتصالاً كما هي غير مبرمة **(قوله)** يسمون بالقدرية) وهناك فرقة أخرى تسمى القدرية أيضاً تلخصهم في القدر بمعنى سبق العلم بالاشياء حتى تقوم وزعموا أن الامر أنف أي مستأنف لله علمه وقومعه لعدم سبق العلم به وقوله لانهم يقولون الخ علة للعليه فكانه قال وانما

لكن رؤيته تعالى بلا كيف أي ليست كروية بعضنا بعضا فلا يرى تعالى في جهة ولا لون ولا يرى تعالى جسماته الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً ونرى الرؤيه لله تعالى المتميزة قصدهم الله تعالى وهي من عقائدهم الزائفة الباطلة ومن عقائدهم الفاسدة أيضاً قولهم ان العبد يخلق أفعال نفسه ولاجل قولهم هذا يسمون بالقدرية لانهم يقولون بأن أفعال العبد بقدرته

كان قولهم بذلك على التسمية بالقدرية لانهم يقولون الخ وفيه أنه محبت كانت العلامة ما ذكرنا مناسب
 القدرية بضم القاف وسكون الدال نسبة للقدرية كما أشار إليه السعد قال البوسي ويمكن أن يتساعف في
 إطلاقا لقدر على القدرة فيصح ذلك ويكون نسبة للقدر المراد منه القدر **(قوله)** كاسميت الطائفة الخ
 وتسمى أيضا بالطائفة نسبة إلى مقدمهم جهم بن صفوان وقوله القائلون بأن العبد الخ فهو عندكم كرسية
 معلقة في الهواء **(قوله)** بالجزيرة يسكنوا البؤة توقع لشاكلة القدرية **(قوله)** نسبة إلى قولهم الخ وقال
 نسبة للعبد قولهم بغير العبد كان أولى **(قوله)** وقهره نفس **(قوله)** وهي أي هذا العقيدة **(قوله)** والحق
 أن العبد الخ تحصل من كلامه أن المذاهب ثلاثة كما روي السنوسي وظاهر أن مذهب أهل السنة ليس
 بالإجبار المحض ولا بالقهر المحض بل أمر بين الأمرين يخرج من بين قوت ودم لبنا الصامنا ثقالا شاربين
 وقد حكى أنه قيل الحسن البصري رضي الله عنه أجرا لله عباده فقال الله أعلم من ذلك فقبل أو فرض اليهم
 فقال هو أحر من ذلك ثم قال لو جبرهم لما عجزهم ولو فرض اليهم لما كان للأحر معنى ولكن امتزاجا بين المثلثين
 والله في سر لا تعلمونه **(قوله)** لا يمكن أن يبرعه بعبارة أي واضحة والافتقار عروا عنه عبارات لكنها لا تخلو
 عن خفاء أشهرها أنه تعلق قدرته بالقدر ولا على وجه التأثير فيه **(قوله)** بل الشخص بجد الخ يعني أن هذا
 علامة واضحة عليه وقوله ومن ما ذكرها الخ كان الأنسب وبين حركتها ذكرها هو الخ والبيان
 بين الثانية للثبات كيد **(قوله)** ومن الجائر عليه الخ أي عند أهل السنة وخالفته المعتزلة فأوجبوه عليه تعالى
 لأنه هو الأصل فقد شبهه على ما فاله من وجوب الصلاح والأصل عليه تعالى وشاقت أيضا البراهمة فقالوا
 باستحسانه كذا نقله السوسى عنهم لكن صرح كلام السعد أنهم لا يقولون بذلك بل القائل به غيره وبعبارة
 في شرح المقاصد المنسكوبة منهم من قال باستحسانه ولا اعتداهم ومنهم من قال بعدم الاحتياج
 إليها كالأبراهمة اه **(قوله)** إرسال جميع الرسل * قد اشترأ أن بين الرسول والتب عموما باطلان
 لأنه يقتضي في الأول الأمر بالتبليغ دون الثاني وقبل أن ينهما عموما من وجه أنه لا يقتضي في الأول ما ذكر
 بعينه في الثاني أن يقتضي بعض الأحكام فيجوز معان أن يخص بأحكام وأخر تبليغ أحكامه وينفرد الأول
 أن الأمر بتبليغ الكل وينفرد الثاني أن الأمر بتبليغ مني وقيل إن بينهما الترادف لاعتبار الأمر بالتبليغ
 فيهما وعلى هذا فن لم يزمه بالتبليغ لا يسمى باسم منما **(قوله)** أن أفضل الخلوفاة الخ أو روي عليه قوله صلى
 الله عليه وسلم لا تفضلوني على نونس زمي وقوله عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الأتية ونحو
 ذلك من الأحاديث أعجب بأن المراد انتهى عن التفضيل المؤدى إلى اعتقاد متفصلة في المفضل عليهم بأن
 ذلك كان قبل إعلانه صلى الله عليه وسلم بحال الواقع وبغير ذلك لم ينظر وهل هذا التفضيل بسبب المزايا
 التي وجدت في الفاضل دون المفضل أولا والتحقين الثاني وهو الذي اختاره ابن عباد في رسائله الكبرى
 وعليه الجمهور **(قوله)** وعلى آله المراد بهم في هذا المقام مطلق الاتباع فدخل فيهم أصحاب الأنبياء أشد
 الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من عطف الخاص على العام لأن أهل البيت
 عند الجمهور على وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اجتمع معهم صلى الله عليه وسلم في رحم وقيل غير ذلك
 وقد اشترأ أربعة الفاظ الأول الأكل وأهل البيت وقد علموا وذو القربى وهم أهل البيت على قول الجمهور
 المارسلاروي عن ابن عباس أنه لما تزل قوله تعالى قل لأنا لكم عليه أجرة المودة في القربى قالوا يا رسول
 الله من هؤلاء الذين أمرنا الله بعبادتهم قال على وفاطمة وأتباعها والعترت وهم العشرة وقيل القربة كذا
 يستفاد من شرح القاسمي على اللآل **(قوله)** ويلم صلى الله عليه وسلم في الأفضلية بقبعة أولى العزم على
 ترتيبهم المذكور بعد فليسوا في مرتبة واحدة كآفة توهمه العبارة والمراد من العزم هنا الصبر والتحمل
 المشاق أو الحزم كما فسره ابن عباس في الآية **(قوله)** وهم أي البقية وقد نظموا في بيت وهو

محمد إبراهيم موسى كليمه * فعيسى فنوح هم وأولوا العزم فاعلم

(قوله وقيل أولو العزم أكثر من ذلك) فقبل انهم جميع الرسل وقيل انهم جميع الانبياء الا انهم وقيل انهم جميع الرسل وقيل غير ذلك فانظره (قوله وبلى أولو العزم في الافضلية بقية الرسل الخ) ثم هم في الافضلية لسواهم لا متفاوت في ما بينهم عند الله تعالى لكن يتبع الهجوم على التعيين لانه لم يرد فيه توقف ولذلك أجاب الشيخ حيث أجاب في ذلك بقوله وبلى أولو العزم الخ وكذا يقال في نظائره والحاصل أن الواجب اعتقاد افضلية الافضل على طبق ما ورد بالحكم به تفصيلا في التفصيل واجالا في الاجمال ولا يجوز التعيين فيما لم يرد فيه توقف (قوله ثم الملائكة) ظاهره أن جميع الملائكة افضل من أولياء البشر كما يكرر التحقيق خلافاً وهو أن ذلك قاصر على رؤسائهم كغير بل قيل الاشياخ رؤساء الملائكة فأولياء البشر فعوام الملائكة فعوام البشر (قوله أيدهم بالمجبرات) الضمير عائلاً لانياء عليهم الصلاة والسلام والمجبرات جمع مجبرة وهي الامر الخارق للعادة المقرون بالتصديق الموافق للدعوى مع عدم إمكان معارضته فدخل في الامر جميع الامور خرج مما ذكر من القيود الامر المعتادة فانه ليس خارقاً للعادة وكل من الكرامة والارهاص فانه ليس مقروناً بالتصديق الذي هو دعوى النبوة والخالف بالدعوى كاشتقاق القرع عند قول المتدعي آية صدق احياء الموتى ونحو السحر فانه تمكن معارضته وقد جرح بعضهم أقسام الخارق للعامة قوله

اذما رأيت الامر يخرق عادة * فحسب زتان من ناس السعد
وان بان منه قبل وصف نبوة * فلا رهاص سمه تنعم القوم في اثر
وان جابوا من ولي فانه الكرامة في التحقيق عند ذوي النظر
وان كان من بعض العوام صدوره * فكنوه حقاً بالمعونة واشتهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسى بالاشدراج فيما قد استقر
والافدعي بالاهانة عندهم * وقد تمت الاقسام عند الذي اختبر

لكن زيد عليه السجور والاشلاء والاول هو ما يظهر على أيدي الاشياء مر سبطاً بأسباب خاصة والثاني هو ما يظهر على أيدهم يقتل من يداقه ضلالة فتبهمهم (قوله بأنه خاتم الرسل) أي والانياء بعده حذف الواو مع ما عطف وكان الاولى التصريح بذلك فلا رسول ولا نبي بعده يتبدأ بنبوته ورسالته وهذا التقيد اندفع ما قد ورد من أن سيدنا عيسى نزل آخر الزمان كما ثبت في الحديث الصحيح ووجه الالفاظ أنه لا يتبدأ بنبوته ورسالته حيث تسبقهما قبل رفعه الى السماء (قوله وان شرعاً لا ينسخ الخ) بخلاف شرع غيره فانه نسخ قطعاً (قوله وعيسى الخ) جواب عما قد يقال كيف تقولون بأن شرعاً لا ينسخ الخ مع أن عيسى سبى فيحكم بين الناس وحصل الجواب أنه لا منافاة الا لو كان يحكم بشرعه وهو وليس كذلك بل يحكم بشرع سيد محمد صلى الله عليه وسلم فان قلت عيسى بعد نزوله لا يقبل الجزم من الكفر مع أن نبينا قبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا قلقت قد غابا نبينا صلى الله عليه وسلم قبولها بنزول عيسى فذلك الحكم من شرعه كما هو ظاهر (قوله فقبل يأخذ الخ) علم منه أنه لا يقلد أحداً من المجتهدين وقوله فيتعلم منه صلى الله عليه وسلم منه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم حتى يقهره بقية الانبياء لحديث الانبياء أحياء في قبورهم (قوله واعلم لا ينسخ الخ) أي سواء كان الناسخ والمنسوخ عن القرآن أو من السنة أو التاج من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة والحكم معاً وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يقع النسخ في القرآن مع قوله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا نقول لا منافاة لأن الضمير على القرآن باعتبار مجموعه وهو لا ينسخ قطعاً (قوله كاتسخ الخ) لا يقال شرط التاسخ أن يكون متأنها من المنسوخ وما هنا ليس كذلك لأن الآية الدالة على التاسخ وهي قوله تعالى والذين يؤفون مثكم ويذرون أرواحاً يربصن الآية يقتضي منسوخ الآية الدالة على المنسوخ وهي قوله تعالى والذين يؤفون مثكم

وقيل أولو العزم أكثر من ذلك وبلى أولو العزم في الافضلية بقية الرسل ثم بقية الانبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ثم الملائكة ويجب ان يعتقد أن الله تعالى أيدهم بالمجبرات واخص نبينا صلى الله عليه وسلم بأنه خاتم الرسل وبأن شرعاً لا ينسخ حتى يقتضى الزمن وعيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله يحكم بشرع نبينا فقبل يأخذ من القرآن والسنة وقيل يذهب الى التسخير الشريف فيتعلم منه صلى الله عليه وسلم * واعلم أنه ينسخ بعض شرع نبينا بهذه الاخر كما نسخ وجوب كون عدة المرأة المتوفى عنها زوجها سنة بوجوب كونها أربعة أشهر وعشراً ولا تقص في ذلك ويجب أيضاً على كل مكاتب من ذكرنا في

يزنون أذوا جاحصة الآية لا نقول هي وإن كانت مقدمة في التلاوة متأخرة في النزول كما قاله الخطيب
 في تفسيره (قوله أن يعرف الخ) قال الشيخ المولى يكتفي في الإيعان بكل منهم أن يكون بحيث لو سئل عن
 رسالته لا عترف به فلا يجب أن يسردهم عن حفظ وقوله الرسل المذكورة في القرآن الخ إنما خصوص ذلك
 أنهم على التفصيل صاروا مالم يمين من الدين بالضرورة (قوله ويصدق بهم) اعتاد كذلك بعد المعرفة لانه
 يلزم منها التصديق كما تقدم (قوله وأما غيرهم فوجب الخ) أي بأن يصدق أن الله أنبياء غير هؤلاء (قوله أنه
 يكتفي بالأجمال) أي حتى في الرسل المذكورة في القرآن كالأبهي (قوله حسم) أي محتم وقوله معرفة أي
 وتصديق وقوله على التفصيل متعلق بمعرفة وقوله قد علموا أي اشتهروا وقوله منهم أي من الأنبياء المذكورين
 وقوله ثمانية من بعد عشر وهم إبراهيم وإسماعيل واليسع ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى
 وهرون وزكريا يحيى وعيسى والاس واسماعيل واليسع ونوح ولوط وقوله سبعة تقدم السن المهلة
 وقوله هو دعي حذف العاطف وكذا ما بعده وقوله انتهى أي النظم (قوله أن أصحابه صلى الله عليه وسلم الخ)
 الأصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (قوله أفضل
 القرون) أي المتقدمة والمتأخرة القرون جمع قرن وهو أهل زمن واحد مشترك في أمر من الأمور المقصودة
 وقيل هو قدره توسط من الزمن وقيل عشرة أعوام وقيل عشر وثمانون عاماً هكذا كل عقدان عتبان وقيل
 هو مائة وقيل مائة وعشرون وقيل كل من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما ميسري قرناً والناسب هنا
 الأول (قوله ثم التابعون لهم ثم أتباع التابعين) وهل من بعده ولا متشايون أيضاً بالسببية فإن بعد قرن
 أو أقل ولا والرجع الأول فكل قرن أفضل من بعده كما بدله حديث ما من يوم إلا والذي بعده مشرته وأما
 يسر ع بخياركم (قوله وأفضل الصحابة أبو بكر الخ) هذا ما عليه أهل السنة وذهب الخطا إلى أن أفضل
 غرضي الله عنه والراوية التي تفصيل العباس رضي الله عنه والشيعية التي تفصيل علي كرم الله وجهه
 وشبهه بل ذهب أهل السنة حديث ابن عمر كما تقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع خير هذه الأمة بعد
 نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم يثنوا وقال السعد على هذا وجدنا السلف والخلف (قائمة) من
 أنكره حمزة أي بكره كرفض القرآن على ما في قوله تعالى إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا بخلاف غيره
 أفاده به من كتب على الجزائرية (قوله فعلى) أظاهروا بأنفق بعده هؤلاء ولا تعرض لتفضيل بعض
 غيرهم على بعض وهي إحدى طريقتين والثانية وهي الميمنة أن بقية العشرة للمشركين بالجنة بعد علي سواء
 في الفضيلة وهم طلبة بن عبد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن
 زيد وأبو عبيدة بن الجراح ويليهم بقية أهل غزو وقدر بقية أهل غزواً أحدث بقية أهل بيعة الرضوان أم
 أفاده البعض المذكور (قوله لكن قال العلقمي الخ) انظر لمخص سيدتنا فاطمة وسيدتنا أراهم بالذم كرمع
 أن بقية أولاده كذلك كما يقتضيه عموم كلام سيدتنا أم المؤمنين (قوله حتى من الخلفاء الأربعة) لا حاجة إليه بعد
 قوله على الإطلاق والخلفاء هم الذين تولوا الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم في مصالح المسلمين وقد عين صلى
 الله عليه وسلم مدتها بقوله الخلافة بعدى ثلاثون أي سنة ثم تصير ملكاً عوضاً أي لا ثم يرضون بالبيعة
 حتى كأنهم يعضون عضاً أنتولاه أبو بكر رضي الله عنه مستثنى وثلاثة أشهر وعشرة أيام وتولاه بعده عمر
 رضي الله عنه عشر سنين وستة أشهر وعامة أيام وتولاه بعده عثمان رضي الله عنه إحدى عشرة
 سنة وأحد عشر شهراً وتسعة أيام وتولاه بعده علي رضي الله عنه وكرمه وجه أربع سنين وثلاثة أشهر
 وسبعة أيام فالجميع تسعة وعشرون سنة وستة أشهر وأربعة أيام فلم تكمل المدتنا التي عينها النبي
 صلى الله عليه وسلم إلا بأيام الحسب بن علي رضي الله عنه سماً كذا أمره السيوطي (قوله وكان
 سيدنا مالك يقول) غرضه بتلك تقريه كلام العلقمي لكن قد علمت أن كلام سيدنا مالك ليس
 خاصاً بسيدتنا فاطمة وسيدتنا أراهم بكلام العلقمي بل هو عام لجميع أولاده صلى الله عليه وسلم

أن يعرف الرسل المذكورة
 في القرآن تفصيلاً ويصدق
 بهم تفصيلاً وأما غيرهم
 فوجب الإيمان بهم أجمالاً
 لكن نقل السعد في شرح
 المقاصد أنه يكتفي بالأجمال
 لكن لم يتبعه ونظمها
 بعضهم فقال

حتم على كل ذي النكاف معرفة
 بأنبياء على التفصيل قد علموا
 في ذلك جنتهم نعيم عاتية
 من بعد عشر وبق سبعة وهو
 أدريس هو شعيب صالح وكذا
 ذوالكفل آدم المختار قد ختموا
 انتهى وما يجب اعتقاده أن
 أصحابه صلى الله عليه وسلم
 أفضل القرون ثم التابعون
 لهم ثم أتباع التابعين وأفضل
 الصحابة أبو بكر ثم عمر
 عثمان وعلي رضي الله عنهم
 فاعلم على هذا الترتيب
 لكن قال العلقمي سيدتنا
 فاطمة وأخوها سيدنا
 إبراهيم أفضل من الصحابة
 على الإطلاق حتى من
 الخلفاء الأربعة وكان سيدنا
 مالك يقول لا أفضل

على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدًا وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونافق الله عليه أن شاء الله تعالى ومما يجب اعتقاده أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة ووفى في المدينة ويجب على الآباء أن يعلموا أولادهم ذلك قال الاجهوري ويجب على الشخص أن يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه ومن جهة أبيه ومن جهة أمه وسأقي أن شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة قال العلامة ينبغي أن يعرف كل شخص عدة أولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة لأنه ينبغي للشخص أن يعرف ساداته وهم سادات الأمة لكن لم يصرحوا بما رأيت بوجوب ذلك أو نفيه لكن قياس نظاره الوجوب وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة ذكور وأربعة إناث على الصحيح وترتيبهم في الولادة القاسم وهو أول أولاده صلى الله عليه وسلم ثم زينب ثم رقية

(قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الباء وقعها القطعة من اللحم والجمع منه كسدر وبنوع كصاحب وضعت كسجدات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني أنه اختار ذلك وهو كذلك (قوله ولد في مكة) عبارة بعضهم بعث مكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن العباب ومثل لابن السمعاني وقال الرمي في شرح العباب ينبغي أن يكون ذلك على وجهه الأكليلا لا الوجوب اه لكر وافق ابن جرير على الوجوب لأنه ناقش في الاختصار على ذلك واختر أنه لا بد أن يعلم من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه عن غيره ولو وجهه فيجب أن يعلمه أن محمد الذي من قرش واسم أبيه كذا واسم أمه كذا ويثبت كذا في الله ورسوله إلى الخلق كافة اه (قوله قال الاجهوري ويجب الخ) ونسب عبارة في شرح ألفية البصرة ورأت في شرح عقيدة ابن الحاجب السبيعي عن القرافي ما يفيد أن معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم إلى عدنان واجبة فهو مستفاد من شرح عقيدة ابن الحاجب أيضاً لا ينزك بل يستفاد منه أن معرفة نسبه من جهة أمه واجبة أيضاً إلى كلاب إنما بعدة يشترك فيه نسب أبيه وأمه انتهت ثم نقل عبارة الأول وهي صريحة في أنه يجب معرفة جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ونسبه ولو قد ذكر القرافي في ذخيرته وأشار إليه في شرح الأربعين أن جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع إلى العقد لا إلى العمل فثبت عنها التخصيص كمال المغتة بذلك انتهت (قوله من جهة أمه) أي إلى عدنان فقط كعلم عمار وأما من بعده فلا يجب معرفته بل يجوز فقط كتابه إليه ابن اسحق وابن جرير وغيره أو كرهه الإمام ما لث رضي الله عنه أقامه الاجهوري في الشرح المذكور وقوله من جهة أمه أي إلى كلاب فقط كما علم أيضاً لا يقال النسب لا يكون إلا لأنه لا يقول المراد به هنا معناه اللغوي وهو يشمل ما ذكر (قوله أن يعرف ساداته) أي عتبة ورتيباً (قوله سادات الأمة) من معاني الأمة الجماعة الذين أرسل إليهم رسول وهو المراد هنا ومنها الرجل الملحق بالخير ومنها الإمام ومنها غير ذلك (قوله لكن لم يصرحوا الخ) أي لم يصرحوا بأنه ينبغي فقط وهو محتمل لأن يكون على سبيل الوجوب وأعلى سبيل التنبه (قوله لكن قياس نظاره الوجوب) أي لكن القياس على نظاره كسبه صلى الله عليه وسلم (قوله أولاده صلى الله عليه وسلم الخ) بيان لعدمهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم (قوله على الصحيح) وهو قول أكثر أهل النسب وقال الفارط في حوالا ثبت ومقابله أقوال المتأخرين ثمانية أربعة اثاث وهي التي ذكرها أو بعد ذلك والقاسم وابراهيم والطاهر والطيب ومنها أنهم تسعة زيادة عبد الله على تلك الثمانية ومنها أنهم أحد عشر زيادة المطيب ولدمع الطيب في بطن والمطهر ولدمع العاقر في بطن ومنها أنهم اثنا عشر زيادة ولده يقال له عبد مناف ولقب المبعث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) برمز الشيخ إلى ذلك بقوله قول زرارة قال فوزاً لا غير * ترتيب أولاد النبي المطهر لأنهم وازل محمد خير رفقة * وقد كوا سباعاً يقول محمد

قاله القاسم والراي لسيدتنا زينب والراي لسيدتنا رقية والراي لسيدتنا فاطمة والهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدتنا عبد الله والهمزة الثانية لسيدتنا ابراهيم لكن لا يعلم كون الهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والآخر لسيدتنا ابراهيم من جوهر النظم إذ يحتمل العكس فلا بد من قرينة على ذلك (قوله وهو أول أولاده) لأحاجة إليه لعلمهم قوله وترتيبهم الخ ولكونه أول أولاده كنه فكان صلى الله عليه وسلم مشتهراً بأبي القاسم وقد نضوا على أنه محمد على غيره صلى الله عليه وسلم التكني بذلك سواء من حيث عليه الضلالة والسلام وبعدها على الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم سنتين كذا قيل وقال مجاهد نسبح ليال وخطاه بعضهم وقال انساب ابنه عاش سبعة عشر شهراً (قوله ثم زينب) فهي بعد القاسم في الولادة وقيل ولدت قبله أدركت الاسلام وهاجرت وهي أكبر بناته صلى الله عليه وسلم على الأصح كما سيأتي (قوله ثم رقية) كانت ذات بعل وذكر بعضهم أنها أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وصحبه

لجرائي والاصح الذي عليه الاكثر ما من أن زئبأ كبيره ومات النبي صلى الله عليه وسلم يدر
 بجاعري بها قال الجده قد دفن البنات من المكرمات كما أخرج الدوالي عن ابن عباس **(قوله ثم فاطمة)**
 روى مرفوعا انها سميت فاطمة لان الله تعالى قد فطمها ودرى تهلن النار يوم القيامة وروى مرفوعا أيضا
 ان الله فطمها ومحبيها عن النار وتسمى البتول من البتل وهو القطع لا تقطاعها عن الدنيا الى الله تعالى
 قبل لا تقاطعها عن نساء زمانها حسابا ودينا وكانت أحب أهله صلى الله عليه وسلم اليه وكان إذا أراد
 مفرأ يكون آخرهم معها وإذا قدم أول ما يدخل عليها وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة
 بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب الا منها فان شئت له منها من جهة السبطين
 الحسن والحسين رضي الله عنهما **(قوله ثم أم كلثوم)** اعنا تعرف بهذه الكنية فلا يعرف قتلها اسم وماتت
 سنة تسع من الهجرة وفي البخاري جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر وعينه تذرفان وقال هل
 يكمن من أحدكم ليجمع الية فقال أبو طلحة أنا فقال انزل قبرها فنزل وقد روى بخود ذلك في ربيعة وهو وهبها
 قدم من أبيها مات وهو صلى الله عليه وسلم يدر **(قوله ثم عبد الله)** قد علمت أن الاصح انه هو الطبيب
 الطاهر بقوله وهو الملقب بالجرى على الاصح **(قوله لا اسماء خنصين الخ)** أي كليل **(قوله ولكلهم)** أي
 الستة المذكورة وقوله من سيدتنا خديجة هي أول امرأة تزوج بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تزج
 له باقى ماتت واختلف هل هي أفضل أو عائشة مثل داودا فيما أفضل فقال عائشة أقرأها النبي السلام
 بن جبريل وخديجة أقرأها جبريل من ربه السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فعفى
 الا فضل قيل له من أفضل خديجة أو فاطمة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فلا
 عبد يضره رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أو اذ قيل

فضى التسايفت عمران ففاطمة * خديجة ثم من قدر الله

وقد اختلف في عدة أزواجه صلى الله عليه وسلم والمتفق عليه منهن احدى عشرة مات منهن في حياته صلى
 الله عليه وسلم ثنتان خديجة وزئبأ المساكين ووفى صلى الله عليه وسلم عن تسع ومن عاشت بموتة
 زئبأ بنت جحش وحفصة وجويرة وصفيه ورملة وهند وسودة وقد روى الشيخان بن بقره

عنقت لمجا زاد حسنا جاله * صفار شاهنديه صل الله

نخذا حرافين أول الكلم تستقد * نساء توفي عنهم المصطفى المكي

والثالث فيمن من ثنتا عشرة فاذا ضمت الى تلك كانت الجمله ثلاثا وعشرين **(قوله سيدنا ابراهيم)** روى كما
 في البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال ليله ولادته ولدني غلام سميت به اسم أبي ابراهيم الحديث ومنه يؤخذ
 مشروعية التسمية من حين الولادة وأما حديث الامر بتسمية المولود يوم السابع فالمقصود منه انها لا تخر
 عنه لانها لا تكون الا فيسهل بل هي مشروعة من حين الولادة اليه وعاش سبعين يوما وقيل ستة عشر شهرا
 وخمسة أيام وقيل ستة وعشرة أشهر وستة أيام وقد انكسفت الشمس يوم موته فقال الناس انما كسفت
 لولن ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يتركسان لموت أحد أو واه
 الشيطان وقد روى لعاش ابراهيم لكان نبيا لكن قال النووي انه باطل وجاز على الكلام في الغيبات
 ويجازفة وهو على عظيم وقد نسب في ذلك ابن حجر بأنه عجب مع ورد ما ذكر من ثلاثة صحابة قال وكان به
 لم يظهر له فقال في انكاره ما قال وكيف يظن بالعجائب الهجوم على مثل هذا بالنظر وقد اشهر الجواب عنه
 بأن القضية الشرعية لا تقتضى الوقوع أفان في المواهب **(قوله من مارية القبطية)** كانت سرية له صلى الله
 عليه وسلم هذا ما له المقوقس القبطي وأهدى معها اختا لميرين وخصيا يقال له مأبور أو ألف متقال من
 زئبأ وعشرين في نوالها وبغلة شهابا وهي دلدل وجارا أشهب وهو عقير يقال له بقعير وعسلان من عسل
 بها فاعجب العسل النبي صلى الله عليه وسلم ودعا في عسل بها بالبركة وكانت سرية له صلى الله عليه وسلم أربعة

ثم فاطمة ثم أم كلثوم ثم عبد
 الله وهو الملقب بالطيب
 والطاهر فهما اللتان لعبد
 الله لا اسماء خنصين مفارين
 لهوكلهم من سيدتنا خديجة
 والسابع سيدنا ابراهيم
 من مارية القبطية

كما قاده في المواهب وقد نظم بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على ترتيبهم في الولادة في بيتين وفيه ما بين
ذرفيه ان كلهم من سيدتنا خديجة الاسدينا ابراهيم بن مارية القبطية فقال
أولاد طه قاسم فزيب * رقية ذات الجلال الباسم
فام كلثوم فقاسم فعبدا لله ابراهيم وهو اخاتمه
وأهمهم خديجة لا ابراهيم * فأمه مارية كن طاله

وهو مخافا لم يلجأ إلى عليه الشيخ من تقديم فاطمة على أم كلثوم فليحصر (قوله هذا) أي أقامهم هذا (قوله
الصدق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع هنا هو معنى الصدق وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع للشيء
فالطابقة وان كانت مفعلة من الخائين إذا تم اتساق في تفسير الصدق والخبر وفي تفسير الحق للواقع كذا
اشهر واختار بعض المحققين انه ماضى واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لان الواقع أمر ثابت فالانس
أن يقاس عليه غيره لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة غيره وان كانت المفعلة من الخائين
الأخرى انه يقال جالس الوزير بالسلطان ولا يقال جالس السلطان الوزير بهذا والذي في كلام السعد علي
العقائد تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة فجعلها لتفسير الحقيقة فليراجع * واعلم أن جميع ما قيل في
حق الرسل يقال في حق الانبياء لا التبليغ وضده فانه ما خاص بالرسول إذا نزل الذي ليس برسول لا يبلغ
شيئا من يجب أن يخبر بأنه يي لعظم وعظم (قوله في جميع أقوالهم) أي في دعوى الرسالة وفيها بلغوه عن الله
تعالى وفي الكلام العرفي نحواً كثر ثبت وفيه ما نزل دليل الصدق الاتي فاصر على الصدق في الآخرة
فالأولى أن تقتصر الصدق هنا على ما للواقع حيث تدبر الدليل والدلول ويكون الصدق في الثاني مستقفا
من الامانة أي لا يخفى (قوله أي عصمتهم من الوقوع الخ) الى صفة اللغة المحظن التي مع امكان وقوعه
من المحفوظ وفي الاصطلاح المحظن التي مع احتمال وقوعه من المحفوظ هذا ما تعلم منع سؤلنا لها الا ان
أرسلها المعنى اللغوي والمراد عصمتهم من ذلك ظاهر او باطنا كما يأتي في كلامه الله تعالى عصم ظاهريهم من
الزنا وشرب الخمر والكذب الخ غير ذلك من منتهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء وحجب الدنيا وال
غير ذلك من منتهيات الباطن (قوله في محرم) أي ولو صورة تشبه ما كان عبداً أو سهواً وما كان قبل النبوة أو
بعدها ولا فرق بين الصغرة والكبرة نعم قد يقع منهم سوء اذا ترتب عليه تشريع كافي سلامه صلى الله عليه
وسلم من الصلاة قبل تمامها سهواً لأجل بيان أحكام السهو وقوله أوفى مكروه لا يقال قد ثبت أنه صلى الله
عليه وسلم قوض امرأة مرة ومرتين مرتين وشرب قاشماً مع أن ذلك مكروه لا نأقول انما فعل صلى الله عليه
وسلم ذلك من حيث التشريع وهو من هذه الخفية ليس مكروهاً بل هو طاعة يثاب عليها كما أن المباح كذلك
فلا يفعله صلى الله عليه وسلم الأمن هذه الخفية وهو حيث نزلت مبايعة مبايعة ثاب عليها (قوله تبليغ
ما أمرها وتبليغه) أي وان لم يكن أحكاماً كافي القرآن كثير او قيد بقوله ما أمرها واحترار العمل ليس كذلك بأن
أمرها وبكفائه أو غيرا في تبليغه وكفائه فان تبليغه ليس واجبا بل هو متبع في الأول جائز في الثاني (قوله
القطاة أي الذي كوا أو الخذ يمحى يكون فهم قدرة على الزام الخصوم ومحاجتهم وإبطال دعاويهم (قوله
فهذه الاربعة تعجبهم) أي لا تنفك عنهم وقوله بمعنى انه لا يتصور الخ انما تنشى على ما قاله المعتزلة من أن
وجوب هذه الأمور على سماع أهلها من الفساد من وجوب الإصلاح والاصح دون ما قاله أهل السنة من
أن وجوبها شرعي بمعنى أنه بالدليل الشرعي وهو الحق كما يظهر للتأمل في الأدلة الآتية وعلى قياس ذلك
يقال في قوله ويستحيل عليهم الخ (قوله أضاد هذه الاربعة) المراد بالبدن هنا معناه اللغوي وهو مطلق
المنافي وذلك لان الكذب معناه عدم مطابقة الخبر للواقع والخيانة عدم الحفظ من الوقوع في محرم أو مكروه
والكتمان عدم التبليغ والبلاغة عدم الذكاء وحيثما تقابلت كل من هذه الأمور ومقابلها من
التقابل بين الشيء والمساوي لتقيضه لان نقيض الصدق لا صدق وهو مساو للكذب وهو كذا نعم

هذا وترجع الى تمام العقائد
في التثنية والاربعة
الصدق للرسول عليهم الصلاة
والسلام في جميع أقوالهم
* (الثالثة والاربعة)
الامانة أي عصمتهم من
الوقوع في محرم أو في مكروه
* (الرابعة والاربعة)
تبليغ ما أمرها وتبليغه للخلق
في الخامسة والاربعة
القطاة فهذه الاربعة
تعجب لهم عليهم الصلاة
والسلام بمعنى أنه لا يتصور
في العقل عدمها وينوقف
الاعيان على معرفتها ذلك
على اختلاف بين السنن
وغيره ويستحيل عليهم
عليهم الصلاة والسلام
اضداد هذه الاربعة وهي
الكذب والخيانة

فعل محرم أو مكروه أو الكتمان شي مما أمر أو تنبأ به أو البلاد فقهية الأربعة تستحيل عليهم الصلاة والسلام يعني أنه لا يتصور في
القول وجودها ويتوقف الإيمان على معرفتها على ما تقدم فقهية تسعة وأربعون عقيدة وقلم الحسن جواز وقوع الأعراض البشرية بهم التي
لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلمية (وذليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم ٧٣) لو كذبوا لكان خبر الله تعالى

كذباً لأن الله تعالى صدق
دعواهم الرسالة بالجهار
الجزء على أيديهم والجزء
نازلة منزلة قوله تعالى صدق
عيسى في كل ما يبلغ عنى
وقضيه أن الرسول إذا أتى
قومه وقال أنا رسول اليكم
من الله وقالوا ما لنا ننبئ
على رسالتك وقال لهم
انشقاق هذا الجبل مثلاً
فإذا قالوا له أمت بما قلت
يشق الله الجبل عند قولهم
الذي كور قصده فقال دعوى
الرسول الرسالة فسق الله
تعالى الجبل فأنزل منزلة قوله
يحيى صدق عيسى في كل
ما يبلغ عنى فليكن الرسول
كاذباً لكان هذا الخبر كذباً
واليكذب عليه تعالى محال
فيكون كذب الرسول محالاً
وإذا اتفق عنهم الكذب
ثبت لهم الصدق (وأما دليل)
الإمامة أى عصمتهم ظاهراً
وباطناً محرم أو مكروه
أنهم لو أضافوا ارتكاب محرم
أو مكروه لكان ما موردين
مثل ما يفعلونه ولا يصح أن
نؤمر بمحرم أو مكروه لأن الله
تعالى لا يأمر بالفحشاء
فتعين أنهم لم يفعلوا إلا طاعة
أما واجبة وأمنبودة ولا
تدخل أفعالهم المباحة لأنهم
إذا فعلوا المباح يكون لبيان
الجواز (وأما دليل التبليغ
فلازمهم ولو كذبوا لكان ما موردين

أن فسرت الخيانة بارتكاب محرم أو مكروه كان التقابل بينهما وبين مقابلها من التقابل بين الضدين (قوله)
فعل محرم أو مكروه) بالمبالغة أن فسرت الخيانة بعدم الحفظ والتصور أن فسرت بارتكاب محرم
أو مكروه والمراد بالفعل ما يشبه القول والاعتقاد كالأعتقاد الفاسد (قوله مما أمر) أى حال كونه
بعض ما أمر والخ والتقديم محترز فتمتنه (قوله على ما تقدم) أى من الخلاف بين السنوي وغيره (قوله)
فهذه تسعة وأربعون) اسم الإشارة على ما ذكر من العقائد كلها من اليهود واليهود (قوله وبما الحسن)
أى مقدها (قوله الأعراض) خرج ذلك صفاته تعالى فلا يجوز عليهم خلافاً للصارى حيث وصفوا
عيسى بها وقوله البشرية أخرجه صفات الملائكة فلا يجوز عليهم أيضاً وقوله التي لا تؤدى إلى نقص الخ
أحترزه عن الأعراض التي تؤدى إلى ذلك كاللذات والبرص والجذام خلافاً لليهود وجهه المؤرخين في
وصفهم لهم بالنقص كوصفهم داود بالحميد قصده أن الصارى أقرطاحى وصفوا عيسى بصفات
الأنبياء وأن اليهود قرطاحى وصفوا الرسل بالنقص وهذه الأمانة لم تفرط ولم تترك وكان بين ذلك قوما
(قوله في مراتبهم) أى منازلهم العلمية أى العالمية فهى فصيله بمعنى فاعلة (قوله أنهم لو كذبوا لكان
الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائى مركب من شرطية متصلة مذكورة لفظها واستثنائية متصلة كونه
بعضها أعني قوله فيما أتى والكذب على الله محال ويصح أن يكون استثنائى كامن شرطية وجلية
مذكورتين وتقررهما لا ينحى (قوله لكان خبر الله) أى التنزيل لا الحقيق كما لم يحامد (قوله لأن الله
تعالى صدق دعواهم الخ) لتعليل اللازمة بين التقدم والتأخر لكن بواسطة ضمنية محدودة بتقدير هاتو صدق
الكذب كذب (قوله والجزء نازلة منزلة الخ) علم أنه تعالى لم يقل ذلك صريحاً بل جازعاً حاله تزيلاً (قوله)
وقضيه أى وضع هذا الدليل (قوله عند قولهم المذكور) أى الذى هو قولهم أتت بحالته ولعل المراد
بالعندبة العرفية تشمل العينية التى على القول بالمعبر عنها بالعقبة (قوله لكان هذا الخبر) أى التنزيل
كما علمت (قوله أنهم لو أضافوا الخ) فيه ما مر فصار به وقوله لكان ما موردين الخ أى القول تعالى فاصحوا لعلمكم
بمستدود ونحو ذلك والضمير فى قوله لكان ما موردين ينحسب للامم والكلام على التوزيع فكل أمة مأمورة
بإتباع رسوله (قوله لأن الله الخ) ليس المراد بالافتحاش ما يشبه المكروه حتى يتم التحليل والاكتماف به
فيصور (قوله فتعين الخ) مرتب على محذوف والتقدير وإذا لم يصح أن نؤمر بمحرم أو مكروه بطل ما أدى
إليه وهو خبرنا عنهم بفعل محرم أو مكروه وفى ترتيب التعيين المذكور على ذلك نظر إذ لا يعلم منه أنهم لم يفعلوا
المباح فلما أقر قوله فتعين الخ عن قوله لا تبخل أفعالهم المباحة الخ ليكذبوا (قوله ولا تدخل أفعالهم
المباحات) قد مر التنبيه عليه (قوله فلازمهم الخ) فيه ما مر (قوله ولا يصح أن تكتم العلم) لعل الصواب
ولا يصح أن نؤمر بكم العلم (قوله لأن كتمه ملون) أى كفى الحديث كاتم العلم ملون وهو محمول على من
كتمه عن مستحقه وقد تبين وقد يصح على أن لا يجب على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم ما لم يكن
الواقع أمر منكر أو لا لزم ذلك إزالة للتركيب على من رأى شخصاً يخفى شيئاً أصلاً فيلزم أن يعلمه وأن
لم يسهل في ذلك (قوله فتعين الخ) مرتب على محذوف والتقدير وإذا ثبت أنه لا يصح أن نؤمر بكم العلم
بطل ما أدى إليه وهو كتمانهم فتعين الخ (قوله فلازمهم) أشار إلى قياس استثنائى وتقرر ما مر
بما مر (قوله لكن إجابة الحج الخ) لا يظهر أن يقول لكن عليهم فليدين على ذلك تنوع لأن القرآن يدل
على أن عليهم الحج على أنفسهم (قوله في غير موضع) أى كفى قوله تعالى وجادلهم به هنيئاً رجيئاً إلى غير
ذلك من الآيات (قوله ووقع الأعراض البشرية) أى التي لا تؤدى إلى نقص في مراتبهم العلمية ككتمانهم

(١٠٠) من مقامه الخوام

بذلك العلم ولا يصح أن تكتم العلم لأن كتمه ملون فتعين أنهم لم يكتفوا بكتبت لهم التبليغ (وأما
القطاعة أى الحق لهم عليهم الصلاة والسلام فلازمهم) وانفتحت عنهم القطاعة لما قدروا أن يتفروا حجة على انخسار لكن إقامة الحجج
منهم على انخسار دل عليها القرآن في غير موضع وإقامة الحجج لا تكون إلا من الفطن (وأما دليل) جواز وقوع الأعراض البشرية

بهم أنهم لا يزالون يتركون في
المراتب العليا فتوقع
الامراض بهم مثلاً زيادة
في مراتبهم العالية ولاجل
أن ينسلي بهم غيرهم ويعرف
العالم أن الدنيا ليست دار
جرام لا حباية اذ لو كانت دار
جرام لا حباية لملاصمهم شيء
من تكدراتها صلى الله
عليهم وعلى رئيسهم الاعظم
سيدنا محمد وعلى آله واصحابه
وأهل بيته أجمعين وقد كنت
انتمسكت بعقيدة بأدلتها
الشريفة ولندرك لك شيئا
مما يلعب اعتقاد من الامور
التي أدلتها جمعية فاعلم
النيب الاعيان بان لتينا
صلى الله عليه وسلم حوضا
والجمل يكونه بعد الصراط
أو قبله لا يضطرده الخلاق
يوم القيامة وهو غير الكوثر
الذي هو نهر في الجنة وما
يجب اعتقاده انه يشجع يوم
القيامة في فصل القضاء حين
تقف الناس وتمسسون
الانصراف ولولا نار فيشتفع
في انصرافهم من الموقف
وهذه الشفاعة مختصة به
صلى الله عليه وسلم وما
يجب اعتقاده أن الوقوع في
الكآثر غير الكفر لاوجب
الكفر وتجب التوبة بحالا
من القلب

(قوله زيادة) أي سبب زيادة كالايجتي (قوله ولاجل أن ينسلي الخ) لعله توهم أنه قال قبل لزنا تالغ فطعن
عليه فوله ولاجل أن ينسلي الخ (قوله وعلى رئيسهم) أي أعظمهم فقوله بعد الاعظم توهم كيدا وتقسيم
(قوله من الامور التي أدلتها جمعية) وهي القسم الثالث من الفن لانه يشغل على الاهليات والتبويات
والصحيات وهي التي لا تثبت الا بالسمع (قوله بان لتينا صلى الله عليه وسلم حوضا) ظاهره أنه حوض
واحد ويصح القرطبي أن صلى الله عليه وسلم حوضين واختاره السنوسي في شرح الكبرى واختلف هل
لكل من سائر الانبياء حوض أو لا حال بعضهم والذي يتعين أن حوضه صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض
غيره محتمل فيجزم بالاول وتفرض غيره الى الله تعالى اه (قوله والجمل يكونه بعد الصراط الخ) أي لان
الواجب انتموه واعتقاد شيوته لانه قبل الصراط أو بعده فلا يضطر اخلافاً لاهن عن ذلك (قوله زده الخلاق
يوم القيامة) أي ما عدا أهل الظل والزيغ والبدع وظاهر كلامه أن الاثم السابقة زده أيضاً وهو خلاف
ظاهر الاحاديث (قوله وهو غير الكوثر الخ) لكن الماء يصب فيه من ذلك الكوثر (قوله وما يجب
اعتقاده الخ) لوقال وانه الخ لكان أولى كاهو ظاهر (قوله انه يشجع يوم القيامة في فصل القضاء) أي في
القضاء الفصل أي الفاصل بين الناس وهذه الشفاعة هي السمعة الشفاعة الكبرى (قوله حين يقف
الناس) أي بعد قزحهم الى الانبياء كما في الحديث الصحيح فكل واحد يدعى عدواً ويقول استألفها بأهل
نفسى نفسى السيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلا يدعى عدواً ولا يقول ذلك بل يقول آثاله أي آثاله ثم سيد
تحت العرش كسجد الصلاة فقال له أرفع رأسك واسمع تشفع (قوله وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله
عليه وسلم) وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر منها شفاعة في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعة
في عدم دخول جماعة النار بعد استحقاقهم ومنها شفاعة في خروج جماعة من النار بعد أن استحقوا
عدم خروجهم منها ومنها غير ذلك واختلف هل لغبر صلى الله عليه وسلم شفاعة أو لا والحق الاول (قوله
لاوجب الكفر) أي الا ان استحقه وكان معلوماً من الدين بالضرورة ولا كفر باستحقاقه ووافقت المعتزلة
على أن الوقوع في الكآثر المذكورة لا يوجب الكفر لكنهم قالوا بأنه يوجب انقراض عن الايمان فابتدوا
الواسطة بين المؤمن والكافر (قوله وتجب التوبة الخ) هي لفعل الرجوع عن تاب اذا رجع وشرعاً عاين
عن الاقلاع من الذنب والندم والعزم على أن لا يعود الى مثل الذنب الذي وقع فيه والندم أعظم هذه الامور
الثلاثة ولذلك ورد الندم توبة ويشترط لصحتها شروط أحدها أن لا يبلغ الغرغرة أي حالة التزعزع وهذا الشرط
عام في حق الكافر والمؤمن العاصي وقبل خاص بالكافر وثانيها أن لا تطلع الشمس من مغربها لانه يقل
باب التوبة حيثئذ يدعوه دوى ولذلك قال اللقاني الحق أن من يوم طالع الشمس من مغربها الى يوم
القيامة لا تقبل توبته بعد كافي حديث ابن عمر اه وظاهره انه لا فرق بين من كان موجوداً حينئذ والذالك ومن
لا تكن الذي يحسمه العلامة الاجهوزي في حاشية الرسالة وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس في شرح
المختصر ان عدم قبولها خاص بمن شاهد الطلوع وهو غير وألمن لم يشاهده بان وليدته ومن شاهد دهم
يكن بمنزلة حيثئذ تقبل التوبة منها وثالثها الاستحلال ان تعلق الذنب بما أدى اماره فظلمته المياد وأبرأته
منها ويحفل في القصة اذا بلغته والا فلا تلازم فيه مرتين وحينئذ يكفي الاستغفارة ولو بلغته بعد ذلك كما
قاله سم لانها بلغتته محمودة ومقتضى هذا الشرط انه لا تصح توبة الرافى الا اذا استحل زوج المرتبة ما هو
ما جرى عليه بعضهم لكن الذي انخط كلامهم عليه انه يتوب فيما يشعرون الله تعالى وتصح توبته حينئذ
ولا يشترط استحلاله بل لا يجوز لما يترتب عليه من القساذ والفسنة واشترط ابن حزم العمل الصالح
والحق الذي عليه الائمة عدم اشتراطه (قوله حالا) فهي واجبة على التورفة تأخيرها بأثم غا غير الذنب
الذي اقترفه بل قبل السنوسي في شرح الجزالة انه يتضاعف الذنب تأخير كل لحظة توحيدة وجوب
المبادرة بالتوبة قطع طامعية الشيطان في استدراجها النفس حتى وقعها في الهلكة (قوله من الذنب)

بان لم يكن معينا ولو سهل تعينه ونصه التوبة فمن بعض الذنوب ولو سمع الاصرار على البعض الآخر كما هو
 مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة **(قوله ولو صغيرة)** أي سواء كان الذنب كبيرة أو صغيرة وقضاها الأولى كل
 زنة يصح وصفه بالعظم على الإطلاق ولذا أمارت منها إيجاب الجدا لانعدام عليها العذاب ووصف
 فاعليها بالفسق ونصا ولعمرك ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك أن الذنوب قسمان كبائر
 وصغائر وذهب الخوارج إلى أنها كلها كبائر والمرحى إلى أنها كلها صغائر **(قوله على العتق فيها)** أي
 الصغيرة وقال بعضهم يجب التوبة بها لامن الكبير قدون الصغيرة وتكفيرها بالوضوء وشهو **(قوله ولا تنقض**
أنتوبة بعد ما) أي ولو في المجلس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت المعتزلة أنها تنقض بذلك ما عملن به
 لا يتحقق التوبة إلا باستدائعه في جميع الأزمنة وليس ذلك بشرط عتبهنا بل الشرط الندم وان عاد لكن
 الذنب بعد التوبة أعجز منه قبلها فتدلل زلة بعد التوبة أعجز من سبعين زلة قبلها **(قوله جديدة)** أي غير
 التوبة السابقة **(قوله أن يجنب الكبائر)** أي إلا إذا كان على أهل الظلم والتجبر والفسق من حيث
 خروجهم عن قانون الشرع ولو لم يكن من آفات الكبائر أنه بقوت معرفة آياته تعالى التي هي أصل الأمر
 كله كما قال تعالى ما صرف عن أتاني الذين يتكبرون في الأرض بغيا لحق وإنه يورث المقتنه تعالى كما قال
 الله لا يجب المستكبرين لكن كافيا فهم من أعظم الذنوب القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب
 الظالمين بما يكون معه الفتح الأكبر الأكبر أعادنا الله منه تعذيب تطهير قلبك منه والزم التواضع فقد
 كان من فوائده صلى الله عليه وسلم أن يجعل بضاعته من السوق إلى أهله ويصافح الغني والفقير ويبدأ
 من إقبام السلام إلى غير ذلك **(قوله والحسد)** هو أول ذنب عصي الله به في السماء والأرض حسدا بليس
 آدم فلم يصب له وحسد قائل هائل فقتله **(قوله والنسيبة)** ضابطها كل ما أفهمت به غرك قدس
 الإنسان ولو لم يتصف به وإن كان بحضور رساؤه فمته بلفظ أو كناية أو إشارة وكل هي محرمة في المسلم كذلك
 في الذي على العتق ولفظ الأخ في الآية ليس للتقيد بل الغالب واستثنى من النسيبة مسائل الأولى
 أن تكون على وجه التظلم كأن تقول فلان ظلمي الثانية أن تكون على وجه الاستعانة كأن تقول فلان
 فعل كذا فاعني عليه الثالثة أن تكون على وجه الاستغناء كأن تقول فلان فعل كذا فهل يجوز ذلك
 الرابعة أن تكون على وجه التعذير كأن تقول فلان فعل كذا فلا تخصه الخامسة أن تكون على وجه
 التعريف كأن تقول فلان لا أعش السادسة أن تكون في فاسق متجاهر بشرط أن تغناه بما فاسق
 به وإن قصد جزره بذلك إذا بلغت **(قوله بخبايا)** جمع حاجب وهو المانع من الوصول **(قوله والحسد)**
 زوال نعمة الغير بخلاف القطعة فأنه حتى مثل نعمة الغير وليست محرمة **(قوله وهي السبي)** أي بالقول
 أو بالفعل وقوله على وجه الفساد أي على وجه ترتب عليه الانسداد وعلى وجه هو الفساد وخرج
 بذلك ما إذا لم يكن على هذا الوجه كأن تقول لشخص فلان يريد أن يقتلك فأصدا بذلك أن يهرب منه أو
 يستغيث أو نحو ذلك فليس نجمة **(قوله لا يسلخ الجنة)** أي مع السابقين أو يجوز على المخل وقوله
 قتات أي غنام قتال الحسد شغوه وكذبه والمبالغة ليست شرط بل المدار على أصل الفعل **(قوله)**
 ومحل ما تقدم الخ أي ضنفا قوله ويجب على الشخص أن يجنب الخ **(قوله على الجور)** هو كافي
 القاموس الاتعاب في المعاصي والمراذبه فعل المعصية وإن لم يكن معها تبعات فيها يظهر **(قوله جاز في الخ)**
 ظاهره ولو عني أن أتاه **(قوله أن بعض من ارتكب الكبائر بهذب)** أي تحقيرا لو عدي به على
 أنه على الجزم كما يقوله الأشاعر نوما عني أنه محمول على المشقة كما يقول المترديد فلا يجب ذلك وأل النسيب
 فلا يشترط الجمع والتقييد بالكبائر يقتضي أنه لا يجب ذلك في مرتكب الصغائر وهو كذلك كما هو مقتضى
 كلام السنوسي في شرح الكبرى **(قوله ولو واحدا)** أي من كل نوع كافي في شرح الكبرى قال كمالا
 لا بد من تعذيب بعضهم ولو واحدا أو الزلة كذلك وهكذا **(قوله خاتمة)** هي لغة ما ختم به الشيء وأصطلاحا
 اسم للشيء المخصوص بالعدم المعاني المخصوصة كبقية أسماء التراجيح **(قوله الإيمان الخ)** ذكر معنى

ولو صغيرة على العتق فيها ولا
 تنقض التوبة بعد ما
 التوبة بل يجب لهذا الذنب
 توبة جديدة ويجب على
 الشخص أن يجنب الكبائر
 والحسد والغيبة لقوله عليه
 الصلاة والسلام لا يؤاب
 السبها بجباير دون أعمال
 أهل الكبائر والحسد
 والغيبة أي يغفونهم إن
 الصدوق لا تقبل والحسد
 حتى زوال نعمة الغير سواء
 كان غنى أن تأتي له إلى العاصد
 أو لا والكبير بطر الحق
 وغص الخلق ومعنى بطر
 الحق رده على قائمه ومعنى
 غص الخلق الاستهزاء بهم
 ويجب أيضا أن يترك النجاسة
 وهي السبي بين الناس على
 وجه الفساد لأنه ورد
 لا يدخل الجنة قتات فيخرج
 القاتق وتشديدا لما أشد
 من فوق بعدها أقسم آخرها
 تامة من فوق أيضا
 ومحل ما تقدم من حرمه
 الحسد أن تكون النعمة
 سامة للمسود على التعور
 والاجاز حتى زوال النعمة
 عنه وما يجب اعتقاد أن
 بعض من ارتكب الكبائر
 يغيبه ولو واحدا **(خاتمة)**
 الإيمان لغة

الايان لغة وشرا وأما الاسلام فهو لغة مطلق الاقياد وشرا الاقياد لحكام الشرعية وقيل العمل وعلم
من هذا تغاير الاسلام والايان مفهوماً وأما صدقاً أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان ما صدق الاول

تصدق الثاني مثلاً لا تواقبات فقولهم انهم امتحدان ليس المراد أنهم امتحدان مفهوماً وأما
ما صدق بل المراد أنهم امتحدان مختلفين من كان محلاً لأحدهما كان محلاً للآخر هذا ان لوحظ في كل

التصديق المنجي والافليس بينهما التقاد في ذلك أيضاً لتقار الايمان فيمن صدق بقلبه فقط والاسلام فيمن
انقاد فقط وان اجتماع فيمن صدق بقلبه وانقاد بظاهره فتمام (قوله مطلق التصديق) أي سواء كان عاجزاً

التي صلى الله عليه وسلم أو غيره (قوله ومنه) أي من الايمان بهذا المعنى ومنه أيضاً اسمه تعالى المؤمن فتمام
المصدق له بالمعنى (قوله بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) أي ما علم من الدين بالضرورة لا مطلقاً

(قوله واختلاف في معنى التصديق الخ) أي على قولين فليس المراد منه ظاهره وهو النسبة الى الصدق اتفاقاً
(قوله نقال بعضهم الخ) لم يذكره مقابلاً لكنه استغنى عنه بقوله فالتحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير

الخ) محمول الارادة أنه يلزم على هذا التفسير أن التعريف غير مانع لشمله معرفة الكافر مع أنه ليس مؤمن
وقوله وهذا التفسير أيضاً الخ محمول أنه يلزم عليه أن التعريف غير جامع لعدم شمله بجزء المقلد مع أنه مؤمن

عند الجمهور وأجيب عن الاول بأنهم لم يبالوا بذلك لأنه لا يتوهم عاقل أنه يجتمع ايمان مع كفر وعن الثاني
بأن التعريف أعلمه وللإيمان الكامل (تبيينه) نقل عن ابن القيم أن الايمان من حيث الزيادة والنقص

ثلاثة أقسام ايمان يزيد ولا ينقص وهو ايمان الانبياء وايمان لا يزيد ولا ينقص وهو ايمان الملائكة وايمان
يزيد وينقص وهو ايمان المؤمنين وبني قسم رابع وهو ايمان ينقص ولا يزيد وجعله بعضهم عقلياً فقط ومثل

له بعضهم بايمان النفاق (قوله أن تقول) أي النفس فهو حديث نفس لا قلبي كما هو ظاهر (قوله معرفة
نسبه) أي وجوب معرفته فهو على تقدير مضاف والافلام معنى الايمان بنفس المعرفة كالأصفي وقد نظم

بعضهم من يجب معرفته من أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال
عشرون جنماً جردوا لمصطفى * يجب علينا صفاتهم بلا خفا

خذهم على الترتيب عبد المطلب * فهائم عبد مناف افهم نصب
قضى مع كلاب ثم مره * كعب لؤي غالب ذو مره

فهو يليه مالات والنضر * حكاية نضر عيسى بمشهر
مدركه الياس منهم مع مضر * نزار مع معتيا في المنبر

وضف لهم عدنان يا نصيح * لكي يسم النسب الصحيح
من جهة الآيا وأيضاً نسبه * من جهة الأم تجيب معرفته

أم النسي صاحب الفاشر * آمنه فتلو به الطاهر
ان لعبد مناف على القسدر * ابن زهره مع كلاب قادر

قام طمعاً أيه فتحفخ * في جده كلاب يا هذا استمع
وعلم من ذلك أن الترادف معرفة نسبته الى عدنان فقط أماما بعده فلا يجب بلا خلاف بل كرهه الامام مالك كما

من (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) فائدة استدل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أنقل
من أصلاب الطاهرين الى أرباب الطاهرات على أن جميع آبائه صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاته الى آدم

وهو ليس فيهم كافر لأنه لا يوصف بالطهارة قال المؤمن وما حسن قول بعضهم
واجز من بيان لهم من آدم * الى أبيه الاقرب المكرم

والامهات مثلهم دليل ذا * نص الكلاب والحدوث نقذا
كقوله في الساجدين قد ورد * فيهم زوايا غلبة النسب

مطلق التصديق ومنه قوله
تعالى حكاية عن أولاد

يعقوب وما أنت بمؤمن لنا
وشرا التصديق بجميع

ما جاء به النبي صلى الله عليه
وسلم واختلف في معنى

التصديق بذلك فقال بعضهم
هو المعرفة فكل من عرف

ما جاء به النبي صلى الله عليه
وسلم فهو مؤمن ورد على

هذا التفسير أن الكافر
عارف وليس مؤمن وهذا

التفسير أيضاً لا يناسب قول
الجمهور ان المقلد مؤمن مع

أنه ليس بعارف فالتحقيق
تفسير التصديق بأنه حديث

النفس التابع للجزم سواء
كان يجرى عن دليل ويسمى

معرفة وعن تقليد فيضرح
الكافر لأنه لم يكن عنده

حديث النفس لان معنى
حديث النفس أن تقول

رضيت بما جاء به النبي صلى
الله عليه وسلم ونفسي الكافر

لا تقول ذلك ودخل المقلد
فانه عنده حديث نفس تابع

للجزم وان لم يكن يؤمن
دليل (وعا) يجب الايمان

به أيضاً معرفة نسبته صلى
الله عليه وسلم من جهة أبيه

ومن جهة أمه

فلم يزل من ساجد مستقلاً * لئلا يجدوا فهمهم الملا
قوله فاما نسب علي الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو الخ (قد مرنا الشيخ زروق ذلك في بيتين بأوائل
 كتابه ما قال

علقت شفعاً هال عقل قرانه * كآب من كسبيلي غرابيه

فدامعش نفسي كرام خلاصة * مدنى القهم مغنيل مجد عواقبه

فأشار بأول الكلمة الأولى إلى سيدنا عبد الله وأول الثانية إلى شيعته الجدا التي هو سيدنا عبد المطلب
 وأول الثالثة إلى هاشم وأول الرابعة إلى عبد مناف وأول الخامسة إلى قصي وأول السادسة إلى
 كلاب وأول السابعة إلى مرة وأول الثامنة إلى كعب وأول التاسعة إلى لؤي وأول العاشرة إلى
 غالب وأول الحادية عشرة إلى فهر وأول الثانية عشرة إلى مالك وأول الثالثة عشرة إلى أنضر
 وأول الرابعة عشرة إلى كانة وأول الخامسة عشرة إلى خزاعة وأول السادسة عشرة إلى مدركة وأول
 السابعة عشرة إلى إلياس وأول الثامنة عشرة إلى عضر وأول التاسعة عشرة إلى زرار وأول العشر
 إلى معد وأول الحادية والعشرين إلى عدنان **قوله** عبد الله من كلامه رضى الله عنه كافي تذكرة
 الصلاح الصدق

لقد حكم البلادون في كل بلدة * بأن تافض لأعلى سادة الأرض

وان أبي ذؤاجد والسود الذي * بشار به عاين نشر إلى شخص

قوله عبد المطلب اسمه عامر كما قاله ابن قتيبة وقيل شعبة الجدا وأما شجره فبعيد المطلب لأن أباهما قال
 لأخيه المطلب وهو عكة حين خضرته الوفاة أدرك عبدك شجره وقيل لأن عمه المطلب سابه إلى مكة ردفه
 وهو بهيمة وكان يستل عنه فيقول هو عبدى سياه أن يقول ابن أخى فلأحسن من حاله أظهر أمان
 أخيه وكان يقال له القباض لغوده وكان من حكمه قرش وكان يأمر أولاده بترك الظهور البغي ويحجمهم على
 كرام الاخلاق وبنهاهم عن الامور الدنية **قوله** هاشم اسمه عمرو وقيل عمر وكان يكنى بأبي الطحان
 كان مع عبد شمس في اطن وكانت اصبح رجل هاشم ملصقة بصحبة عبد شمس ولم يكن نزعته إلا بسلاسل دم
 كانوا يقولون سسكون ينمادهم فكان بين ولدهم ما وقد وقعت العداوة بين أمية بن عبد شمس وبين هاشم
 دعاً أمية هاشماً للآخر فأتى أمية من مفاخره لعلوا قد رثه قال أفاخره على خمسين ناقة سودا لجدك تصر
 لك ولجلاء عمك عشرين فرضى بذلك وجعل بينهم الكاهن الخزاعي وكان يسبقان فخرج كل منهما ماني
 فترفعوا على الكاهن فقال قبل أن يخرج خبرهم والقر الباهر والكوكب الزاهر والتمام الماطر وما بالحو
 بن طائر وما لهدى نغم مسافر من معتقد دواعي قد سبق هاشم أمية إلى المفاخر فنصر هاشم على أمية
 فعاد هاشم إلى مكة ونظر الابل وأطم الناس وخرج أمية إلى الشام فأقام بها عشرين سنة فكانت أول عداوة
 وقعت بينهما وبرز ذلك بينهما **قوله** عبد مناف اسمه المغيرة وأما أشهر ذلك لأن أمه كانت جعلته
 لجدا فهاشم قال له منات بالنساء المتناهن فوق فقيل له عبد مناف فنظر أبوه في أمه فوق عبد مناف كان
 تجرته إلى عبد مناف بالقاء بدل التامو كان يقال له قر الطباء وبعده مكوا بالاميرة بن قصي أرضى بقوى
 الله جبل وعلا وصلى الرخم **قوله** قصي يضم ففتح اسمه زيد وقيل بن يدواتما أشهر بذلك لأنه قصي أبيه
 عن عشرته إلى بلاد قضاة حين أحقته أمه الهم لأنها كانت منهم **قوله** كلاب يكسر الكاف ويحذف
 اللام اسمه حكيم يضم فكسر ويقال له الحكم بزيادة الهمزة وقيل المهذب وصديقه في الفتح
 وأما أشهر بذلك لأنه كان مولعاً بالسيد بالكلاب وقيل لكأسها لاعداء في الحروب **قوله** مرة يضم
 الهمزة والراء مشدداً معقولين الوصف الماخذ من الزارة **قوله** كعب يضم فكسر وكان يجمع قومه
 يوم الجمعة يعظفهم ويذكرهم بعبث النبي الله عليه وسلم ولعلهم يأتوا من أولادهم وأمرهم بأشاعه فيقول

فاما نسب علي الله عليه

وسلم من جهة أبيه فهو

سيدنا محمد بن عبد الله بن

عبد المطلب بن هاشم بن عبد

مناف بن قصي بن كلاب مرة

ابن كعب

سبأ بن جهم مكربنا عظيم وشيخ جهمته نبى كريم وينشد أبا ناسرا
على غنله يأتى النبي محمد * يجترأخبارا صديقا خبيرها

(قوله لوى) تصغير لوى كقلس وهو الطع ضد البهله وقال ابن الأنبارى تصغير لوى كصاوا اختار السهم إلى
الاول (قوله بالهزوتر) لكن الا كذا الاول (قوله غالب) بالغين المجبة وكسر اللام مقول من اسم
الفاعل من كلام والده قليل ما في يدك أغنى لك من كثير ما أخلق وجهك وان صار اليك (قوله فبر)
بكسر فسكون وهو فى الأصل اسم البحر الطويل وسعى به لطوله وكان يسمى قريشاً لأنه كان يقصرش أى
يقطش عن خلقه المحتاج فيسدها بعماله وكان يشوه كذلك والاصح أنه جلع قريش والا كدرون على أنه النضر
كجذ كرم العراق في سيرة حيث قال

أما قريش فلا يصح فهر * جاءها والاكرون النضر

ويقى ثلاثة أقوال ذكرها الحلبي في سيرة أولها أنه الياس ثانياً أنه مضرباً ثانياً أنه قصي لكن هذا قول
رافض لاقتضائه أن أب بكر وعمر ليسا من قريش فتكون امامهما باطلاً وهو خلاف إجماع المسلمين (قوله
مالك) سعى بذلك لأنه ملك العرب وكان يكنى بأبى حارث (قوله النضر) اسم قيس وانعاقب بذلك لنضارته
وحسنه (قوله كانه) بكسر الكاف وفونين بينهما ألف وبعدهما هاء وانعاقب له ذلك لأنه لم يزل فى كين قومه
وقبل لأنه كان يسير على قومه ويحفظ أسرارهم وكان يقول قد أن خروج نبي من مكة يدعى أجدد عدا إلى الله
والبر والاحسان ومكارم الاخلاق فاتبعوه وتزادوا شرفاً إلى شرفكم وعزاً إلى عزكم ولا تعتدوا ما جاء به فانه
الحق وكان شجاعاً حسناً عظيم القدر فتح العرب إليه لعله وفضله وكان يأنف أن يأكل وحده فاذ المجيد أهدا
نصب حجرته بين يديه وأكل لقمة ويرى لها لقمة فإلها بن دحية (قوله خزعة) تصغير خزعة فضعت وهى
المرتمن انخرم أى صلاح الشئ وسعى بذلك تقاولاً بأن يكون مصحلاً لأموره (قوله مدركه) يضم فسكون
فكسر ففتح اسمه عمر على الصحيح وانعاقب له ذلك لأنه أدرك كل عز وفخر كان فى أبياته وكان فيه نور النبى

صلى الله عليه وسلم ظاهراً (قوله الياس) بقطع الهزعة أخلفنا من قولهم شجاع الياس أى لا يدري من أين يوقى
فى الحروب وجوب صلها أخلفنا من الياس لأنه لم يأت لايه لا يعتد باسمه الولد لكسر سبعة واسمه حسين وكنيته
أبو عمرو وكان كبيراً عند العرب حتى كانت تدعوه بسيد عشرينه وكانت لا تقضى أمر إلا بحضوره وبذلك رآه
كان ينعم فى حليته تلبسة النبى صلى الله عليه وسلم المعروفة فى الحميم (قوله مضرب) يضم ففتح اسمه عمرو وكنيته
أبو الياس وانعاقب له ذلك لأنه كان يحب شرب اللبن الماضى أى الحامض وقيل لأنه كان يضرب القلوب
أى عملها السملحس من وجاله وهو أول من حدا الأبل ومما حفظ عنهم يزنح شراً يحصد ندامة وخير
انخرأ غنله فاجأوا أنفسهم على مكروهها وأصرقوها عن هواها فليس بين الصلاح والفساد الا ضرب فواق
(قوله نزار) اسمه خلدان وانعاقب له ذلك لأنه لما نظر أبو الهيثم بن النضر إلى النبى صلى الله عليه وسلم بين عينيه فرح
فرحاً شديداً وشعر وأطمع وقال ان هذا كله نزارى قليل لحق هذا المولود وقال أبو الفرج الاصبهاني لأنه
كان غريراً بعصره وقيل لغافته (قوله معد) ككنيته أبو قضاة وقيل أبو نزار وانعاقب له ذلك لأنه كان
معداً للعروب والغارات وقال ابن هشام ما خوذ من المعد وهو القوة وقيل لسلط الله يقتصر على العرب أمر
الله أرماء أن يجعله على العراق لى لاتبية النخلة وقال فى سائر ح من حليته تلبسة النبى صلى الله عليه وسلم
الرسول ففعل أرماء بذلك واحتمله معه إلى أرض الشام فنشأ فى بني اسرائيل ثم عاد بعد أن سكنت الفتنة
بعوت يقتصر (قوله عدنان) من المدن وهو الأقامة وسعى بذلك تقاولاً بأنه يقيم ويسلم من أعين الجن
والانس التى يعبث بها غالب من فى القبور وكان فى زمن موسى عليه السلام على الصحيح (قوله والابجاء)
منعقد على هذا النسب قال ابن دحية أجمع العلماء على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انحسب إلى
عدنان ولم يضاوزه (قوله وليس فيمليه على آدم الخ) أى لم يقع فيه من الأقوال المختلفة المتباينة

ابن الوعي بالهزوتر كانه بن مالك بن النضر بن
ابن فهر بن مالك بن النضر بن
كانه بن خزعة بن مسدك بن
الياس بن مضرب نزار بن
معد بن عدنان والابجاء
منعقد على هذا النسب إلى
عدنان وليس فيمليه على
آدم طريق صحيح

أن يعلم أنه صلى الله عليه وسلم الخ) وكذا سائر ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم كما تقدم (قوله) أحض مشرب
 (بحمرة) فليس (ونه) صلى الله عليه وسلم يباض صر فاولا حمره تصرفه بل البياض الخاطو بالجر الذي هو أشرف
 الألوان بالنسبة لهذه الدار وأما النسبة لثلاث الدار فأشرفها البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل
 الجنة في الجنة كما قال جهود المفسرين في قوله تعالى كما من يبيض مكنون شهبين يبيض النعام المكروب في
 عشمه ولونه حيث يبيض بصفرة حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا كهو في الآخرة ثلاث بقوته
 أحدا لا حسنة يجمع الله بين الأشرفين زيادة في تعظمه صلى الله عليه وسلم (قوله) على ما قاله بعضهم) له
 أتى بذلك لكونه لم يرضأ فيلدا كر (قوله وهذا) أي قوله أن يعلم الخ أو المذكور من أول الخاتمة (قوله) صلى
 الله الخ) انما عر بالمضى إشارة إلى أن الصلاة المطلوبة محقة ولا بد وقد أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه
 على ما فيه (قوله) تكلما كر هذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون) يحتمل أن يكون ذلك كراهة المراد منه التخلي
 وهو الاستحضار ويحتمل أن يكون المراد منه الساقى والمراد بالغفلة على الأول التسيان وعلى الثاني السكر
 كذا يؤخذ من القاموس لكن المتبادر الأول وهل الضميران عائدان إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى الله أو
 الأول عائد إلى النبي صلى الله عليه وسلم والثاني إلى الله أو بالعكس احتمالات والأولى منها الأخيرة لما بلغ في
 كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أننا كرون الله تعالى أكثر من الغافلين عنه والغافلون عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أكثر من الذي كرون له وفي بعض النسخ تكلما كر هذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون يكاف
 الخطاب في الأول وضيم الغيبة في الثاني وفي رواية كالا وفي رواية يعكس الثانية وفي رواية يكاف الخطاب
 فيم ما فصل أن الروايات أربع الأولى بضمير الغيبة فيها الثانية يكاف الخطاب في الأول وضيم الغيبة في
 الثاني وبالعكس وبكاف الخطاب فيم ما وهل يحصل للمولى بهذا المصيبة ثواب صواب بقدره إذا لم يصد أو
 يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك قولنا والمحققون على الثاني (قوله)
 والحمد لله رب العالمين) أتى بذلك اقتداء بأهل الجنة فان ذلك آخر دعائهم كما قال تعالى وأخروا دعاءهم إلى الحمد
 لله رب العالمين * قيل إن العالمين ليس جمعا للعالمين لأن الجمع لا يكون أحسن من مفردة كما إذا قالوا نحن
 بالعلماء والعالم اسم لجميع ماسوي الله تعالى والتحقيق أنه جمع له لأن العالم وإن كان يطلق على جميع ماسوي
 الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صنف فجمعه على عالمين باعتبار الإطلاق الثاني نعم هو جمع ليس يستوف
 الشروط لأن العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والنون إلا ما كان علما وصفة على أنه جرى في
 الكشف على أنه جمع استوفى الشروط لأن العالم في حكم الصفة لانه علامة على وجود الله تعالى والله أعلم *
 وهذا آخر ما يبره الله تعالى على الرسالة التي هي لقاصدها هذا الفن جامعها ولقاصدها نافعها السجدة بكفاة
 العوام فيا يجب عليهم من علم الكلام ولكن بأخى للعويس سائرا والله أعلم أن يكون لفظ ذو غير انرا
 وأما وإن كنت لست من أهل هذا الشأن قصدت التشبيه بهم لافوز بصحبته في الجنة
 بالتفضل والنعمة والإحسان من المولى الكريم الرحمن بجماسيد ولدندان
 صلى الله عليه في كل وقت وزمان وليس لي في هذه الحاشية من غير الجمع
 الإلتفات فتح علينا وعلى كل من اشتغل بها الملك الخليل ولكن
 الفراق من جمعه يوم تسع وعشرين من رمضان المبارك
 من شهر سنة ألف ومائتين وثلاث وعشرين
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأزكى السلام
 والخاتمة آمين

ان يعلم أنه صلى الله عليه وسلم
 أحض مشرب بحمرة على ما
 قاله بعضهم وهذا آخر
 ما يبره الله به من فضله وصلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وعلى أهل بيته كما
 ذكره إذا كرون وغفل عن
 ذكره الغافلون والحمد لله رب
 العالمين

يقول خادم تصحيح العليم بدار الطباعة العامرة بيولا قمصر القاهرة الفقير إلى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

تم طبعه وحسن وضعه بالمطبعة الزاهية الزاهرة بيولا قمصر القاهرة على ذمته
 المهمة السنية والأخلاق الهية الجنب الامجد الحاج **كنهري** فدا محمد وشركاه
 في ظل الحضرة النخيمة والموافق الرحمة حضرة المليك الاكرم والخديوي الاعظم
 عزيز الدار المصرية وحامي حوزتها النبيلة الذي لا يزال بين طلغته هي الخير على
 رعيته يفيض وحمي أفندينا المعظم عباس باشا على أيده الله دولته وقوى
 شوكته وصورته مشهولة هذا الطبع الجليل والشكل الجليل بنظر من
 عليه جميل طبعه في حضرة وكيل المطبعة محمد سيد حسن في
 أواسط السنة ١٣٠٩ تسع وثلاثمائة وألف من
 هجرة تصيد الاولين والآخرين صلى الله عليه
 وعلى آله وصحبه كل ذلك كمالنا كرون
 وغفل عن ذكره
 الغافلون

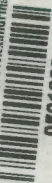
فهرست حاشية العلامة البيهقي على كفاية العوام

صفحة

خطبة الكتاب	٢
مطلب في اختلاف المتكلمين في جهة دلالة المخالفات عليه سبحانه وتعالى	١٥
مقدمة في بيان توقف عليهم فهم العقائد الخمسين	١٨
الاولى من الصفات الواجبة له تعالى الوجود	٢٤
الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم	٣١
الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء	٣٣
الصفة الرابعة الواجبة له تعالى الخالفة للعباد	٣٤
الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس	٣٦
الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدةانية	٣٨
الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة	٤٢
الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة	٤٤
الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم	٤٦
الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة	٤٨
الصفة الحادية عشرة والثانية عشر من صفاته تعالى السمع والبصر	٥٠
الصفة الثالثة عشر من صفاته تعالى الكلام	٥٢
الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا	٥٤
الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريدا الى آخر التاسعة عشرة	٥٥
الصفة العشرون كونه تعالى متكلما	٥٦
أضداد هذه العشرين مستحصلة عليه تعالى	٥٧
تنبيه على بعضهم الاشياء اربعة الخ	٦١
العقيدة الحادية والاربعون الخاتمة في حقه تعالى	٦٣
وعمليها اعتقادها ان افضل المخالفات على الاطلاق بيننا صلى الله عليه وسلم	٦٧
وعمليها اعتقادها ان اصحابه صلى الله عليه وسلم افضل القرون الخ	٦٩
وينبغي ان يعرف كل شخص عدداً اولاده صلى الله عليه وسلم الخ	٧٠
الثانية والاربعون الصدق المرسل عليهم الصلاة والسلام	٧٢
الثالثة والاربعون الامانة	٧٢
الرابعة والاربعون يبلغ ما امر واجتنبه للخلق	٧٢
الخامسة والاربعون الفطنة	٧٢
ذكر ما يجب اعتقاد من السميات	٧٤
خاتمة في تعريف الايمان	٧٥
نسبه صلى الله عليه وسلم	٧٩

0.
2
52
01

Bibliotheca Alexandrina



0501860